وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences



قسم علم الاجتماع
تخصص: إنحراف و جريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

الوصم الإجتماعي و السلوك الإنحرافي المتكرر

دراسة ميدانية ولاية تبسة (بلدية تبسة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:

- بوطرفيف سيف الدين
- سلامة السبتي

إشراف الأستاذ(ة):

- د . بن عزوز حاتم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
مالك محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــا
بن عزوز حاتم	أستاذ محاضر – أ -	مشرفـا ومقررا
صيد حسان	أستاذ محاضر – ب -	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية 2024 / 2025



إن الشـــكر بـــاب عطـــاء لا يـــوصد وكـثـرة الـشـكـر عطـاء مـتكـاثـر

أشـكـر الـلـه مـا دمـت حـيـا وعـلـى حـمـده إبـقـى سـائـر

نتقدم بالشكر للدكتور المشرف بن عزوز حاتم الذي رافقنا في هذا العمل المتواضع بما يمليه عليه واجبه الأخلاقي والمهني ، كما نتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من الملاحضات التي تهدف بالأساس إلى تصحيح مسار هذا العمل كما نخص أيضا بالشكر كل أعضاء الأسرة الجامعية من إطارات وأساتذة وطلبة .

الفهرس العام

فهرس المحتوى	الصفحة
شكر و عرفان	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	-
الفصل الأول : المدخل الإستكشافي و المبررات الإبستمولوجية	01
تمهيد	02
بناء موضوع الدراسة نظريا و منهجيا	03
1- الدراسة الإستطلاعية	03
1-1- التراث النظري للدراسة	06-03
1-2 الدراسات السابقة	20-06
1-3 الفجوة البحثية	21-20
2 القابلية للإنجاز :	21
2-1 القابلية للإنجاز الزمنية	21
2-2 القابلية للإنجاز المكانية	21
2-3 القابلية للإنجاز المنهجية	22
2-4 الأدوات المنهجية المستخدمة	22
2-4-1 المقابلات الأولية	23-22
2-4-2 دليل المقابلة الأولي	25-23
2-5 مجتمع الدراسة و عينة الدراسة المحتملين * المستهدفين *	26-25
2-6 براديغم الدراسة	28-26
3 الإشكالية	28

1-3 إشكالية الدراسة	31-28
2-3 التساؤل الرئيسي	31
3-3 التساؤلات الفرعية	31
4-3 أهداف الدراسة	32-31
5-3 أهمية الدراسة	33-32
6-3 مفاهيم الدراسة	34-33
7-3 صعوبات الدراسة	34
الفصل الثاني : الوصم مدخل مفاهيمي ونظري	**35**
تمهيد	36
نشأة و تطور نظريةالوصم	39-37
1 ـ الوصم : مفهوم ، مفاهيم مرتبطة	42-39
2 ـ مراحل عملية الصاق الوصمة بالمنحرف	46-42
4 ـ منطلق نظريةالوصم الإجتماعي	48-47
5 ـ مبادئ نظريةالوصم الإجتماعي	50-48
6 ـ أنماط الوصم الإجتماعي	53-50
7 ـ مجالات نظريةالوصم الإجتماعي	56 -53
8 ـ رواد نظريةالوصم الإجاتماعي	61-56
9 ـ النقد الموجه لنظريةالوصم الإجتماعي	61
10خلاصة الفصل	62-61
الفصل الثالث : السلوك الإنحرافي المتكرر " العود " مدخل مفاهيمي ونظري	**65**
تمهيد	66
1 ـ مفهوم الجريمة ، الإنحراف والفرق بينهما	70 -67

2 ـ مفهوم العود للإجرام	71-70
3 ـ أنواع العود وشروطه	71
3ـ1ـ أنواع العود	73 -72
3ـ2ـ شروط العود	75 -73
4 ـ الصور المختلفة للعود	78 -75
5 ـ أسباب ضاهرة العود للإجرام	80 -78
6 ـ الإتجاها النظرية المفسرة لظاهرة العود	80
6 ـ 1 ـ الإتجاه الفردي	81 -80
6 ـ 2 ـ الإتجاه الإجتماعي	83 -81
6 ـ 3 ـ الإتجاه التكاملي	84 -83
ملخص	84
الفصل الرابع : الإجراءات الميدانية للدراسة ـ تحليل وتفسيرالبيانات الميدانية ـ	85
01 ـ مدخل للدراسة الميدانية	86
1 ـ مجالات الدراسة	86
2 ـ منهج البحث	87 -85
3 ـ عينة البحث	89 -87
4 ـ جمع البيانات	90 -89
02 ـ تحليل وتفسير المقابلات	90
1 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة الأولى	92 -90
2 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة الثانية	95 -92
3 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة الثالثة	96 -95
4 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة الرابعة	99 -97

5 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة الخامسة	102 -99
6 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة السادسة	105 -102
7 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة السابعة	106 -105
8 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة الثامنة	109 -106
9 ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة التاسعة	111 -109
10ـ تحليل وتفسير مقابلة الحالة العاشرة	113 -112
3 ـ نتائج الدراسة	113
1 ـ 1 ـ نتائج المحور الأول : البيانات الشخصية	114 -123
1 ـ 2 ـ نتائج المحور الثاني : معلومات عامة	-114
1 ـ 3 ـ نتائج المحور الثالث :	
1 ـ 4 ـ نتائج المحور الرابع :	
1 ـ 5 ـ نتائج المحور الخامس :	
1 ـ 6 ـ نتائج المحور السادس :	
2 ـ النتائج العامة للدراسة	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
الملخص	

مـقـدمـة

123Certificates

مقدمة:

يُعد العود للجريمة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة في مجال العدالة الجنائية والإصلاح الاجتماعي، وتشير الدراسات الإحصائية إلى أن نسبة كبيرة من المفرج عنهم يعودون لارتكاب الجرائم خلال السنوات الأولى بعد إطلاق سراحهم، ويبرز الوصم الاجتماعي كأحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تكرار السلوك الإجرامي، حيث يواجه الأفراد المفرج عنهم تحديات جمة في إعادة الاندماج في المجتمع نتيجة النظرة السلبية والتمييز المجتمعي ضدهم.

وتكمن أهمية دراسة العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة في فهم الآليات النفسية والاجتماعية التي تدفع الفرد للعودة إلى السلوك الإجرامي، وتحديد سبل التدخل الفعال للحد من هذه الظاهرة. فالوصم الاجتماعي لا يقتصر تأثيره على الجانب النفسي للفرد فحسب، بل يمتد ليشمل فرص العمل والعلاقات الاجتماعية والاستقرار الأسري، مما قد يشكل دافعاً قوياً للعودة إلى عالم الجريمة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، من خلال استعراض النظريات المفسرة لهذه العلاقة، وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، مع التركيز على تجارب المفرج عنهم وتحدياتهم في إعادة الاندماج المجتمعي. كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية للحد من تأثير الوصم الاجتماعي وتعزيز فرص إعادة التأهيل الناجح للمفرج عنهم. ولقد تدرجنا في دراستنا هذه إلى أربعة فصول متسلسلة كما يلي:

ـ الفصل الأول: تضمن المدخل الإستكشافي للدراسة والمبررات الإبستيمولوجية

ـ الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى مدخل مفاهيمي للوصم الإجتماعي

ـ الفصل الثالث: تمحور حول السلوك الإنحرافي المتكرر " العود " مدخل مفاهيمي و نظري

ـ الفصل الرابع: تضمن الدراسة المليدانية والذي كان عبارة عن إجراء مقابلات مع عشر حالات من الأشحاص المسبوقين قضائيا و من ثم قمنا بتحليلها و تفسيرها، للوقوف على أهم المشاكل والتحديات اليومية لهذه الفئة من المجتمع والتي هي محل مذكرتنا، مع ملخص شامل للدراسة.

الفصل الأول

المدخل الإستكشافي و المبررات الإبستيمولوجية

123Certificates

تمهيد:

يسعى هذا الفصل إلى تأسيس إطار نظري ومنهجي متكامل لدراسة العلاقة بين الوصم الاجتماعي وظاهرة العود للجريمة. ويتألف هذا الفصل من ثلاثة محاور متكاملة تشكل معاً الأساس الذي تنبني عليه الدراسة بأكملها.

الدراسة الاستطلاعية:

التي تستعرض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة في مجال الوصم الاجتماعي والعود للجريمة. وتتضمن تحليلاً نقدياً لهذه الإسهامات البحثية، مما يتيح تحديد الفجوات المعرفية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها.

الجوانب العملية للدراسة:

حيث يبحث في قابليتها للإنجاز من منظور زماني ومكاني ومنهجية الأدوات البحثية المعتمدة، وعلى رأسها المقابلات الأولية وأدلتها، إضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها والنموذج المعرفي (البراديغم) الذي توظفه.

إشكالية الدراسة وصياغة تساؤلاتها الرئيسية والفرعية، مع تحديد أهدافها وإبراز أهميتها العلمية والعملية. كما يتضمن تعريفاً دقيقاً للمفاهيم المحورية في الدراسة، مع استشراف التحديات المحتملة التي قد تعترض مسارها.

يشكل هذا الفصل الخطوة التأسيسية لبناء دراسة سوسيولوجية رصينة حول ديناميات العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، مستندة إلى تراكم معرفي غني وملتزمة بمعايير المنهجية العلمية الدقيقة.

بناء موضوع الدراسة نظريا و منهجيا:

1ـ الدراسة الإستطلاعية:

1-1ـ التراث النظري:

1-1-1ـ الكتب العربية: هناك عدة كتب ودراسات مهمة تناولت موضوع الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة من أبرزها:

ـ الوصم الاجتماعي وأثره على العود للجريمة: للدكتور إحسان محمد الحسن – يناقش فيه كيف يؤثر الوصم على المفرج عنهم وارتباطه بتكرار السلوك الإجرامي.

ـ السجن والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع العقابي" للدكتور نبيل العمري – يتناول فيه تأثير النظرة المجتمعية على السجناء بعد الإفراج عنهم.

ـ الوصم الاجتماعي: دراسة في علم الاجتماع الجنائي للدكتور عدلي السمري – يركز على الآثار النفسية والاجتماعية للوصم.

ـ العود إلى الجريمة ـ العوامل الاجتماعية والنفسية: للدكتور محمد شلال العاني يبحث في أسباب تكرار السلوك الإجرامي وعلاقته بالمجتمع.

1-1-2ـ الكتب الغربية: هناك عدة مراجع غربية مهمة تناولت موضوع الوصم الاجتماعي والعود للجريمة من بينها:

-"Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity 1963:

لعالم الاجتماع إرفنج جوفمان يعتبر من أهم - الكتب المؤسسة لدراسة الوصم الاجتماعي وتأثيراته.

-"Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance" (1963):

لهوارد بيكر- يناقش كيف يتم تصنيف الأفراد كمنحرفين وتأثير ذلك على سلوكهم.

-"Labeling Theory: Empirical Tests" (2012)

تحرير ديفيد فارينجتون وجوزيف موراي - يقدم تحليلاً شاملاً لنظرية الوصم وتطبيقاتها في علم الجريمة.

-"When Prisoners Come Home: Parole and Prisoner Reentry" (2003)

لجوان بيترسيليا يبحث في تحديات إعادة الاندماج الاجتماعي للسجناء السابقين.

-"After Crime and Punishment: Pathways to Offender Reintegration "(2004)

للباحث شاد مارونا – يركز على كيفية تأثير الوصم على إعادة إندماج المجرمين في المجتمع .

-"Making Good: How Ex-Convicts Reform and Rebuild Their Lives"

لشاد مارونا - يدرس كيف يتعامل السجناء السابقون مع الوصم الاجتماعي ويعيدون بناء

حياتهم.

1-1-3- المقالات: هناك عدة مقالات علمية مهمة باللغة الإنجليزية تناولت العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة:

-"The Effect of Criminal Stigma on Recidivism":

للباحث Ted Chiricos وزملائه ، نُشر في مجلة Criminology عام 2007 – درس كيف يؤثر الوصم الرسمي على معدلات العود للجريمة.

—"Social Stigma and Criminal Recidivism The - Role of Self-Identity" :

للباحثة Shadd Maruna، نُشر في Journal of Social Psychology عام 2004 – بحث في كيفية تأثير الوصم على الهوية الذاتية للمجرمين السابقين.

- "From Prison to Integration: A Study of Ex-Offender Stigma and Employment" :

نشر عام 2009 - ركز على تأثير الوصم على فرص العمل، للباحثين:

Devah Pager and Bruce Western, in American Journal of Sociology

-"The Mark of a Criminal Record" "Stigma Management and the Social Reintegration of Former Inmates":

للباحث Thomas LeBel وزملائه، نُشر في Journal of Criminal Justice عام

2012 درس استراتيجيات التعامل مع الوصم.

–"Stigma Management and the Social Reintegration of Former Inmates" : 2012

للباحث Thomas LeBel وزملائه، نُشر في Journal of Criminal Justice عام

درس استراتيجيات التعامل مع الوصم .

– The Mark of a Criminal Record" 2003 :Devah Pager، نُشر في American Journal of Sociology

دراسة تجريبية حول تأثير السجل الجنائي على فرص العمل

"Effects of Visible Stigma on Employment Outcomes for Ex Offenders" : 2015

ركز على تأثير الوصم المرئي على التوظيف للباحث Scott Decker وزملائه

نُشر في

Journal of Criminal Justice

د ـ الرسائل الجامعية: هناك عدة رسائل جامعية عربية قيمة تناولت موضوع الوصم الاجتماعي والعود للجريمة:

ـ الوصم الاجتماعي والعود: إلى الجريمة : دراسة ميدانية في سجون الأردن" (2018) – رسالة ماجستير من الجامعة الأردنية للباحث محمد العمري.

ـ أثر الوصم الاجتماعي على العود للجريمة : دراسة تطبيقية على نزلاء سجون مدينة الرياض" (2016) رسالة دكتوراه من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للباحث عبدالله السبيعي.

ـ دور المؤسسات المجتمعية في الحد من ظاهرة الوصم الاجتماعي للمفرج عنهم": (2019) - رسالة ماجستير من جامعة القاهرة للباحثة سارة المصري.

ـ العلاقة بين الوصم الاجتماعي والتكيف النفسي لدى المفرج عنهم : دراسة ميدانية في سجون مصر" (2017) - رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس للباحث أحمد حسين.

ـ"الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة : دراسة ميدانية في سجون الجزائر" (2015) - رسالة ماجستير من جامعة الجزائر للباحثة فاطمة بن علي.

ـ"دور برامج التأهيل في الحد من آثار الوصم الاجتماعي : دراسة تطبيقية على السجون السعودية" (2020) - رسالة دكتوراه من جامعة الملك سعود للباحث خالد العتيبي.

1ـ2ـ الدراسات السابقة:

1ـ2ـ1ـ الدراسات العربية:

ـ دراسة للباحث عبدالله العمري جامعة نايف العربية بعنوان الوصم الإجتماعي و أثره على العود للجريمة 2019:

إستخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي وإستعان بثلاث أدوات بحثية : استبيان

يتكون من 45 فقرة مقسمة على 5 محاور ، مقابلات شخصية منظمة، تحليل وثائقي للسجلات الرسمية ، أما العينة فكان حجمها 300 سجين من العائدين للجريمة و حدد الفئة العمرية بـ 18- 45 سنة، المستوى التعليمي : متنوع أمي - جامعي و الحالة الاجتماعية و نوع الجريمة جرائم مختلفة (سرقة، مخدرات، عنف)، و تم إختيار العينة من 5 سجون مختلفة في المملكة العربية السعودية.

نتائج الدراسة:

تكشف نتائج الدراسة عن المعاناة الشديدة التي يواجهها السجناء السابقون بعد إطلاق سراحهم، حيث يعاني 78% منهم من الوصم الاجتماعي، ويشعر 92% بالتمييز في المعاملة من قبل المجتمع. على الصعيد المهني، واجه 82% رفضاً في طلبات التوظيف وفقد 65% وظائفهم السابقة. أما على المستوى الأسري، فقد تعرض 55% للنبذ من قبل أسرهم وواجه 68% مشاكل زوجية، بينما عانى 73% من تفكك أسري. وتشير النتائج إلى أن هذه العوامل مجتمعة كانت سبباً رئيسياً في العودة للجريمة، حيث أكد 65% أن الوصم كان سبباً رئيسياً في عودتهم

أهم توصيات الدراسة:

ـ سن قوانين تحمي حقوق المفرج عنهم

ـ تجريم التمييز ضد المفرج عنهم في العمل

ـ تطوير تشريعات تدعم إعادة الإدماج

ـ إنشاء مراكز متخصصة لتأهيل المفرج عنهم

ـ تطوير برامج تدريب مهني.

نقد وتعقيب :

تميزت هذه الدراسة بتنوع الأدوات البحثية المستخدمة (استبيان، مقابلات، تحليل وثائقي) وذلك يعزز مصداقية النتائج من خلال التثليث المنهجي ، كما أن حجم العينة (300 سجين) يعتبر مناسباً نسبياً للدراسات الاجتماعية ويمكن أن يعطي مؤشرات ذات دلالة إحصائية ، ثم إن تقسيم الاستبيان إلى 5 محاور يشير إلى شمولية في تناول موضوع الوصم الاجتماعي.

وهناك بعض النقاط في الدراسة تحتاج إلى مراجعة: لم يتم ذكر كيفية اختيار العينة وهل كانت عشوائية أم قصدية، مما قد يؤثر على تعميم النتائج، الفئة العمرية (45-18) واسعة جداً وقد تكون هناك فروق جوهرية بين الفئات العمرية المختلفة داخل هذا النطاق، لم يتم توضيح ما إذا كانت الدراسة شملت سجوناً في مناطق مختلفة أم اقتصرت على منطقة معينة، لم يتم ذكر ما إذا كان هناك مجموعة ضابطة من غير العائدين للجريمة للمقارنة.

ـ دراسة الباحثة سناء محمد 2018:"الوصم الاجتماعي للمرأة العائدة للجريمة: دراسة سوسيولوجية" : إستخدمت فيها المنهج المختلط كمي ونوعي، و إستعانت بالأدوات البحثية التالية: استبيان شامل 60 فقرة، مقابلات معمقة 20 مقابلة، مجموعات تركيز 4 مجموعات، تحليل محتوى للملفات القضائية أما العينة وخصائصها كالآتي، حجم العينة: 150 امرأة من العائدات للجريمة تم اختيارها من مراكز الإصلاح والتأهيل في ثلاث محافظات أردنية وحددت الفئة العمرية 20 - 50 سنة وصنفت الحالة

الاجتماعية كما يلي: (45% مطلقات)، (30% متزوجات)، (25% عازبات)، ووزعت المستوى التعليمي كما يلي: (15 أميات)، (40% : تعليم أساسي)، (35% تعليم ثانوي)، (10% تعليم جامعي).

نتائج الدراسة:

تُظهر نتائج الدراسة أن النساء السجينات يواجهن تهميشاً متعدد الأبعاد في حياتهن ما بعد السجن. فعلى الصعيد الأسري، تعرضت 90% منهن للنبذ من قبل أسرهن، وفقدت 85% التواصل مع أقاربهن، بينما تعرضت 78% للعنف اللفظي من أفراد الأسرة، ومُنعت 65 % من زيارة أطفالهن. وفيما يتعلق بالأطفال والحضانة، فقدت 75% حضانة أطفالهن، وتواجه 82% صعوبات في رؤيتهم، كما يعاني 70% من أطفالهن من مشاكل نفسية، وتعرض 60% منهم للتنمر في المدارس. أما على صعيد العمل والتوظيف، فقد واجهت 82% صعوبات في إيجاد عمل، ورُفضت طلبات توظيف 90% بسبب سجلهن الجنائي، واضطرت 77% للعمل في مهن متدنية الأجر، وتعرضت 65% للتحرش في أماكن العمل. وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية، واجهت 68% صعوبات في الزواج، وعانت 95% من وصمة مزدوجة كونهن نساء سجينات، وفقدت 87% صداقاتهن القديمة، وأصبحن يتجنبن المناسبات الاجتماعية.

أهم التوصيات:

ـ تعديل قوانين الحضانة للمفرج عنهن

ـ سن تشريعات تحمي حقوق المرأة المفرج عنها

ـ تجريم التمييز ضد المفرج عنهن في العمل

ـ تسهيل إجراءات إعادة التأهيل القانوني

ـ تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة

ـ توفير برامج تدريب مهني

ـ إنشاء مشاريع توظيف خاصة.

نقد وتعقيب :

تعتبر الدراسة جهداً بحثياً متكاملاً يجمع بين المنهجين الكمي والنوعي، مع وجود مجال للتحسين في بعض الجوانب المنهجية فاستخدام المنهج المختلط (كمي ونوعي) الذي يوفر فهماً أعمق للظاهرة من خلال الجمع بين البيانات الإحصائية والتحليل الكيفي المعمق كما أن تنوع الأدوات البحثية المستخدمة (استبيان، مقابلات معمقة، مجموعات تركيز، تحليل محتوى) يعزز موثوقية النتائج، ثم إن استخدام مجموعات التركيز (4 مجموعات) يتيح فهم الديناميكيات الاجتماعية والتفاعلات الجماعية حول الموضوع.

وسجلنا بعض الملاحضات التي من شأنها أن تقلل من القيمة البحثية للدراسة: حجم العينة (150 امرأة) قد يكون صغيراً نسبياً للدراسات الكمية، مما قد يؤثر على إمكانية تعميم النتائج، لم يتم ذكر معايير اختيار العينة وتوزيعها الجغرافي، عدم ذكر الخصائص الديموغرافية للعينة (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية)، لم يتم توضيح كيفية اختيار المشاركات في المقابلات المعمقة ومجموعات التركيز.

ـ دراسة معتز الشرقاوي 2020: التدخل المجتمعي وأثره في الحد من الوصم الاجتماعي للعائدين للجريمة: جامعة القاهرة مصر، دراسة تتبعية (طولية) لمدة 3

سنوات إستخدم في جمع البيانات: متابعة دورية شهرية، مقابلات منتظمة مع المشاركين كل 3 أشهر،استبيان تقييمي كل 6 أشهر، تقارير من المرشدين الاجتماعيين، تقييم برامج التأهيل المقدمة، و كانت العينة 200 من المفرج عنهم حديثا وحدد الفئة العمرية: 25 إلى 40 سنة ، النوع 150 ذكور، 50 إناث، المستوى التعليمي : (25% تعليم أساسي)ـ (45% تعليم ثانوي)ـ (30% تعليم جامعي)، توزيع أنواع الجرائم (40% جرائم مالية)ـ (30% جرائم مخدرات)ـ (20% جرائم عنف)ـ (10% جرائم أخرى).

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة نتائج إيجابية في عدة مجالات: في التدخل المجتمعي، انخفض تأثير الوصم الاجتماعي بنسبة 45%، ونجاح 60% في الاندماج المجتمعي، مع تحسن العلاقات الأسرية بنسبة 55% واستعادة 50% لشبكة علاقاتهم الاجتماعية. أما برامج التأهيل، فقد أكمل 65% برامج التدريب المهني، واكتسب 70% مهارات جديدة، وحصل 55% على شهادات مهنية، وبدأ 40% مشاريعهم الخاصة. وفيما يتعلق بالتوظيف، حصل 55% على فرص عمل، واحتفظ 48% بوظائفهم لأكثر من سنة، وتلقى 35% ترقيات في عملهم، وتحسن الدخل السنوي لـ 42%. وعلى صعيد العلاقات الأسرية، استعاد 70% علاقاتهم الأسرية، وتحسنت علاقات 65% بأطفالهم، واستقرت الحياة الزوجية لـ 50%، وتحسنت علاقات 45% مع الأقارب.

أهم التوصيات:

ـ تطوير برامج تأهيل شاملة

ـ إنشاء مراكز متابعة متخصصة

ـ توفير خدمات إرشاد مستمرة

ـ تأسيس شبكة دعم مجتمعي

ـ زيادة برامج التدريب المهني

ـ توفير فرص تعليم مستمر

نقد وتعقيب :

تعتبر هذه الدراسة نموذجاً جيداً للبحوث التتبعية في مجال إعادة التأهيل الاجتماعي حيث تتيح فهماً عميقاً للتغيرات والتطورات في حياة المشاركين، كما أن تنوع أدوات جمع البيانات وانتظام التتبع (شهرياً، كل 3 أشهر، كل 6 أشهر) يضمن دقة وشمولية البيانات ثم إن العينة متنوعة من حيث التوازن بين الجنسين (150 ذكور، 50 إناث)، المستويات التعليمية المختلفة، تنوع أنواع الجرائم، كما تميزت بشمولية النتائج وتغطيتها لمختلف جوانب الحياة:(التدخل المجتمعي، برامج التأهيل، التوظيف، العلاقات الأسرية)، كما جاءت توصيات الدراسة شاملة ومفصلة وتغطي كافة الجوانب المؤسسية والتأهيلية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكن سجلنابعض النقاط التي تخضع للمراجعة للتحسين في بعض الجوانب المنهجية والتحليلية:

لم يتم ذكر وجود مجموعة ضابطة للمقارنة، مما قد يؤثر على تقييم فعالية التدخل المجتمعي، عدم توضيح نسبة التسرب من العينة خلال فترة الدراسة الطويلة (3 سنوات)،

لم يتم ذكر التوزيع الجغرافي للعينة وتأثير البيئات المختلفة، لم يتم توضيح معايير تقييم "نجاح" الاندماج المجتمعي والعلاقات الأسرية، غياب تحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة (مثل العلاقة بين نوع الجريمة ونجاح الاندماج).

ـ دراسة نورة القحطاني 2021 "أنماط الوصم الاجتماعي وتأثيرها على العود للجريمة: دراسة نوعية"إستخدمت المنهج النوعي بالاعتماد على: الأدوات البحثية التالية:

دليل مقابلة مفتوح (25 سؤال)، استمارة تحليل مضمون، سجل ملاحظات ميدانية، تسجيلات صوتية للمقابلات أما العينة: 70 مشارك (50 من العائدين للجريمةـ 20 من أخصائيي التأهيل، تمثلت خصائص العنية فيما يلي: العائدون للجريمة: 18 إلى 55 سنة، 35 ذكورـ 15 إناث، المستوى التعليمي (30% تعليم أساسي)ـ (45% تعليم ثانوي)ـ (25% تعليم جامعي). الأخصائيون: متوسط الخبرة: 12 سنة ، المؤهلات: ماجستير وبكالوريوس، التخصصات: علم اجتماع، علم نفس، خدمة اجتماعية).

نتائج الدراسة :

أظهرت نتائج الدراسة مستويات مرتفعة من الوصم في مختلف المجالات، حيث عانى المستهدفون من وصم أسري شمل رفض العائلة (75%)، والقطيعة الأسرية (68%)، والتمييز في المعاملة (82%). كما برز الوصم المجتمعي بشكل واضح من خلال النبذ الاجتماعي (85%) وفقدان الأصدقاء (77%). وكان الوصم المهني الأكثر حدة مع رفض التوظيف بنسبة 90% والتمييز في العمل بنسبة 85%. أما في المجال التعليمي،

فقد واجه المستهدفون رفضاً في القبول بالمؤسسات التعليمية (70%) ونبذاً من الطلاب (75%)، بينما تجلى الوصم الإعلامي في التنميط السلبي (92%) والتشهير (88%) والمبالغة في التغطية الإعلامية (85%).

أهم التوصيات :

ـ تطوير برامج التأهيل النفسي

ـ تعزيز برامج التدريب المهني

ـ إنشاء وحدات متابعة ما بعد الإفراج

ـ تفعيل برامج الدعم الأسري

ـ تنفيذ برامج توعية مجتمعية

نقد وتعقيب: تقدم هذه المراجعة تقييماً لدراسة حول الوصم الاجتماعي وتأثيره على العود للجريمة، حيث تميزت الدراسة بقوة منهجية نوعية شملت 50 من العائدين للجريمة و20 من أخصائيي التأهيل، وتنوع في أدوات جمع البيانات، وتصنيف مفصل لأنماط الوصم (الأسري، المجتمعي، المهني، التعليمي، الإعلامي)، مع توصيات شاملة. ومع ذلك، سُجلت بعض أوجه القصور المنهجية كالمدى العمري الواسع للعينة (55-18 سنة)، وعدم توضيح طريقة اختيار العينة، وغياب تحليل مقارن بين الجنسين، وعدم تفسير النسب المئوية المرتفعة في النتائج، وعدم ذكر المدة الزمنية للدراسة.

ب ـ الدراسات الجزائرية :

ـ دراسة مريم بن عودة و فتيحة مزياني بعنوان الوصم الاجتماعي وتأثيره

على العود إلى الجريمة لدى المساجين السابقين: جامعة وهران 2 - قسم علم الاجتماع الجنائي بعنوان دراسة ميدانية على عينة من المفرج عنهم بمدينة وهران 2018 - 2019 اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بأدوات كمية وكيفية لجمع البيانات، وكان حجم العينة: 83 من المفرج عنهم 64 ذكر، 19 أنثى بعينة عمدية من المسجلين في مراكز إعادة الإدماج بوهران ، وحددت الفئة العمرية: 18 إلى 25 (22%)، 26 إلى 35 (42%) ، 36 إلى 45 (28%)، فوق 45 (8%)، المستوى التعليمي: أمي (12%)، ابتدائي (31%)، متوسط (37%)، ثانوي (18%)، جامعي (2%)، طبيعة الجرائم: سرقة (35%)، مخدرات (28%)، اعتداء (22%)، أخرى (15%)، عدد مرات العود: مرة واحدة (58%)، مرتان (27%)، ثلاث مرات فأكثر (15%)، أما أدوات جمع البيانات: استبيان الوصم الاجتماعي مكون من 35 فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد، المقابلات المعمقة أجريت مع 25 مشاركاً من أفراد العينة، و10 من أسر المفرج عنهم، و8 من العاملين في مجال إعادة الإدماج، استمارة البيانات الديموغرافية والقانونية لجمع معلومات عن الخصائص الديموغرافية والسجل الإجرامي.

نتائج الدراسة:

تكشف نتائج الدراسة أن الوصم الاجتماعي يشكل تحديًا كبيرًا للأفراد بعد الجريمة، حيث سجل الوصم المجتمعي مستويات مرتفعة (5/4.2)، والوصم المؤسساتي (5/3.9)، بينما كان الوصم الذاتي متوسطًا (5/3.6). وجدت الدراسة علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، مع كون الوصم المجتمعي أقوى مؤشر للتنبؤ

بالعود، وتفسر متغيرات الوصم مجتمعة 65% من التباين في سلوك العود. ظهرت فروق دالة في تأثير الوصم حسب نوع الجريمة (أعلى لدى مرتكبي جرائم المخدرات) والمستوى التعليمي (انخفض تأثير الوصم مع ارتفاع المستوى التعليمي)، بينما لم تظهر فروق دالة حسب الجنس. تمثلت المظاهر الرئيسية للوصم في صعوبة الحصول على فرص عمل (92%)، النبذ الاجتماعي والعزلة (85%)، الرفض من قبل الأسرة الممتدة والجيران (78%)، استمرار الملاحقة الأمنية (67%)، الانسحاب الاجتماعي (45%)، تبني هوية المنحرف (38%)، مع ظهور محاولات إعادة البناء الذاتي ومقاومة الوصم بنسبة محدودة (17%).

أهم التوصيات:

ـ إنشاء هيئة وطنية لإعادة إدماج المفرج عنهم تنسق بين مختلف القطاعات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

ـ تطوير برامج للتوعية المجتمعية تستهدف تغيير الصور النمطية عن المساجين السابقين

ـ تفعيل دور المجتمع المدني في مرافقة المفرج عنهم ودعم أسرهم

ـ تطوير برامج داخل المؤسسات العقابية تركز على مهارات التعامل مع الوصم

ـ تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم

ـ تطوير برامج تدريب مهني تستجيب لاحتياجات سوق العمل.

نقد وتعقيب :

تقدم الدراسة مساهمة قيمة في فهم العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة في

الجزائر، حيث استخدمت منهجية مختلطة وشملت عينة متنوعة، مع تناول ثلاثة أبعاد للوصم (المجتمعي، الذاتي، المؤسساتي) وتقديم توصيات عملية على مستويات متعددة. رغم ذلك، تعاني الدراسة من بعض النقائص، أبرزها محدودية حجم العينة وطبيعتها العمدية التي قد لا تمثل جميع المفرج عنهم، إضافة إلى عدم إجراء مقارنة بين من عادوا للجريمة ومن لم يعودوا، وعدم توضيح المدة الزمنية بين الإفراج والعود، مع قصور في استكشاف العوامل الوسيطة التي قد تؤثر على علاقة الوصم بالعود للجريمة.

ـ دراسة ميدانية لنوال حمادوش ود. سمير بوخديربعنوان الوصم الاجتماعي وأثره على تكرار السلوك الإجرامي : على عينة من المفرج عنهم بجامعة قسنطينة ـ معهد علم الاجتماع قسنطينة (2016 -2017): اعتمدت الدراسة المنهج المختلط (الكمي والكيفي)، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإثنوغرافي، حجم العينة 105 مفرج عنهم (92 ذكر، 13 أنثى) إستخدمت عينة قصدية من المفرج عنهم المسجلين في برامج إعادة الإدماج، وكانت الفئة العمرية: 18- 25 (27%)، 26- 35 (45%)، 36- 45 (23%)، فوق 45 (5%)، الحالة الاجتماعية: عزاب (61%)، متزوجون (21%)، مطلقون (14%)، أرامل (4%)، المستوى التعليمي: أمي (11%)، ابتدائي (29%)، متوسط (42%)، ثانوي (16%)، جامعي (2%)، نوع الجريمة: سرقة (39%)، مخدرات (31%)، عنف (21%)، أخرى (9%)، عدد مرات العود: مرة واحدة (63%)، مرتان (25%)، ثلاث مرات فأكثر (12%).

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة مستويات مرتفعة من الوصم العام للمفرج عنهم (بمتوسط 5/3.9)، حيث برز الوصم المجتمعي بشكل كبير جداً (5/4.3) يليه الوصم الذاتي (5/4.1)، ثم المؤسساتي (5/3.8)، وأخيراً الأسري بدرجة متوسطة (5/3.4). ويفسر الوصم الاجتماعي 58% من التباين في العود للجريمة، مع كون الوصم المجتمعي والذاتي أقوى المتنبئات بالعود. تجلت مظاهر الوصم في التمييز عند البحث عن العمل (94%)، والنبذ المجتمعي (87%)، والرقابة الأمنية المشددة (71%)، وصعوبة بناء علاقات جديدة (76%). وترتب على ذلك آثار نفسية كالشعور بالإقصاء (82%)، والعزلة الاجتماعية (73%)، وانخفاض تقدير الذات (68%). وأكدت دراسات الحالة أن المفرج عنهم الذين حظوا بدعم أسري قوي وفرص عمل كانوا أقل عرضة للعود للجريمة، مقارنة بمن واجهوا وصماً شديداً وصعوبات في الاندماج المهني.

أهم التوصيات :

ـ تطوير برامج داخل المؤسسات العقابية للتعامل مع الوصم المستقبلي

ـ تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات (العدالة، التشغيل، الشؤون الاجتماعية)

ـ توفير برامج للدعم النفسي والاجتماعي لأسر المساجين والمفرج عنهم

ـ تفعيل دور المجتمع المدني في مرافقة المفرج عنهم

ـ تطوير أدوات قياس للوصم الاجتماعي تراعي خصوصية المجتمع الجزائري

ـ تقييم فعالية برامج التدخل الحالية في الحد من الوصم وآثاره

نقد وتعقيب:

تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية قيمة لفهم علاقة الوصم الاجتماعي بالعود للجريمة في الجزائر، وتتميز بمنهجية متكاملة تجمع بين الأساليب الكمية والكيفية والإثنوغرافية، وباستخدامها لأدوات بحثية متنوعة (مقياس كمي، مقابلات معمقة، دراسة حالة) مما عزز موثوقية نتائجها من خلال التثليث المنهجي. قدمت الدراسة تقسيماً رباعياً للوصم (أسري، مجتمعي، مؤسساتي، ذاتي) مع توصيات عملية متعددة المستويات. لكن رغم هذه المزايا، تعاني الدراسة من بعض النقائص مثل اقتصارها على المسجلين في برامج إعادة الإدماج والتمثيل المحدود للإناث وعدم المقارنة بين العائدين وغير العائدين للجريمة، وعدم تحديد اتجاه العلاقة السببية بشكل قاطع بين الوصم والعود، إضافة إلى عدم توضيح مدة التتبع في دراسات الحالة واقتصارها على منطقة قسنطينة مما يحد من إمكانية تعميم النتائج.

ـ دراسة عمار طالبي و ياسين بوهنتالة بعنوان الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة: دراسة ميدانية على عينة من المحبوسين العائدين بمؤسسة إعادة التربية بولاية باتنة جامعة باتنة قسم علم الإجتماع، سنة النشر 2019، لجأ الباحث إلى إستخدام المنهج الوصفي التحليلي و تركز على فحص العلاقة بين الوصم الإجتماعي والعود للجريمة، وكانت عينة الدراسة 127 محبوسًا عائدًا ذكور، أعمارهم بين 19 إلى 45 سنة بعينة قصدية من المحبوسين العائدين (سبق لهم دخول السجن مرة واحدة على الأقل)، توزيع الجرائم: 52% جرائم ضد الممتلكات، 31% جرائم المخدرات، 17% جرائم ضد الأشخاص، أستخدمت في هذه الدراسة أدوات: استمارة البيانات الشخصية، المقابلات المعمقة، تحليل ملفات المحبوسين.

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة أن المحبوسين الذين قضوا أكثر من 3 سنوات كانت نسبة العود لديهم أعلى بـ 62% مقارنة بمن قضوا فترات أقصر. يواجه المفرج عنهم تحديات اجتماعية واقتصادية متعددة، حيث يعاني 93.7% منهم من رفض أرباب العمل توظيفهم، و88.2% من فقدان الثقة الاجتماعية، و82.3% من النبذ من قبل الأقارب والجيران، بينما يواجه 77.9% صعوبة في الحصول على سكن، و76.4% يعانون من معاملة الشرطة القائمة على الشك والريبة. أظهرت النتائج أن الوصم الاجتماعي يؤدي إلى تشكيل هوية إجرامية ثانوية ويعزز الانتماء للثقافة الإجرامية كآلية تكيف، كما يضعف الروابط الاجتماعية التقليدية ويزيد الارتباط بالجماعات المنحرفة، مما يؤدي إلى تقليص فرص اندماج المفرج عنهم في المجتمع وزيادة احتمالية العودة إلى الإجرام.

أهم التوصيات:

ـ تطوير تشريعات لمكافحة التمييز ضد المفرج عنهم في مجالات العمل والسكن

ـ تفعيل آليات محو السجل العدلي بعد فترة من إعادة الإدماج الناجح

ـ تحسين برامج التكوين المهني داخل المؤسسات العقابية لتعزيز فرص العمل

ـ تقديم برامج دعم أسري للمحبوسين وأسرهم قبل وبعد الإفراج

ـ تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين في تحسين التواصل الأسري

ـ توفير الدعم المادي والنفسي لأسر المحبوسين.

نقد وتعقيب:

قدمت دراسة عمار طالبي وياسين بوهنتالة إسهاماً قيّماً في فهم علاقة الوصم الاجتماعي بالعود للجريمة في السياق الجزائري، موضحةً كيف يشكل الوصم هوية إجرامية ثانوية ويضعف الروابط الاجتماعية. تميزت الدراسة بتركيزها الواضح على هذه العلاقة، واستخدام عينة مقبولة إحصائياً (127 محبوساً)، والجمع بين المقاييس الكمية والمقابلات المعمقة، وتناول الوصم من جوانب متعددة، وربط النتائج بنظريات اجتماعية معمقة. رغم ذلك، عانت الدراسة من قيود منهجية تحد من تعميم نتائجها، منها: اقتصار العينة على الذكور فقط، وحصرها في مؤسسة واحدة بباتنة، وغياب مجموعة مقارنة من غير العائدين، وعدم التطرق الكافي للعوامل الوسيطة كالتعليم والاقتصاد، وإهمال البعد الزمني لتطور تأثير الوصم، واقتصار المقابلات على المحبوسين دون مشاركة الأسرة أو المجتمع، واعتماد الدراسة الكبير على التقرير الذاتي الذي قد يُحدث تحيزاً في النتائج.

1-2-2- الدراسات الأجنبية:

-"The Impact of Social Stigma on Recidivism: A Longitudinal Study of Ex-Offenders in Urban Communities"

الباحثون:

Moore, K. E., Stuewig, J. B., & Tangney, J. P-George Mason University, Department of Psychology

سنة النشر: 2016، المصدر Journal of Criminal Justice, 45(3), 41-58

إستخدم الباحثون المنهج الكمي التحليلي في هذه الدراسة حيث تم فحص العلاقة بين الوصم الاجتماعي المدرك والوصم الذاتي وبين معدلات العود للجريمة، من خلال دراسة طولية تتبعية لمدة خمس سنوات، وكان إجمالي العينة 525 مشاركًا (450 ذكور، 75 إناث)، متوسط العمر: 31.4 سنة، التوزيع العرقي 58% من الأمريكيين من أصل أفريقي، 28% من البيض، 14% من الأقليات الأخرى و تم اختيار المشاركين من ثلاثة سجون في منطقة حضرية كبيرة بالولايات المتحدة.

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة التي امتدت لخمس سنوات أن 47.2% من العينة عادوا للسلوك الإجرامي، حيث تم إعادة اعتقال 38.6% منهم، وحُكم على 31.4% بأحكام جديدة، بمتوسط 19.3 شهرًا للعودة للجريمة. أظهرت النتائج ارتباطًا دالًا إحصائيًا بين الوصم المدرك والعود للجريمة، وكان الوصم الذاتي أكثر تأثيرًا، حيث ضاعف احتمالية العود وفقًا لتحليل الانحدار اللوجستي. لم تظهر فروق إحصائية بين الجنسين في قوة العلاقة بين الوصم والعود، لكن آليات التأثير اختلفت؛ فعند الإناث مرّ تأثير الوصم عبر العزلة الاجتماعية، بينما عند الذكور مرّ عبر الهوية الإجرامية. حددت الدراسة أربع مراحل لتطور الوصم الذاتي لدى العائدين من السجن: الوعي بالصورة النمطية السلبية، الموافقة عليها، تطبيقها على الذات، وأخيرًا تقليص الذات وفقًا للهوية الموصومة.

أهم التوصيات:

ـ مراجعة القوانين والتشريعات التي تزيد من وصم السجناء السابقين

ـ إنشاء برامج حكومية لدعم توظيف العائدين من السجون

ـ تطوير آليات لمحو السجلات الجنائية بعد فترة من السلوك الإيجابي

ـ دمج استراتيجيات مواجهة الوصم في برامج إعادة التأهيل داخل السجون

ـ تطوير تدخلات نفسية تستهدف تحديدًا الوصم الذاتي

ـ تدريب الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على آليات تخفيف الوصم

ـ تنفيذ حملات إعلامية لتغيير المفاهيم النمطية حول السجناء السابقين

ـ تشجيع التواصل بين المجتمع والسجناء السابقين من خلال برامج تطوعية

ـ دعم مبادرات أصحاب العمل الذين يوظفون العائدين من السجون

نقد وتعقيب :

تُقدم هذه الدراسة مساهمة علمية قيمة في مجال فهم العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، متميزة بنقاط قوة متعددة: استخدام منهجية طولية لخمس سنوات سمحت بتتبع العلاقات السببية، وعينة كبيرة (525 مشارك) عززت موثوقية النتائج، والتمييز الدقيق بين الوصم المدرك والذاتي، واستخدام نموذج المعادلة البنائية لفهم المسارات غير المباشرة، وتحديد المتغيرات الوسيطة (الهوية الإجرامية، ضعف الشبكات الاجتماعية، وانخفاض فرص العمل). غير أن الدراسة تشوبها بعض المحدودات: اقتصارها على منطقة حضرية أمريكية مما يحد من إمكانية التعميم، وعدم التوازن الجندري (14.3% فقط من الإناث)، والاعتماد على التقارير الذاتية التي قد تتأثر بالتحيز، وافتقارها لمجموعة ضابطة، وإغفال متغيرات مهمة كالاضطرابات النفسية وتعاطي المخدرات والتاريخ

الإجرامي.

-"Social Stigma and Recidivism: A Longitudinal Study of Ex-Offenders' Reintegration Experiences"

Journal of Criminal Justice and Behavior, 45(3), 278-295:

الباحثون :

Moore, K., & Wilson, J.

إستخدم الباحثون المنهج المختلط (الكمي و الكيفي) في دراسة طولية امتدت لمدة 3 سنوات 2017 إلى 2020 تم إجراء الدراسة في ولاية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية و إستخدمت عينة من 250 من السجناء السابقين تتراوح أعمارهم بين 25 إلى45 سنة تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية شملت العينة ذكوراً وإناثاً بنسبة 70% ذكور و30% إناث، أما الأدوات المستخدمة: استبيان مقنن لقياس مستوى الوصم الاجتماعي، مقابلات معمقة نصف منظمة مقياس التكيف الاجتماعي سجلات المتابعة القضائي تقارير مراكز إعادة التأهيل

أهم النتائج :

ـ وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى الوصم الاجتماعي واحتمالية العودة للجريمة.

ـ 65-% من العينة واجهوا صعوبات في الحصول على عمل بسبب سجلهم الجنائي

ـ المشاركون الذين تلقوا دعماً اجتماعياً قوياً كانت نسبة عودتهم للجريمة أقل بـ 40%

ـ النساء يواجهن وصماً اجتماعياً أشد من الرجال

ـ التأهيل المهني والتعليمي خفض نسبة العود للجريمة بنسبة 35%

التوصيات:

ـــ تطوير برامج تأهيل مهني وتعليمي مكثفة للسجناء قبل الإفراج عنهم

ـــ إنشاء شبكات دعم مجتمعية للمفرج عنهم تشمل: خدمات التوظيف، الاستشارات النفسية، الدعم الأسري

ـ المساعدة في السكن.

ـ تعديل القوانين المتعلقة بتوظيف السجناء السابقين

ـ تنفيذ حملات توعية مجتمعية لتغيير النظرة السلبية تجاه السجناء السابقين

ـ إنشاء برامج متابعة طويلة المدى للمفرج عنهم

نقد وتعقيب :

تقدم هذه الدراسة مساهمة قيمة في فهم العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، وتتميز بقوتها المنهجية من خلال الجمع بين الأساليب الكمية والكيفية، والمتابعة لمدة ثلاث سنوات، والتوازن النسبي بين الجنسين، واستخدام أدوات متنوعة للقياس، واعتماد العينة العشوائية الطبقية. ومع ذلك، تعاني الدراسة من بعض القيود تشمل محدودية تعميم النتائج بسبب تركيزها على ولاية نيويورك فقط، واستبعاد الفئات العمرية خارج نطاق 25-45 سنة، ونقص المعلومات حول صدق وثبات الأدوات المستخدمة خاصة مقياس الوصم الاجتماعي،وغياب مجموعة مقارنة لتقييم فعالية التدخلات، وعدم التعمق في تحليل

المسارات لفهم العلاقات السببية بين الوصم والعود للجريمة.

—"The Impact of Social Stigmatization on CriminalRecidivism: A Comparative Study in Urban Communities"2021

International Journal of Criminology and Sociological Theory,

14(2) 156-178

الباحثون

Thompson, R., & Martinez, E

دراسة مقارنة استمرت لمدة سنتين (2019-2021) إستخدم فيها الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، أجريت في ثلاث مدن رئيسية في المملكة المتحدة وكانت العينة 180 مشاركاً من السجناء المفرج عنهم مقسمة إلى مجموعتين: 90 شخصاً تلقوا برامج دعم مجتمعي مكثف و90 شخصاً لم يتلقوا برامج دعم وحددت الفئة العمرية: 20 إلى 50 سنة، و كانت الأدوات المستخدمة: استبيان، مقابلات معمقة، تحليل السجلات القضائية.

أهم النتائج :

ـ المجموعة التي تلقت دعماً مجتمعياً سجلت معدل عود للجريمة أقل بنسبة 45%

ـ العوامل الأكثر تأثيراً في العود للجريمة : الرفض الأسري (75%)، صعوبة الحصول على عمل (68%)،

النظرة المجتمعية السلبية (62%).

ـ 70% من المشاركين أكدوا أن الوصم الاجتماعي كان العائق الأكبر في إعادة اندماجهم

ـ وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم وتأثير الوصم الاجتماعي.

أهم التوصيات:

ـ إنشاء مراكز متخصصة لدعم المفرج عنهم تشمل: التدريب المهني، الدعم النفسي، المساعدة القانونية

ـ تطوير برامج توعية مجتمعية لمكافحة الوصم الاجتماعي

ـ تعزيز دور المؤسسات التعليمية في إعادة تأهيل السجناء السابقين

ـ إنشاء شبكة توظيف خاصة بالمفرج عنهم

ـ تقديم حوافز ضريبية للشركات التي توظف السجناء السابقين.

نقد وتعقيب:

تقدم الدراسة مساهمة قيمة في فهم تأثير الوصم الاجتماعي على العود للجريمة وفعالية برامج الدعم المجتمعي في تخفيفه. تتميز بنقاط قوة منهجية مثل استخدام مجموعتين (تجريبية وضابطة)، شمول ثلاث مدن رئيسية في المملكة المتحدة، واتساع الفئة العمرية (20-50 سنة)، والجمع بين الأدوات الكمية والكيفية، وتحديد العوامل الثلاثة الأكثر تأثيراً في العود للجريمة. ومع ذلك، تشوبها بعض النقائص التي تقلل من قيمتها البحثية، منها: قصر فترة المتابعة (سنتان)، عدم الوضوح حول عشوائية توزيع المشاركين، نقص التفاصيل حول محتوى برامج الدعم المجتمعي، غياب معلومات عن نسبة الذكور والإناث في العينة، وعدم شمول المناطق الريفية مما يحد من تعميم النتائج على مختلف السياقات.

1-3- الفجوة البحثية:

تشير المراجعة النقدية للدراسات السابقة حول موضوع الوصم الاجتماعي والعود للجريمة إلى وجود فجوات بحثية واضحة تستدعي مزيدًا من التحليل العلمي المتعمق، من أبرز هذه الفجوات النقص الملحوظ في الدراسات المحلية التي تتناول الظاهرة في السياق الجزائري مما يحدّ من إمكانية فهم الخصوصيات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على عملية الوصم وإعادة الإدماج، كما أن معظم الأبحاث السابقة اعتمدت على المناهج الكمية لا سيما الاستبيانات، في حين أن الدراسات الكيفية التي تعتمد على دراسة الحالة والمقابلات المباشرة ما تزال نادرة رغم قدرتها على تقديم رؤى أكثر عمقًا حول تجارب الأفراد الموصومين، إضافةً إلى ذلك، ركّزت الأبحاث المتاحة بشكل أساسي على وصم المجتمع للمذنبين السابقين، مع إغفال البعد النفسي المتعلق بوصم الذات وما يترتب عليه من مشاعر العار وفقدان الثقة بالنفس، وتأثير ذلك على احتمالية العود للجريمة، كما أن الأبحاث لم تُولِ اهتمامًا كافيًا لوصم عائلات المفرج عنهم وانعكاسات ذلك على فرصهم في العمل والتعليم، علاوةً على ذلك، لم يتم التطرق بشكل وافٍ إلى آليات مواجهة الوصم الاجتماعي ودورها في الحد من العود للجريمة، سواء من خلال السياسات العامة، أو برامج إعادة التأهيل، أو الاستراتيجيات النفسية والاجتماعية الفعالة. وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوات من خلال اعتماد منهج دراسة الحالة، وإجراء مقابلات موجهة مع عينة قصدية مع المذنبين السابقين، بهدف تقديم فهم أعمق لأثر الوصم الاجتماعي على العود للجريمة، وتسليط الضوء على العوامل التي تعزز الإدماج الاجتماعي في ظل تزايد

الظاهرة الإجرامية بصورة مقلقة في المجتمع الجزائري.

2ـ القابلية للإنجاز:

2ـ 1ـ القابلية للإنجاز الزمنية:

سوف تمتد دراستنا حوالي 04 أشهر بداية من شهر جانفي 2025 إلى نهاية شهر أفريل من نفس السنة، في هذه الفتر سنحاول التقرب من الأشخاص المستهدفين محل دراستنا والتي تكون لها أضرار من عملية الوصم بعد الإفراج عنهم.

2ـ2ـ القابلية للإنجاز المكانية : نضرا لهذه الدراسة تبحث في العلاقة بين الوصم الإجتماعي والعود للجريمة فإن مكان إختيارها سيكون على بعض الأشخاص الذين يقطنون في ولاية تبسة التي تقع على بعد 680 كلم شرق العاصمة الجزائرية و التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة، و بالتحديد بلدية تبسة.

2ـ3ـ القابلية للإنجاز المنهجية: سنقوم في هذه الدراسة بإستخدام المنهج الكيفي بهدف فهم أوسع للظاهرة والغوص في معارفها، يتميز هذا المنهج بالتطلع للإستكشاف ومحاولة فهم العلاقة القائمة بين الوصم الإجتماعي والعود للجريمة وجمع البيانات وتفسيرها وتحليلها عن تجارب الأشخاص المسبوقين قضائيا في حياتهم اليومية بعد خروجهم من المؤسسات العقابية.

2ـ4ـ الأدوات المنهجية المستخدمة: تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة بغرض فهم العلاقة القائمة بين الوصم الإجتماعي والعود للجريمة، ولقد إستخدمنا في هذا المنهج دليل مقابلة أولي كونه الأنسب لدراستنا حيث قمنا بمقابلات لأشخاص عينة الدراسة. من مميزات منهج دراسة الحالة أنه يوفر بيانات تفصيلية عن الضاهرة، كما يقدم تفسيرا معمقا للعوامل المرتبطة بالظاهرة و جمع المعلومات والنتائج المتحصل عليها عن

الحالة من خلال الملاحظة والمقابلة المفتوحة ويعد من المناهج التي تقد كم هائل من المعلومات والتي قد تساعدنا في التعرف على تأثير علاقة الوصم الإجتماعي بالعود للجريمة على الفرد خاصة والمجتمع بشكل عام.

2-4-1- المقابلات الأولية:

جدول رقم 1: نبذة عن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خلال المقابلات الإستكشافية:

الرقم	السن	الجريمة المرتكبة	الحالة المهنية	الحالة الإجتماعية	المستوى التعليمي
01	53	التعدي على الأصول	بقالة صغيرة	متزوج وله ثلاث أبناء كبار	أكمل تعليمه الثانوي
02	48	التعدي على العرض	عامل يومي	مطلق وله إبنة	متحصل على شهادة الليسانس في العلوم التجارية
03	52	سلوك جنسي مثلي	عمل حر	مطلق و له إبنة	جامعي

04	29	الضرب والجرح العمدي	عامل يومي "ميكانيكي"	أعزب	لم يكمل تعليمه الجامعي

2-4-2- دليل المقابلات الأولي: بغرض كتابة سرد حول تجارب الأشخاص الذين تعرضوا للوصم الاجتماعي بعد خروجهم من السجن والعوامل المرتبطة بالعود للجريمة، قمنا ببناء دليل مقابلة أولي على شكل مجموعة من الأسئلة المفتوحة حول موضوع الدراسة سمحت بتشجيع الحالات على التحدث عن تجربتهم الشخصية مع الوصم الاجتماعي وتأثيره على حياتهم اليومية وعلاقته بالعود للجريمة.

هذه المقابلات أخذت شكل محادثات أردنا من خلالها جمع المعلومات عن الصعوبات التي يواجهها الأفراد بعد خروجهم من السجن، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم بسبب الوصم، وكيفية تأثير هذا الوصم على اندماجهم في المجتمع وعلاقته بالعود للجريمة.

إن شبكة الأسئلة هذه هي عبارة عن دليل مرن للغاية في سياق المقابلة، فبمجرد كتابة الأسئلة كان من النادر أن نطرحها على الحالات الواحدة تلو الأخرى، فهو دليل بسيط، الهدف من بنائه هو جعل الحالات يتحدثون عن الموضوع، ومن الناحية المثالية هو خلق ديناميكي في الحوار أكثر ثراء من الإجابة على الأسئلة مع البقاء في سياق الموضوع .

كما سمحت هذه المقابلات بالحرية للحالات المشاركين في التعبير عن المواضيع والقضايا التي تخص تجاربهم وخبراتهم المعيشة بعد خروجهم من السجن والتعرض للوصم الاجتماعي. والتحدث عن تجاربهم السابقة سواء السعيدة أوالأليمة والتعبير عنها بمشاعر

مختلفة بالإضافة إلى ذلك سمح لنا هذا النوع من المقابلة من تسجيل بعض الردود غير اللفظية خلال المقابلات يشتمل دليل المقابلة الأولي على 10 أسئلة مفتوحةً حول موضوع الدراسة شملت 10 أشخاص من عينة مجتمع الدراسة هدفه إيجاد إجابات تساعدنا من الاقتراب من أهداف هذه الدراسة ومسح الضبابية عليها.

أسئلة دليل مقابلة موجهة للأشخاص الذين خرجوا من السجن:

مرحباً بك في هذه المقابلة. أنا اسمي ...، طالب جامعي، في جامعة العربي التبسي تبسة. الغرض من هذه المقابلة هو جمع معلومات حول تجربتك الشخصية مع الوصم الاجتماعي بعد خروجك من السجن وتأثيره على حياتك وعلاقته بظاهرة العود للجريمة.

ستستمر المقابلة لمدة...

جميع المعلومات التي تقدمها ستكون سرية.

المحور الأول: البيانات الشخصية والخلفية الاجتماعية

- السن
- المستوى التعليمي
- الحالة الاجتماعية
- الحالة المهنية
- مكان الإقامة
- المستوى الاقتصادي للأسرة

المحور الثاني: تجربة ما بعد السجن والوصم الاجتماعي

- كيف كانت ردود فعل المحيطين بك بعد خروجك من السجن ؟
- كيف تغيرت معاملة الناس لك مقارنة بما قبل السجن ؟

المحور الثالث: التأثيرات النفسية والاجتماعية للوصم

ـ كيف تؤثر نظرة المجتمع السلبية على حياتك اليومية ؟

ـ كيف ترى نفسك في المجتمع بعد تجربة السجن ؟

المحور الرابع: العلاقة بين الوصم والعودة للجريمة

ـ هل تعتقد أن رفض المجتمع قد يدفع الشخص للعودة للجريمة ؟ كيف ؟

ـ ما هي العوامل التي تجعل الشخص يفكر في العودة للجريمة ؟

المحور الخامس: محاولات التكيف والاندماج الاجتماعي

ـ ما هي الطرق التي تتبعها لمحاولة الاندماج في المجتمع ؟

ـ ما هي مصادر الدعم التي تساعدك على تجاوز هذه المرحلة ؟

المحور السادس: الحلول والمقترحات

ـ ما هي الحلول التي تراها مناسبة للحد من الوصم الاجتماعي ؟

ـ ما هي برامج التأهيل التي تراها ضرورية لمنع العودة للجريمة ؟

2-5- مجتمع الدراسة وعينة البحث المحتملين " المستهدفين":

استناداً إلى المراحل المنهجية والنظرية السابقة، تم تحديد مجتمع الدراسة المستهدف الذي يتمثل في الموصومين اجتماعياً، وبشكل أكثر تحديداً المسبوقين قضائياً. تعتمد هذه الدراسة على وحدة تحليل متمثلة في الفرد المسبوق قضائياً، بينما تمثلت وحدة المعاينة في الأشخاص المسبوقين قضائياً المقيمين في بلدية تبسة. وقد تم اختيار عينة بحث أولية مكونة من أربعة (04) أفراد من المسبوقين قضائياً.

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق التجارب الحياتية للمسبوقين قضائياً المتواجدين في بلدية تبسة بولاية تبسة، والتعمق في فهم طبيعة التفاعلات الاجتماعية المتبادلة بينهم وبين أفراد

المجتمع. كما تسعى الدراسة إلى رصد مسارات حياتهم بعد خروجهم من المؤسسة العقابية، وتحليل تأثير الوصم الاجتماعي على احتمالية عودتهم للجريمة.

جدير بالذكر أن الدراسة شملت المسبوقين قضائياً بغض النظر عن نوع الجريمة المرتكبة، مما يتيح نظرة شاملة لظاهرة الوصم الاجتماعي وتداعياتها على مختلف فئات الخارجين من المؤسسات العقابية، ويسمح بالكشف عن أنماط متنوعة من آليات التكيف والاندماج الاجتماعي أو العودة للجريمة.

2-6- براديغم الدراسة: (رد الفعل) يرتكز **براديغم رد الفعل الاجتماعي** على دراسة كيفية استجابة المجتمع للسلوك الإجرامي، وتأثير هذه الاستجابات على إعادة ارتكاب الجريمة. وفقًا لهذا البراديغم، لا تُفهم الجريمة فقط كنتيجة للعوامل الفردية أو البيئية، بل كظاهرة تتشكل من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي، حيث يؤدي تصنيف الأفراد كمجرمين ووصمهم اجتماعياً إلى إعادة إنتاج سلوكيات إجرامية. ويستند هذا التوجه بشكل أساسي إلى **نظرية الوصم (Labeling Theory)**، التي ترى أن التصنيفات القانونية والاجتماعية لا تعكس فقط أفعالًا منحرفة، بل تساهم في خلق هوية إجرامية تدفع الأفراد إلى إعادة الانخراط في الجريمة. من خلال هذا المنظو، يُنظر إلى العود للجريمة كنتيجة مباشرة للوصم والتهميش، مما يجعل هذا البراديغم أداة تحليلية قوية لفهم ديناميكيات التفاعل بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية التي تعيد إنتاج الانحراف. وهو جوهر إشكاليتنا، ويتيح استكشاف العلاقة الدائرية بين الوصم والانحراف حيث يؤدي الوصم إلى مزيد من الانحراف الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الوصم.

وتتضمن ردود الفعل الاجتماعية المرتبطة بالوصم الاجتماعي للمنحرفين والعود للجريمة بعد خروجهم من السجن بما يلي:

ـ **التهميش الاجتماعي:** عندما يخرج الفرد من السجن أو يُصنف كمجرم، يواجه نظرة مجتمعية سلبية تجعله غير مقبول في البيئات العادية، مثل الأحياء السكنية وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية. هذا التهميش يجعله يشعر بأنه غير مرغوب فيه، مما قد يدفعه إلى البحث عن مجتمعات بديلة تدعمه، والتي قد تكون ذات طابع إجرامي، مثل العصابات أوالأسواق السوداء، مما يزيد من احتمالية العود للجريمة.

ـ **التمييز في فرص العمل:** كثير من أصحاب العمل يرفضون توظيف الأفراد الذين لديهم سجل جنائي، حتى لو كانوا قد قضوا عقوبتهم وأظهروا نية للإصلاح. عدم القدرة على العثور على عمل مستقر يؤدي إلى ضغوط اقتصادية شديدة، مما قد يجعل الفرد يلجأ إلى السرقة، الاتجار غير المشروع، أو الجرائم الاقتصادية فقط لتأمين احتياجاته الأساسية. هذا التمييز يعزز دورة العود للجريمة، حيث يصبح النشاط الإجرامي وسيلة للبقاء.

ـ **المراقبة الأمنية المشددة:** بعد خروج الفرد من السجن، غالبًا ما يكون تحت مراقبة مستمرة من الشرطة والمجتمع، مما يضعه في موضع الشك الدائم. في بعض الأحيان، يتم الاشتباه به أو استدعاؤه للتحقيق حتى دون ارتكابه أي جريمة جديدة. هذا الشعور بعدم الثقة والاضطهاد قد يدفعه إلى الاستسلام لفكرة أنه مجرم في نظر الجميع، مما يجعله أقل رغبة في الإصلاح وأكثر عرضة للعودة إلى السلوك الإجرامي.

ـ **الضغط النفسي وتكوين الهوية الإجرامية:** نظرية الوصم الاجتماعي تشير إلى أن الأفراد يتبنون الأوصاف التي يُطلقها عليهم المجتمع. فإذا استمر المجتمع في رؤية الفرد كمجرم، فإنه بمرور الوقت قد يبدأ في التصرف وفقًا لهذا الوصف. عندما يفقد الأمل

في أن يُنظر إليه كشخص طبيعي يمكن أن يُعاد إدماجه، فإنه قد يجد في الجريمة هوية بديلة توفر له الشعور بالقوة والانتماء.

ـ **النبذ الأسري والمجتمعي:** الدعم العائلي والاجتماعي يلعب دورًا مهمًا في إعادة تأهيل الأفراد بعد الجريمة. لكن في كثير من الحالات، يتعرض المجرمون السابقون إلى رفض من عائلاتهم أومحيطهم الاجتماعي، مما يجعلهم يشعرون بالعزلة. عندما يفقد الشخص نظام الدعم الأساسي في حياته، يصبح من السهل عليه العودة إلى بيئات إجرامية توفر له الشعور بالانتماء والقبول، حتى لو كان ذلك ضمن دائرة سلوك إجرامي جديد.

ـ **الرفض الاجتماعي المباشر:** من خلال استبعاد المنحرف السابق من المناسبات والتجمعات العائلية والاجتماعية وتجنب التواصل المباشر معه أو إقامة علاقات اجتماعية جديدة وإظهار عدم الثقة في تصرفاته وأقواله بشكل مستمر والإشارة إليه دائماً بصفته السجين السابق أو المجرم.

ـ **القيود على السكن:** من خلال رفض تأجير المساكن للمنحرفين السابقين وفرض شروط تعجيزية للإيجار مثل زيادة قيمة التأمين أوالضمانات واستبعادهم من مشاريع الإسكان الاجتماعي أو وضعهم في قوائم انتظار طويلة إضافة إلى تشجيع الجيران على مراقبتهم باستمرار.

3ـ الإشكالية:

3ـ1ـ إشكالية الدراسة:

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات عميقة وتعقيدات متزايدة في مختلف مجالات الحياة، مما أدى إلى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعيق تقدم وتطور هذه المجتمعات. وتختلف هذه المشكلات في طبيعتها وحدتها من مجتمع لآخر، إلا أن ظاهرة

الانحراف تبقى من أخطر هذه المشكلات وأكثرها تأثيراً على استقرار المجتمع وأمنه.

ويعد الانحراف ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل في تشكيلها عوامل متعددة، نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وقد أظهرت الدراسات السوسيولوجية أن الانحراف ليس مجرد سلوك فردي معزول، بل هو نتاج لتفاعل معقد بين الفرد ومحيطه الاجتماعي. كما أن ردود الفعل الاجتماعية تجاه السلوك المنحرف تلعب دوراً محورياً في تشكيل مسار حياة المنحرف وإمكانية عودته للجريمة. ويشير مفهوم الانحراف في الأدبيات السوسيولوجية إلى خروج الفرد عن القواعد والمعايير المتفق عليها اجتماعياً، سواء كانت هذه المعايير قانونية أو أخلاقية أو دينية. وقد تطورت النظرة إلى الانحراف عبر التاريخ، من اعتباره نتاجاً للعوامل البيولوجية والنفسية الفردية، إلى فهمه كظاهرة اجتماعية مرتبطة بالسياق الثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمع. وهذا التحول في النظرة إلى الانحراف صاحبه تحول مماثل في أساليب التعامل معه، من الاعتماد على العقاب والردع، إلى محاولات الإصلاح والتأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. وعلى الرغم من تعدد المؤسسات الاجتماعية والتأهيلية التي تعمل على إعادة إدماج المنحرفين في المجتمع، إلا أن هذه الجهود كثيراً ما تصطدم بعقبة الوصم الاجتماعي. فالوصم لا يقتصر على مجرد النظرة السلبية للمنحرف، بل يمتد ليشمل سلسلة من الممارسات التمييزية التي تحد من فرصه في العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية. وقد أشارت نظريات الوصم الاجتماعي، وعلى رأسها نظرية "هوارد بيكر" و"إدوين ليمرت"، إلى أن الوصم يمكن أن يؤدي إلى تبني المنحرف لهوية انحرافية ثانوية تعزز من احتمالات عودته للجريمة.

وقد قدم "إدوين ليمرت" تمييزاً مهماً بين الانحراف الأولي والانحراف الثانوي، حيث يشير الانحراف الأولي إلى السلوك المنحرف الأصلي الذي يرتكبه الفرد، بينما يشير الانحراف الثانوي إلى السلوك الذي ينتج عن استجابة الفرد لرد فعل المجتمع تجاه انحرافه الأولي.

وبهذا المعنى، فإن الوصم الاجتماعي يصبح عاملاً محفزاً للانحراف الثانوي، حيث يؤدي إلى تغيير في مفهوم الذات لدى المنحرف وتبنيه لهوية جديدة تتماشى مع التوقعات الاجتماعية السلبية تجاهه. أما "هوارد بيكر"، فقد طور مفهوم "الانحراف كمهنة"، موضحاً أن المجتمع من خلال وصمه للمنحرف يدفعه نحو مسار حياتي معين يصعب عليه الخروج منه. ويشرح بيكر كيف أن المؤسسات الاجتماعية المختلفة، من خلال تعاملها مع المنحرف كشخص "شاذ" أو"خطير" تساهم في خلق "مهنة انحرافية" يصبح من الصعب على المنحرف تجاوزها. ويزداد تعقيد المشكلة في ظل التناقض بين الخطاب الرسمي الداعي إلى إعادة تأهيل المنحرفين وإدماجهم، والممارسات الاجتماعية الفعلية التي تكرس عزلتهم وتهميشهم. فالمنحرف يجد نفسه في مواجهة حلقة مفرغة: فمن جهة، يتوقع منه المجتمع أن يغير سلوكه ويندمج في الحياة الاجتماعية العادية، ومن جهة أخرى، يضع أمامه عراقيل وحواجز اجتماعية تجعل هذا الاندماج صعباً إن لم يكن مستحيلاً. ويتجلى هذا التناقض بوضوح في مختلف مجالات الحياة اليومية للمنحرف السابق. فعلى صعيد العمل، تفرض العديد من الدول قيوداً قانونية على توظيف الأشخاص ذوي السجل الإجرامي في وظائف معينة، كما أن أصحاب العمل غالباً ما يترددون في توظيف هؤلاء الأشخاص حتى في المجالات التي لا تخضع لقيود قانونية. وعلى صعيد السكن، يواجه المنحرفون السابقون صعوبات في الحصول على سكن لائق، سواء بسبب السياسات الرسمية للإسكان العام أو بسبب تردد الملاك الخاصين في تأجير عقاراتهم لهم. وعلى صعيد العلاقات الاجتماعية، غالباً ما يعاني المنحرفون السابقون من القطيعة مع العائلة والأصدقاء، ومن الصعوبة في تكوين علاقات اجتماعية جديدة. وتشير الدراسات الحديثة في علم الإجرام والسوسيولوجيا الجنائية إلى وجود علاقة قوية بين الوصم الاجتماعي ومعدلات العود للجريمة. فكلما زادت حدة الوصم الاجتماعي، زادت احتمالات عودة

المنحرف للسلوك الإجرامي كآلية للتكيف مع الرفض الاجتماعي. و تتفاقم المشكلة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي تجعل من الصعب على المنحرف السابق أن "يطوي صفحة الماضي" ويبدأ حياة جديدة.ويُعرف العود للجريمة بأنه ارتكاب الشخص لجريمة جديدة بعد سبق إدانته وتنفيذه لعقوبة عن جريمة سابقة. وتختلف معدلات العود من مجتمع لآخر، ومن فئة عمرية لأخرى، ومن نوع جريمة لآخرى. لكن المؤشرات الإحصائية في العديد من الدول تشير إلى ارتفاع هذه المعدلات،مما يطرح تساؤلات جوهرية حول فعالية نظم العدالة الجنائية الحالية وبرامج إعادة التأهيل و الإدماج الاجتماعي. وتختلف النظريات في تفسير ظاهرة العود للجريمة، فالنظريات النفسية تركز على خصائص الشخصية وعمليات التعلم، بينما تركز النظريات الاجتماعية على العوامل البيئية والضغوط الاجتماعية. أما نظريات الوصم، فتؤكد على دور التفاعلات الاجتماعية والعمليات التي من خلالها يتم تعريف وتصنيف بعض الأشخاص كمنحرفين، وكيف أن هذا التصنيف يؤثر على هويتهم الذاتية وسلوكهم المستقبلي. كما أن الوصم الاجتماعي لا يؤثر فقط على المنحرف نفسه، بل يمتد تأثيره ليشمل أسرته وأقاربه، مما يخلق دائرة أوسع من التهميش الاجتماعي. وقد أظهرت الدراسات أن أبناء المنحرفين الموصومين اجتماعياً يواجهون صعوبات كبيرة في التكيف الاجتماعي في المجتمعات التقليدية والمحافظة، حيث تلعب السمعة الاجتماعية والشرف العائلي دوراً محورياً في تحديد مكانة الفرد والأسرة. ففي هذه المجتمعات، قد يؤدي انحراف أحد أفراد الأسرة إلى وصم الأسرة بأكملها، مما يحد من فرصها الاجتماعية والاقتصادية، ويشكل ضغطاً إضافياً على المنحرف نفسه.

وتختلف شدة الوصم الاجتماعي باختلاف نوع الجريمة، حيث تحمل بعض الجرائم وصماً أقوى من غيرها. فالجرائم ذات الطابع الجنسي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال

غالباً ما تحمل أشد أنواع الوصم، يليها جرائم العنف، ثم الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وأخيراً الجرائم الاقتصادية. كما تختلف شدة الوصم باختلاف خصائص المنحرف الاجتماعية والديموغرافية، مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي والاقتصادي.

تكشف دراسات الوصم الاجتماعي عن العديد من الآليات التي من خلالها يؤثر الوصم على احتمالات العود للجريمة. فمن ناحية، يؤدي الوصم إلى تدهور رأس المال الاجتماعي للمنحرف، أي شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تدعمه في عملية الإدماج الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يحد الوصم من الفرص الاقتصادية المتاحة للمنحرف، مما قد يدفعه للعودة للأنشطة الإجرامية كوسيلة للبقاء الاقتصادي. كما يؤثر الوصم على الصحة النفسية للمنحرف، مؤدياً إلى مشاعر الإحباط واليأس وانخفاض تقدير الذات، وهي عوامل مرتبطة بزيادة احتمالات العود للجريمة.وفي ضوء هذا الواقع المعقد، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، وفهم الآليات التي من خلالها يؤثر الوصم على سلوك المنحرف وقراراته المستقبلية.

كما تبرز الحاجة إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة الوصم الاجتماعي وتعزيز فرص الإدماج الاجتماعي الناجح للمنحرفين. وتتضمن هذه الاستراتيجيات إصلاح السياسات الجنائية لتقليل العقوبات السالبة للحرية وتوسيع استخدام العقوبات البديلة، وتطوير برامج تأهيل فعالة داخل المؤسسات العقابية، وتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للمنحرفين بعد خروجهم من السجن، وتعديل النظرة المجتمعية تجاه المنحرفين من خلال البرامج التوعوية والإعلامية. كما تبرز أهمية تبني نماذج العدالة التصالحية التي تركز على إصلاح الضرر الناتج عن الجريمة وإعادة بناء العلاقات المتضررة، بدلاً من التركيز فقط على معاقبة المنحرف. فهذه النماذج تسمح للمنحرف بتحمل المسؤولية عن أفعاله وتقديم التعويض للضحايا والمجتمع، مما يساهم في تقليل الوصم الاجتماعي وزيادة فرص الإدماج الناجح.

ومن هنا كان إهتمامنا بدراسة موضوع الوصم الإجتماعي والعود للجريمة وتتبع الصعوبات التي تواجه المنحرف في محاولته للعودة بصفة طبيعية للمجتمع وممارسة حياته، وهذا ما يدفعنا للتساؤل في هذه الدراسة.

3-2- التساؤل الرئيسي: ما هي العلاقة بين الوصم الإجتماعي والعود للجريمة؟

3-3- التساؤلات الفرعية:

- ما هي مظاهر الوصم الاجتماعي التي يتعرض لها المنحرف بعد خروجه من السجن ؟
- كيف يؤثر الوصم الاجتماعي على عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمنحرف؟
- ما هي العوامل التي تساهم في تكريس الوصم الاجتماعي للمنحرفين في المجتمع؟
- كيف يؤثر الوصم الاجتماعي على نظرة المنحرف لذاته وسلوكه المستقبلي؟
- ما هي آليات مواجهة الوصم الاجتماعي للحد من ظاهرة العود للجريمة؟

3-4- أهداف الدراسة :

- استكشاف وتحليل العلاقة السببية بين الوصم الاجتماعي الذي يتعرض له الأفراد بعد خروجهم من السجن وظاهرة العود للجريمة، بغرض فهم الآليات التي من خلالها يؤثر الرفض الاجتماعي على احتمالية ارتكاب السلوك الإجرامي مجدداً.
- تشخيص مظاهر الوصم الاجتماعي بعد السجن من خلال رصد وتوثيق أشكال الوصم الاجتماعي التي يواجهها المنحرف في البيئة الأسرية والمجتمعية، وتحديد مجالات الحياة الأكثر تأثراً بالوصم الاجتماعي (العمل، العلاقات الاجتماعية، الحياة اليومية)، وتحليل سلوكيات وممارسات التمييز والإقصاء التي يتعرض لها السجناء السابقون في مختلف السياقات الاجتماعية.

ـ تحليل تأثير الوصم على عملية إعادة الإدماج الاجتماعي وذلك بتقييم العوائق التي يخلقها الوصم الاجتماعي أمام إعادة اندماج المنحرفين في المجتمع، ودراسة مدى تأثير الوصم على فرص الحصول على عمل واستعادة المكانة الاجتماعية، وفهم كيفية تأثير الوصم على استمرارية وجودة العلاقات الاجتماعية للمنحرف بعد خروجه من السجن.

ـ تحديد العوامل المساهمة في تكريس الوصم الاجتماعي من خلال استكشاف الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تعزز وصم السجناء السابقين، وتحليل دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة (الأسرة، الإعلام، مؤسسات العمل) في ترسيخ الوصم، ودراسة العلاقة بين نوع الجريمة والخلفية الاجتماعية للمنحرف وشدة الوصم المترتب عليهما.

ـ فهم تأثير الوصم على الهوية الذاتية والسلوك المستقبلي عن طريق تحليل انعكاسات الوصم الاجتماعي على الصورة الذاتية والتقدير الذاتي للمنحرف، ودراسة كيفية استدماج المنحرف للنظرة المجتمعية السلبية وتأثيرها على هويته الاجتماعية، واستكشاف العلاقة بين تدني صورة الذات الناتج عن الوصم واحتمالية العودة للسلوك الإجرامي.

ـ اقتراح آليات مواجهة الوصم للحد من العود للجريمة وذلك بتطوير رؤية شاملة للتدخلات المؤسساتية والمجتمعية للحد من الوصم الاجتماعي، وتقييم استراتيجيات التكيف الفعالة التي يمكن أن يتبناها المنحرفون لمواجهة الوصم، وصياغة توصيات لتطوير برامج تأهيل وإعادة إدماج تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الوصم الاجتماعي.

ـ تقديم فهم سوسيولوجي معمق للعلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة في السياق المحلي من خلال المساهمة في تطوير المعرفة النظرية في مجال علم اجتماع الانحراف والجريمة، وتقديم أساس نظري وميداني لتصميم سياسات وبرامج فعالة لإعادة إدماج السجناء السابقين ومنع العود للجريمة.

3ـ5ـ أهمية الدراسة:

3-5-1- الأهمية النظرية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول قظية محورية في السياسات الجنائية والاجتماعية المعاصرة، ألا وهي كيفية تحقيق التوازن بين حماية المجتمع من الجريمة من جهة، وضمان حقوق المنحرفين وفرصهم في إعادة الاندماج الاجتماعي من جهة أخرى. كما تسلط الضوء على الدور المزدوج للمجتمع في مكافحة الجريمة، فمن ناحية يلعب المجتمع دوراً وقائياً من خلال فرض العقوبات على السلوكيات المنحرفة، ومن ناحية أخرى قد يساهم في استمرار دورة الجريمة من خلال ممارسات الوصم والتهميش.

3-5-2- الأهمية التطبيقية: على المستوى التطبيقي، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للتحديات التي تواجه المنحرفين في محاولاتهم للعودة إلى المجتمع كأفراد منتجين، وتقديم توصيات عملية لتطوير السياسات والبرامج الرامية إلى تقليل الوصم الاجتماعي وتعزيز فرص الإدماج الناجح.

3-6- مفاهيم الدراسة :

- الوصم الاجتماعي (Social Stigma): هو النظرة الدونية والتمييز السلبي الذي يواجهه الشخص المنحرف في المجتمع ويتضمن الرفض الاجتماعي والحكم المسبق على الشخص بناءً على ماضيه و يشمل حرمان الشخص من بعض حقوقه الاجتماعية كعضو في المجتمع.

- الانحراف (Deviance): هو خروج الفرد عن القيم والمعايير السائدة في المجتمع ويعتبر سلوك يخالف ما هو متعارف عليه ومقبول اجتماعياً وينتج عن سوء تكيف الفرد مع محيطه الاجتماعي.

- العود للجريمة (Recidivism): هو تكرار السلوك الإجرامي بعد الإفراج عن

الشخص والعودة إلى ارتكاب الجرائم بعد محاولة الإصلاح والتأهيل ويعد مؤشر على فشل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي.

ـ الإدماج الاجتماعي (Social Integration): عملية إعادة دمج المنحرف في المجتمع بشكل طبيعي وتشمل تأهيل الفرد للعودة للحياة الاجتماعية الطبيعية وتهدف إلى مساعدة المنحرف على التكيف مع متطلبات المجتمع .

ـ التكيف الاجتماعي (Social Adaptation): قدرة الفرد على التأقلم مع البيئة الاجتماعية والتوافق مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة وتعديل السلوك بما يتناسب مع متطلبات المجتمع.

ـ الرفض الاجتماعي (Social Rejection): عدم قبول المجتمع للشخص المنحرف وتجنب التعامل أوالتفاعل مع الشخص المنحرف وقد يظهر في صور مختلفة من التمييز والإقصاء الاجتماعي.

ـ الهوية الانحرافية الثانوية (Secondary Deviant Identity): تبني المنحرف لصورة ذاتية سلبية نتيجة الوصم و تطوير هوية جديدة تتوافق مع نظرة المجتمع السلبية كما أنها تؤثر على سلوكيات الفرد وقراراته المستقبلية.

ـ التأهيل الاجتماعي (Social Rehabilitation): هو برامج وجهود تهدف إلى إصلاح سلوك المنحرف وإعداد الشخص للعودة إلى المجتمع و تشمل جوانب نفسية واجتماعية ومهنية.

ـ المعايير الاجتماعية (Social Norms) : هي القواعد والقيم المتفق عليها في المجتمع وهي التي تحدد السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعياً وتختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى.

ـ التهميش الاجتماعي (Social Marginalization) : هو إقصاء الفرد من المشاركة الفعالة في المجتمع والحرمان من الفرص الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى العزلة الاجتماعية والشعور بالاغتراب.

3-7ـ صعوبات الدراسة:

ـ صعوبات الوصول إلى عينة الدراسة.

ـ صعوبة تردد بعض المبحوثين في المشاركة

ـ صعوبة توفير الوقت الكافي لبناء علاقة ثقة مع المبحوثين تسمح بالحصول على بيانات عميقة وصادقة.

الفصل الثاني :

الوصم

مدخل مفاهيمي

ونظري

123Certificates

تمهيد:

يشكل الوصم الاجتماعي ظاهرة معقدة ذات أبعاد نفسية واجتماعية متعددة، وهي ظاهرة لازمت المجتمعات البشرية منذ القدم. فالمجتمعات عبر التاريخ طورت آليات لضبط سلوك أفرادها من خلال تطبيق أشكال مختلفة من الوصم على من يخالفون القواعد والمعايير السائدة. يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي ونظري شامل لظاهرة الوصم الاجتماعي، وكيفية ارتباطها بظاهرة العود للجريمة. سيتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالوصم الاجتماعي، والتطور التاريخي لهذا المفهوم في الأدبيات السوسيولوجية، بالإضافة إلى النظريات المفسرة له وتأثيراته المختلفة على الفرد والمجتمع.

كما سيتم التركيز على العلاقة التفاعلية بين الوصم والانحراف، وكيف يمكن أن يتحول الوصم من آلية ضبط اجتماعي إلى عامل دافع لاستمرار السلوك الإجرامي، مما يعزز دائرة العود إلى الجريمة.

إن فهم الآليات النظرية للوصم وتجلياته في الواقع الاجتماعي يعد خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعالة للحد من العود إلى الجريمة، وهو ما يستدعي التعمق في تحليل هذه الظاهرة من مختلف جوانبها النظرية والتطبيقية.

1- نشأة وتطور نظرية الوصم الاجتماعي:

ظهرت نظرية الوصم الاجتماعي في أوائل السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة للنقد الموجه من أتباع الاتجاه الصراعي النقدي تجاه النظريات التقليدية التي كانت سائدة قبل عقد الستينيات. وتعود البذور الأولى لهذه النظرية إلى كتابات (Richard Quinney) ريتشارد كويني ووليام شامبل(William Chambliss) اللذين سلطا الضوء على كيفية استخدام أصحاب القوة في المجتمع لنفوذهم في توجيه القانون الجنائي لخدمة مصالحهم الشخصية، بينما تُفرض على انحرافات الطبقات الدنيا عقوبات صارمة، مما يعكس تفاوتاً في تطبيق العدالة ويكرس الوصم الاجتماعي للفئات المهمشة. وقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والأكاديمية في دفع هذه النظرية إلى الظهور والتطور. فمن الناحية الاجتماعية والسياسية، لعبت قضايا عدم المساواة العرقية وسياسات الفصل العنصري دوراً محورياً في توجيه الأنظار إلى آليات الوصم والتهميش، كما أسهمت حركات التحرر في دول العالم الثالث في تعزيز الوعي بقضايا العدالة والمساواة[1].

وشكلت فترة حكم الرئيس كينيدي، التي شهدت إعلان "الحرب على الفقر" والمناداة بفكرة "المجتمع العظيم"، سياقاً مهماً أبرز الحاجة إلى فهم أعمق لآليات التهميش والوصم في المجتمع. أما على الصعيد الأكاديمي، فقد استمدت نظرية الوصم جذورها الفكرية من مدرسة

[1] الدراوشة عبد الله سالم عبد الله، المعرفة والوصم الإجتماعي واتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المصابين بمرض الإيدز، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة ،الأردن ،2010 ،ص 22

شيكاغو، وتحديداً من أعمال جورج هربرت ميد (Mead) الذي طور مفهوم "الذات المرآتية"، وتوماس (Thomas) الذي قدم فكرة أن "تعريف الناس للمواقف يجعلها حقيقية في نتائجها"، وكولي (Cooley) الذي طور مفهوم "الذات المرآة" الذي يربط بين تصورات الآخرين وتشكل الهوية الذاتية للفرد. وقد أسهم طلاب هذه المدرسة في الأربعينيات والخمسينيات، وبخاصة هوارد بيكر (Becker) وإدوين ليمرت(Lemert) ، في تطوير النظرية من خلال التركيز على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأثره على الذات ورؤية الآخرين وردود أفعالهم، موضحين أن استجابة الفرد تكون لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه[1]. وتعد دراسة "عصابة الأحداث" في شيكاغو من أوائل الدراسات العلمية التي أبرزت الآثار السلبية للوصم الرسمي، حيث أظهرت أن الأفراد الموصومين رسمياً يعيشون حالة من العزلة والرفض الاجتماعي وعدم الاستقرار، مما يدفعهم إلى تبني ثقافات فرعية تمنحهم التبرير للانخراط في الأعمال الإجرامية كوسيلة للهروب من حياة العزلة التي فرضتها عليهم الوصمة. وقد بلغت نظرية الوصم ذروة نضجها مع نشر إرفينج جوفمان (Goffman) لكتابه الشهير "الوصمة" سنة 1963، والذي قدم فيه تعريفاً مؤثراً للوصم باعتباره علاقة دونية تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل. وميز جوفمان بين أنواع مختلفة من الوصم، بما في ذلك الوصمة الجسمية كالإصابة بأمراض جنسية، والوصمة الوثائقية مثل صحيفة الحالة الجنائية، والوصمة القرينية المرتبطة بالانتماء إلى جماعات ذات سمعة سيئة في

[1] الدراوشة عبد الله سالم عبد الله ، مرجع سابق، ص 23

المجتمع. وقد تركزت البحوث في هذا المجال بشكل أساسي على المشكلات الناجمة عن وصم الأفراد والجماعات وعلى استراتيجيات التكيف التي يطورونها لمواجهة تلك المشكلات، مما أسهم في تطوير فهم أعمق للطبيعة المركبة للوصم الاجتماعي وتأثيراته على الأفراد والمجتمعات[1].

بعد إسهامات جوفمان، شهدت نظرية الوصم تطورات مهمة في السبعينيات والثمانينيات على يد عدد من الباحثين. فقد قدم توماس شيف (Thomas Scheff) في كتابه "المرض العقلي" (1966) تحليلاً مهماً لكيفية تأثير الوصم على الأفراد المصابين باضطرابات نفسية، موضحاً أن الوصم يسهم في ترسيخ المرض النفسي وتحويله إلى حالة مزمنة. وفي سياق متصل، طور براوس (Braithwaite) نظرية "العار التكاملي" في الثمانينيات، التي ميزت بين أشكال الوصم التي تؤدي إلى تفاقم السلوك المنحرف وتلك التي يمكن أن تسهم في إعادة دمج الأفراد في المجتمع. كما قدم لينك وفيلان (Link & Phelan) في التسعينيات نموذجاً اجتماعياً طبياً للوصم، موضحين العلاقة بين الوصم والصحة والمرض، وكيف يمكن للوصم أن يؤدي إلى تفاقم المشكلات الصحية للفئات المهمشة. وقد توسعت آفاق نظرية الوصم مع دراسات بروس لينك (Bruce Link) الذي طور "نظرية تعديل الوصم" في أواخر التسعينيات، والتي أوضحت كيف يمكن للأفراد الموصومين تطوير استراتيجيات للتعامل مع الوصم والتقليل من

[1] الدراوشة عبد الله سالم عبد الله ، مرجع سابق، ص 24

آثاره السلبية. وفي مطلع الألفية الجديدة، أسهمت دراسات جو بيك (Joe Peck) في توسيع نطاق نظرية الوصم لتشمل تحليلات للوصم المؤسسي والهيكلي، موضحاً كيف أن الوصم لا يقتصر على التفاعلات الشخصية بل يمتد ليشمل الأنظمة والمؤسسات التي تكرس التمييز والإقصاء. وهكذا، استمرت نظرية الوصم في التطور والنمو، متجاوزة حدود علم الاجتماع الجنائي لتشمل مجالات متنوعة مثل الصحة العامة والسياسات الاجتماعية والدراسات الثقافية، مما يعكس أهميتها المتزايدة في فهم آليات التهميش والإقصاء في المجتمعات المعاصرة[1].

2- الوصم: مفهوم، مفاهيم مرتبطة:

2-1- تعريف الوصم لغة واصطلاحا:

2-1-1- التعريف اللغوي للوصم:

ـ تعرف الوصمة على أنها العيب، والعار، والصدع، والعينونة تجمع على وصمات ووصمات فهو موصوم.

ـ وعرف الأزهري (وصم) الوصم على أنه العيب يكون في الإنسان، وفي كل شيء، يقال ما بفلان وصمة أي عيب. والتوصيم الفترة من الفتور والكسل[2]، وجاء في الصحاح الوصم: في العود من غير بينونة، يقال بهذه القناة وصم عيب، ووصمت الشيء إذا شددته

---

[1] الدراوشة عبد الله سالم عبد الله، مرجع سابق، ص 24

[2] الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد تهذيب اللغة ، تحقيق محمد عوض مرعب ،دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان،ط/1 ، 2001 ،ج/12،ص:183

بسرعة، والتوصيم في الجسد كالتكسير، والفترة من الكسل يقال فلان وصمته الحمى[1].

ـ وعرّف اللسان إسم (وصم) الوصم بالصدع في العود من غير بينونة يقال وصمه وصما: صدعه، والوصم العيب في الحسب، يجمع على الوصوم وُصُومٌ، ووَصَمَ الشئ عابه،والوصمة العيب في الكلام بمعنى التلكأ فيه، والوصم في المرض، والوصم الفترة والكسل والتواني[2] والفترة: الانكسار والضعف، وفتر الحر الشئ، وفلان فتر ويفتر فتوراً أسكن بعد حدة ولا للبعد شدة، والفترة الضعف يقال فتر جسمه فتورا لانت مفاصله[3].

2-1- 2- التعريف الإصطلاحي للوصم:

ـ تعرف الوصمة اصطلاحا عند أنتوني غدنز" انها أية علامة فيزيقية، أوإجتماعية، يعتقد أنها تقلل من شأن الفرد وتحط من قيمته، وتركسه في نظر المجتمع حتى لا يحصل على تقبل المجتمع[4].

ـ كما تمثل الوصمة الموقف الاجتماعي السلبي المرتبط بشخصية الفرد الذي يمكن اعتباره عقليا، أوجسديا، أو اجتماعيا، مرفوضا. فالوصمة تعني الرفض الاجتماعي، ويمكن أن تؤدي

---

[1] الجوهري أبو إسماعيل بن حماد الصحاح- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،ط/4، 1987، ص 253

[2] محمد بن مكرم بن منظور أبو الفضل : لسان العرب ، ج 12، دار صادر مرجع سابق ص، ص:639-640

[3] نفس المرجع ، ص:1046

[4] غدنيز : مقدمة نقدية في علم الاجتماع ، ترجمة: أحمد زايد محمد محي الدين،محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2016، ص: 291.

بشكل غير عادل إلى التمييز ضد الأفراد وإقصائهم[1].

ـ يشير ثروت عكاشة": بإن الوصمة (Stigma) هى تلك العلامات وآثار الجروح المختلفة في جسد المسيح بعد صلبه، ويرى ظهور علامات شبيهة لها عند بعض القديسين والقديسات، مثل القديس (فرنسيس الاسيزي، والقديسة تيريزا داقيلا) ان هذا الطرح يتناقض مع ماجاء في القرآن الكريم لقوله تعالى (وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بل رفعه الله إليه)[2].

ـ كما تعرف الوصمة بأنها تلك العملية التي تنسب الأخطاء أوالآثام الدالة على الإنحطاط الخلقي للشخص في المجتمع فتصفه بصفات بغيضة وسمات تجلب له العار وتثير حوله الشكوك والشائعات، تتمثل هذه الصفات في خصائص جسمية، عقلية، نفسية، إجتماعية، حسية، لغوية وإذا لحقت الوصمة بشخص ما اكتسب صفة غير المرغوب فيه، فتحرمه من التقبل الإجتماعي كونه أصبح شخصا مختلفا عن بقية أشخاص المجتمع، يتباين هذا الإختلاف بخاصية من الخصائص التالية: جسمية،عقلية، إجتماعية، ما يجعله يعاني منها طيلة عمره[3].

---

[1] APA: Dictionary of Clinical Psychology. P.560. American Psychology Association 750 ; First, Street ne Washington; DC, 2002. www-APA.Org.2013.

[2] سورة النساء الآية: 157

[3] رتشارد سوين: علم الأمراض النفسية والعقلية، ترجمة: أحمد عبد العزيز سلامة، ط/1،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص: 469 .

2-2- التعريف القانوني للوصم:

تعتبر الوصمة الجنائية Criminal stigma: كما يطلق عليها الوصمة الوثائقية تمثل تلك النتائج المترتبة على الإدانة وصدور الاحكام بعقوبة جنائية، في حق المخالف بعد صدور الحكم عليه وإدانته "بمخالفة، جنحة أوجناية." فهي تمثل معنا رمزيا داخل إطار أي مجتمع إنساني وتعكس ما وصل إليه الخارجون عن القانون من انحطاط خلقي وخروج عن قواعد ضبط المجتمع ومعاييره، فيلجا المجتمع إلى رد فعل يظهر من خلاله مدى استعاضته وضجره وامتعاضه وكراهيته للسلوك المقترف، فيوصف الفاعلون بمواصفات وسمات تحمل بين طياتها الشذوذ والعار فالوصمة تشير أن الفعل الرسمي والإدانة لا يمثلان كل شئ بالنسبة للجاني فهناك عقوبات اجتماعية (وصم) تظل عالقة بالتاريخ الاجتماعي للفرد وبمن يحيطون به، تنعكس آثارها السلبية في دورة الحياة، وتنتقل لكل جوانب حياة الانسان مما يعوق حركة التفاعل الإجتماعي بينه وبين أفراد المجتمع الإنساني[1] فتمثل نمطا شاذا أوغير طبيعي ما يؤدي بحاملها للشعور بالدونية والاغتراب عن المجتمع لعدم التقبل الإجتماعي له[2].

يؤكد علماء الإجرام الأمريكيين على الدور الذي تلعبه المؤسسات القانونية العقابية في خلق الإنحراف، فالقوانين العقابية تلعب دورا تجريميا خاصة تلك الاعمال التي يطالب بها منفذوا القانون الموصومون جنائيا خريجوا السجون من متابعة بعض الاشخاص بعد انتهاء محكوميتهم فيرغمونهم على التواصل معهم والإستخبار عن زملائهم المسرحون، يضعون

[1] Pheterson, G.: The prostitution prism. Amsterdam University. Press Amsterdam.1996. P: 65.

[2] **Crocker. J & Quinn, D.M: Social stigma and self (meanings, situation, and self- esteem). P: 56.**

قوائم يطالبونهم بمتابعة حركات وسكنات زملائهم المفرج عنهم، يتحولون لمخبرين رغما عنهم لتخوفهم من الملاحقة والاعادة للسجن ان لم يؤدوا ما طلب منهم، فتزداد عملية إلصاق الوصمة بالمفرج عنهم وهذا في حد ذاته يعتبر جريمة في حقهم ناتج عن التسمية التي أسقطت عليهم اثناء محكومياتهم فيرون أن هناك أزمة حقيقية بالتشريعات المعاصرة ناتجة عن التجريم المبالغ فيه.

2-3- التعريف النفسي للوصم:

لقد فسر "فرويد" الجريمة ومايترتب عنها من وصم إجتماعي وأخلاقي من منطلق غريزتين أساسيتين هما: (غريزة الحياة وغريزة الموت فيرى أن الحياة كفاح بين غريزة الحياة "إيروس" الليبيدو ودافعها الحب والجنس، والتي تعمل من اجل الحفاظ على الفرد، وبين غريزة الموت "تناتوس" ودافعها العدوان والتدمير والإنتحار، وهي غريزة تحارب دائما من اجل تدمير الذات، وتقوم بتوجيه العدوان المباشر خارجا نحو تدمير الأخرين، وإذا لم ينفذ العدوان نحو موضوع خارجي سوف يسترد ضد الكائن نفسه بدافع تدمير الذات[1]. تعتبر الغريزة ضربا من المرونة تبعث موقفا كان موجودا من قبل، ثم اضطرب نتيجة عامل خارجي، فالصورة التي تعرضها علينا الحياة تنتج من عمل "ايروس" وغريزة "الموت" تناتوس"متعاونين ومتعارضين، ويرى من جهة أخرى، أن كل تعديل يطرأ على نسبة انصهار الغريزتين تكون له نتائج واضحة. ففرط العدوانية الجنسية يقلب المحب لقاتل سادي

[1] معتوق جمال، مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة،2014،ص:167

والنقصان في هذه العدوانية يجعله خجولا[1].

4-2 ـ التعريف الإجرائي للوصم:

نعني به في هذه الدراسة تلك الصور السلوكية الاستفزازية الإكراهية التي يسقطها الفرد على الآخرين للتقليل من مكانتهم الإجتماعية، والإعتبارية، والنفسية، بغية الحد من ارتقائهم في سلم البناء الاجتماعي، وفصلهم عن أفراد المجتمع، بإطلاق أسماء ومسميات تقلل التقبل الإجتماعي تجاههم، ما يجعلهم خجلون من العلامة التي سلطت عليهم.

3ـ مراحل عملية الصاق الوصمة بالمنحرف:

الوصم الاجتماعي هو عملية معقدة تؤثر بشكل عميق على هوية الفرد وعلاقته بالمجتمع.

نسرد كل مرحلة من مراحل إلصاق الوصمة بالمنحرف كما حددها ليمرت كالآتي:

3-1ـ مرحلة الجنوح الأولية:

تمثل هذه المرحلة بداية الانحراف حيث يرتكب الفرد سلوكاً مخالفاً للمعايير الاجتماعية للمرة الأولى. يقوم الفرد في هذه المرحلة باختبار حدود المقبول اجتماعياً وقياس ردود الفعل المجتمعية تجاه تصرفاته. غالباً ما تكون هذه الأفعال الأولى بسيطة نسبياً مقارنة بما قد يأتي لاحقاً، لكنها تشكل بداية المسار الانحرافي. تلعب الإشاعات والأقاويل دوراً محورياً في هذه المرحلة، حيث يبدأ المجتمع بالتناقل الشفهي عن سلوك الفرد، مما يخلق هالة من الشك حوله.

[1] معتوق جمال، مرجع سابق، 2014،ص:168

الفرد في هذه المرحلة لا يرى نفسه منحرفاً بل مجرد شخص يختبر حدوداً معينة، وقد يكون انحرافه الأولي محاولة واعية منه لاستكشاف هويته أو التمرد على سلطة معينة في حياته[1].

3- 2- مرحلة ردود الفعل السلبية الأولية:

تتسم هذه المرحلة بظهور استجابات مجتمعية سلبية تجاه سلوك الفرد المنحرف. تشمل هذه الاستجابات العقوبات المعنوية مثل النبذ الاجتماعي الخفيف، التوبيخ، النظرات المستهجنة، وتجنب التعامل المباشر معه. تلعب المؤسسات غير الرسمية مثل الأسرة، الأصدقاء، الجيران، وزملاء العمل دوراً أساسياً في إظهار عدم الرضا عن سلوك الفرد، حيث تمارس نوعاً من الضبط الاجتماعي غير الرسمي عبر محاولات لإعادته إلى "المسار الصحيح" من خلال النصح والإرشاد. في هذه المرحلة يبدأ الفرد بإدراك أن سلوكه موضع استهجان، لكن دون أن يترسخ لديه مفهوم الذات المنحرفة بعد. تعمل ردود الفعل هذه كإشارات تحذيرية للفرد بأنه تجاوز الحدود المقبولة اجتماعياً، وهي فرصة للتراجع قبل الانزلاق نحو مراحل أكثر تعقيداً[2].

3-3- مرحلة تكرار الانحراف:

في هذه المرحلة، يستجيب الفرد لردود الفعل السلبية بطريقة عكسية، حيث يزداد تكرار السلوك المنحرف وتزداد شدته كرد فعل للرفض الاجتماعي الذي يواجهه.

---

[1] الرويلي سعود بن محمد، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2008، ص ـ ص 41 ــ 42

[2] نفس المرجع ، ص 42

يبدأ الفرد بتطوير منظومة فكرية تبرر أفعاله وتعزز استمراره فيها، متحولاً من ارتكاب الانحراف بشكل عرضي إلى نمط سلوكي أكثر تنظيماً وتكراراً. تتشكل لدى الفرد في هذه المرحلة البداية النفسية للاستعداء، حيث يبدأ بالشعور أن المجتمع ظالم له، مما يغذي رغبته في مواصلة السلوك المنحرف كنوع من التحدي. قد يسعى الفرد أيضاً للتواصل مع أشخاص آخرين لديهم نفس التوجهات الانحرافية، ليجد فيهم الدعم والتشجيع الذي يحتاجه لمواصلة مساره الجديد[1].

3-4- مرحلة ردود الفعل الاجتماعية العنيفة:

تتميز هذه المرحلة بتصعيد المجتمع لإجراءاته ضد الفرد، حيث يبدأ بإظهار رفض واضح وصريح له وليس فقط لسلوكه. تتطور العقوبات الاجتماعية لتشمل العزلة الاجتماعية، حيث يتم استبعاد الفرد من الشبكات الاجتماعية التقليدية والأنشطة المجتمعية التي كان جزءاً منها. قد تتأثر علاقات الفرد بأسرته وأصدقائه المقربين سلباً، مما يؤدي إلى تفكك دائرته الاجتماعية الداعمة. يواجه الفرد في هذه المرحلة تهديداً لاستقراره المهني والاقتصادي، حيث قد يجد صعوبات في العمل أو الدراسة بسبب سمعته المتدهورة. الأهم من ذلك، يحدث تحول جوهري في نظرة المجتمع إليه، حيث

[1] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 43

ينتقل التركيز من كونه "فعل شيئاً خاطئاً" إلى اعتباره "شخصاً سيئاً/منحرفاً[1] وهذا التحول يمثل بداية تشكل الوصمة الاجتماعية بمعناها العميق

3-5- مرحلة تزايد الإنحراف والأفعال المعادية:

في هذه المرحلة يتخذ الانحراف منحى أكثر عدائية، حيث يبدأ الفرد بتوجيه سلوكه المنحرف نحو من يطبقون العقاب أو يظهرون الرفض له. تتطور دوافعه لتصبح ذات طبيعة انتقامية واضحة، متحولاً من مجرد الانحراف إلى الرغبة المتعمدة في إيذاء المجتمع الذي وصمه. يبدأ الفرد بتبني هوية مضادة للمجتمع، تعتمد على معارضة القيم المجتمعية السائدة والتمرد عليها بشكل صريح. تزداد في هذه المرحلة قوة العلاقات مع أشخاص يشاركونه توجهاته المعادية للمجتمع، مما يشكل شبكة دعم بديلة تعزز مساره الانحرافي. يتوقف الفرد خلال هذه المرحلة عن محاولات الظهور بمظهر الملتزم بالمعايير الاجتماعية، معلناً بشكل صريح تمرده على هذه المعايير وقواعد المجتمع[2].

3-6- مرحلة إلصاق الوصمة:

تمثل هذه المرحلة تحولاً نوعياً في مسار الوصم، حيث تبدأ المؤسسات القانونية والرسمية مثل الشرطة، المحاكم، والسجون بالتدخل المباشر في حياة الفرد. يصبح لانحراف الفرد توثيق رسمي من خلال سجل جنائي أو سجل مدرسي أو غيرها من أشكال التوثيق المؤسسي. يتحول

---

[1] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 43

[2] نفس المرجع ، ص 43

الوصم هنا من مجرد حكم اجتماعي غير رسمي إلى وصم مؤسسي مدعوم بقوة المؤسسات الرسمية وشرعيتها. يشهد الفرد تحولاً اجتماعياً وقانونياً في هويته، حيث يتم تصنيفه رسمياً ضمن فئة "المجرمين" أو "المنحرفين" بموجب إجراءات قانونية محددة. بعد التوثيق الرسمي للانحراف، يصبح الخروج من دائرة الوصم أكثر صعوبة، حيث تلاحق الفرد سجلاته وتؤثر على فرصه المستقبلية في مختلف جوانب الحياة[1].

3-7- مرحلة تبني الانحراف والإنتقام من المجتمع:

في هذه المرحلة، يتبنى الفرد الانحراف كاستراتيجية مواجهة واعية، حيث يلجأ إلى زيادة متعمدة في السلوك المنحرف كرد انتقامي من المجتمع الذي وصمه. يتحول مفهوم الوصمة في ذهن الفرد من كونها عاراً إلى هوية مقاومة، حيث يبدأ باستخدام صفة "المنحرف" أو "المجرم" كمصدر فخر وتميّز. يطور الفرد منظومة قيمية خاصة به تبرر وتمجد السلوك المنحرف وترى فيه شكلاً من أشكال العدالة أو المقاومة للظلم الاجتماعي. قد ينتقل في هذه المرحلة من جرائم بسيطة إلى أخرى أكثر خطورة وتنظيماً، مدفوعاً برغبته في إثبات تحديه للمجتمع. يدخل الفرد والمجتمع في حلقة صراع مفتوح ومتصاعد، حيث كل طرف يزيد من حدة رد فعله تجاه الطرف الآخر، مما يؤدي إلى تصاعد الوصم من جهة والسلوك المعادي للمجتمع من جهة أخرى[2].

---

[1] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 44

[2] نفس المرجع، ص 44

3ـ8ـ مرحلة التكيف مع الوصمة:

المرحلة الأخيرة تتسم بتكيف الفرد مع هويته الجديدة، حيث يقبل تعريف ذاته كمنحرف أو مجرم بشكل تام. يعيد الفرد بناء حياته وعلاقاته الاجتماعية حول هويته الجديدة، متقبلاً إياها كواقع لا مفر منه. ينخرط الفرد في مجتمعات بديلة تشاركه نفس الوصم والتوجهات، ليجد فيها الدعم والقبول الذي افتقده في المجتمع العام. يطور الفرد مهارات تكيفية تساعده على التعايش والازدهار ضمن هويته الجديدة، متعلماً كيفية التعامل مع الصعوبات التي تفرضها عليه الوصمة. يصل الفرد في نهاية المطاف إلى حالة من التصالح والاستقرار في دوره الجديد كشخص منحرف أو مجرم، وقد يصعب عليه تخيل إمكانية الخروج من هذه الهوية أو العودة إلى حياته السابقة[1].

3ـ9ـ خلاصة المراحل:

إن التداخل والتأثير المتبادل بين المراحل يشكل جوهر عملية الوصم الاجتماعي. هذه المراحل ليست منفصلة تماماً بل متداخلة ومتشابكة، وقد تتسارع أو تتباطأ حسب عوامل شخصية واجتماعية متنوعة. كما أنها تتأثر بشدة بالسياق الثقافي والاجتماعي المحيط، وتعكس التفاعل المعقد بين الفرد والمجتمع في عملية إنتاج الانحراف وترسيخه. هذا التحليل يوضح كيف تساهم عملية الوصم الاجتماعي في تحويل الانحراف من سلوك عارض إلى هوية راسخة، وكيف يمكن لردود فعل المجتمع أن تؤدي بدون "قصد" إلى تعزيز السلوك الذي تحاول

[1] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 44

مكافحته[1].

4ـ منطلق الوصم الإجتماعي:

يُمثل منطلق الوصم الاجتماعي رؤية تحليلية متميزة ومعاصرة نسبياً في حقل دراسات المشكلات الاجتماعية، إذ يتجاوز الطروحات الكلاسيكية التي تُركز على العوامل الفردية والبيولوجية والنفسية للسلوك المنحرف، لينقل محور الاهتمام إلى ديناميكيات التفاعل الاجتماعي وآليات الضبط المجتمعية. فجوهر هذا المنطلق يكمن في مسألة محورية مفادها أن الانحراف ليس خاصية متأصلة في الفعل ذاته، بل هو نتاج لعملية اجتماعية معقدة يتم من خلالها تعريف بعض الأفعال وتصنيفها وإسباغ صفة "الانحراف" عليها وفقاً لمنظومة المعايير والقيم السائدة في سياق اجتماعي ثقافي معين. ويستند هذا المنطلق إلى مقولة أساسية طورها علماء اجتماع مثل "هوارد بيكر" و"إدوين ليمرت" و"إرفينغ غوفمان"، مفادها أن المجتمعات تختلف اختلافاً جوهرياً في تحديد ماهية السلوك المنحرف، ومن ثم تتباين في أنماط الوصم التي تُطبقها على مخالفي المعايير. فعملية الوصم تتضمن تطبيق "تسمية" أو "تعريف" معين على الفرد يؤدي إلى إعادة تشكيل هويته الاجتماعية وتصنيفه ضمن

[1] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 45

فئة "المنحرفين" أو "الخارجين عن القانون" أو "غير الأسوياء"، مما يترتب عليه تغيرات عميقة في كيفية تعامل الآخرين معه وفي إدراكه لذاته. وقد أظهرت الدراسات السوسيولوجية أن الوصم الاجتماعي يعمل كعملية تفاعلية ذات مراحل متعددة، تبدأ بتطبيق التسمية السلبية على الفرد، مروراً بتغير المعاملة الاجتماعية تجاهه وتقلص فرصه في الحياة الطبيعية، وصولاً إلى مرحلة حاسمة تتمثل في تبني الفرد للهوية المنحرفة التي أسبغها المجتمع عليه (نظرية المرآة الاجتماعية)، ليدخل في ما أسماه "ليمرت" بـ"الانحراف الثانوي"، حيث تصبح الهوية المنحرفة محوراً مركزياً لتنظيم حياته وعلاقاته وخياراته المستقبلية. ولعل المثال الأكثر وضوحاً على ذلك هو حالة متعاطي المخدرات الذي قد يبدأ التعاطي لأسباب متنوعة (انحراف أولي)، لكن حين يوصم اجتماعياً كـ"مدمن" أو "منحرف"، فإنه يواجه رفضاً مجتمعياً وتقلصاً في فرص العمل والعلاقات الاجتماعية السوية، مما قد يدفعه للانخراط في أنشطة إجرامية كالسرقة أو الاتجار بالمخدرات ليس بدافع إجرامي أصيل، بل كاستجابة تكيفية للواقع الاجتماعي الجديد الذي فرضته عليه عملية الوصم. وترتبط بهذا المنطلق مفاهيم أساسية أخرى كمفهوم "الذات المنحرفة" و"الثقافة الفرعية المنحرفة" و"المسار الانحرافي"، التي تُفسر كيف يمكن للوصم أن يدفع الأفراد للانضمام إلى جماعات منحرفة أخرى يجدون فيها القبول والدعم والمكانة التي افتقدوها في المجتمع الأوسع. ولعل أهم ما يُميز هذا المنطلق هو آثاره

العملية على سياسات التعامل مع المشكلات الاجتماعية، إذ يقترح تجاوز السياسات العقابية التقليدية التي تُعمق الوصم وتزيد من احتمالات تكريس الهوية المنحرفة، نحو استراتيجيات أكثر تكاملية تركز على إعادة الإدماج المجتمعي وتقليص الآثار السلبية للوصم، مثل برامج العدالة التصالحية وسياسات إزالة التجريم عن بعض المخالفات البسيطة، وبرامج الرعاية اللاحقة التي تستهدف إعادة بناء الهوية الإيجابية وتوفير الفرص الاجتماعية البديلة للأفراد المهمشين[1].

5ـ مبادئ نظرية الوصم الاجتماعي:

5-1ـ تأثير الوصم بغض النظر عن صحته:

يقوم المبدأ الأول لنظرية الوصم الاجتماعي على فكرة أن وصم الفرد بالجريمة قد يكون صحيحاً أو غير صحيح، إلا أن المجتمع يكوّن هذه النظرة عنه وتبقى مترسخة تجاهه. عندما يتم تصنيف شخص ما بأنه "مجرم" أو "منحرف"، فإن هذا التصنيف يلتصق به في أذهان أفراد المجتمع، بغض النظر عن مدى دقة هذا التصنيف أو صحته. ويبدأ أفراد المجتمع بالتعامل مع الشخص الموصوم بناءً على هذا التصنيف وليس بناءً على سلوكياته الفعلية الحالية، حيث يميل المجتمع إلى تعميم فعل معين قام به الفرد على شخصيته بأكملها. ولهذا نجد أن النظرة السلبية للمجتمع تستمر تجاه الفرد الموصوم لفترات طويلة، حتى بعد انقضاء

[1] معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية ، دار الشروق للنشر ،عمان، 2005 ، ص65

العقوبة القانونية أو تغير سلوكه نحو الأفضل، وهو ما يشكل عائقاً كبيراً أمام عودته للحياة الطبيعية والاندماج في المجتمع من جديد[1].

5-2- العلاقة المضطربة بين الموصوم والمجتمع:

يتناول المبدأ الثاني طبيعة العلاقة المضطربة المليئة بالشكوك والشبهات بين المجرم والمجتمع الذي وصمه بالجريمة والانحراف. تتسم هذه العلاقة بانعدام الثقة المتبادلة، حيث ينظر المجتمع للفرد بعين الريبة ويتوقع منه دائماً السلوك السيئ، وفي المقابل يشعر الفرد بالظلم من قبل المجتمع الذي يرفض منحه فرصة جديدة. ويواجه الأشخاص الموصومون بالإجرام صعوبات جمة في إعادة الاندماج في المجتمع، ويشعرون بالتمييز ضدهم في مختلف مجالات الحياة كالعمل والسكن والعلاقات الشخصية. كما أنهم يخضعون لرقابة مستمرة وتدقيق في سلوكياتهم بشكل أكبر من الآخرين، مما يجعلهم يشعرون بالاضطهاد والاستهداف. وتؤدي هذه العلاقة المضطربة إلى زيادة الفجوة بين الفرد والمجتمع[2]، وصعوبة إعادة بناء جسور الثقة بينهما، مما قد يدفع الفرد في النهاية إلى الانعزال أو العودة للسلوك

---

[1] إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل ل لنشر، بغداد، 2005، ص ـ ض 233 ـ 234.

[2] نفس المرجع ص 234

الإجرامي كرد فعل على هذا الرفض الاجتماعي.

5-3- تأثير الوصم على ذات الفرد و سلوكه:

يركز المبدأ الثالث على كيفية تأثير وصم المجتمع للفرد بالجريمة على نظرته لذاته وسلوكياته المستقبلية. فمع استمرار الوصم والنبذ الاجتماعي، يبدأ الفرد الموصوم تدريجياً بتبني النظرة السلبية التي وصفه بها المجتمع، فتتحول النظرة الخارجية إلى اقتناع داخلي. ويتأثر مفهوم الذات لديه سلباً، فينخفض تقديره لنفسه ويفقد ثقته بقدراته وإمكانياته على التغيير والإصلاح. ويحدث ما يسمى بـ "النبوءة التي تحقق ذاتها"، حيث يبدأ الفرد بالتصرف وفقاً للتوقعات السلبية التي وضعها المجتمع له، معتقداً أن هذا هو مصيره المحتوم. ومع مرور الوقت، قد يستسلم الفرد للصورة الإجرامية التي ألصقت به، ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من هويته الشخصية، فيتماهى مع دور "المجرم" أو "المنحرف" الذي حدده له المجتمع. ونتيجة لانخفاض شعوره بالقيمة الذاتية وفقدان الأمل في القبول الاجتماعي، تزداد احتمالية ارتكابه للمزيد من الأفعال الإجرامية، خاصة ضد المجتمع الذي نبذه ورفضه[1]

5-4- تصنيف الجرائم:

يقدم المبدأ الرابع تصنيفاً للجرائم وفقاً لنظرية الوصم إلى صنفين رئيسيين. الصنف الأول هو الجرائم الأولية، وهي الأفعال الإجرامية الأصلية التي ارتكبها الفرد لأسباب متنوعة، مثل الحاجة المادية، الغضب، العاطفة، الانفعال، أو ظروف شخصية معينة، وتشمل جرائم مثل

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق ، ص 234

القتل والسرقة والغش. أما الصنف الثاني فهو الجرائم الثانوية، وهي الأفعال الإجرامية اللاحقة التي تنشأ كنتيجة مباشرة لعملية الوصم الاجتماعي وما يترتب عليها من آثار نفسية واجتماعية على الفرد. وغالباً ما تكون الجرائم الثانوية أكثر تعقيداً وخطورة من الجرائم الأولية، لأنها تنبع من شعور عميق بالاستبعاد والظلم والرغبة في الانتقام من المجتمع. وتشكل هذه الجرائم الثانوية جزءاً من حلقة مفرغة، حيث يؤدي الوصم إلى مزيد من السلوك الإجرامي، والذي بدوره يعزز الوصم الاجتماعي، وهكذا يجد الفرد نفسه محاصراً في دوامة من الإجرام يصعب عليه الخروج منها بمفرده[1].

5-5- أسباب السلوك الإجرامي والانحراف:

يوضح المبدأ الخامس أن أسباب السلوك الإجرامي والانحراف وفقاً لنظرية الوصم تتمثل في ردود فعل المجتمع تجاه الفرد أكثر من كونها نابعة من داخل الفرد نفسه. فالنظرية ترى أن السلوك الإجرامي ليس نتيجة لخصائص أو سمات متأصلة في الفرد، بل هو نتاج للتفاعل المعقد بين الفرد والمجتمع. وتعتبر النظرية أن عملية التجريم والوصم التي تقوم بها مؤسسات الضبط الرسمية (كالشرطة والمحاكم) وغير الرسمية (كالأسرة والمدرسة والإعلام) تساهم بشكل كبير في تعزيز السلوك الإجرامي وإعادة إنتاجه. كما يلعب الحرمان من الفرص الاجتماعية والاقتصادية المشروعة نتيجة للوصم دوراً محورياً في دفع الفرد نحو الطرق غير المشروعة لتحقيق أهدافه وتأمين احتياجاته. وقد يدفع الإقصاء الاجتماعي الناتج عن الوصم

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 235

الأفراد إلى الانضمام إلى جماعات منحرفة أخرى تقبلهم وتوفر لهم الشعور بالانتماء، مما يعزز من احتمالية استمرارهم في السلوك الإجرامي. ولهذا تؤكد النظرية على أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والإجرامية يمكن معالجتها من خلال تغيير نظرة المجتمع للأفراد الذين ارتكبوا أخطاء في الماضي، وتوفير فرص حقيقية لإعادة إدماجهم في المجتمع[1].

6ـ أنماط الوصم الاجتماعي:

يُعد الوصم الاجتماعي ظاهرة متعددة الأنماط والأشكال تؤثر على حياة الأفراد بطرق مختلفة. يمكن تصنيف هذه الأنماط إلى عدة فئات رئيسية كالآتي:

6ـ 1ـ الوصمة الجسمية:

ترتبط الوصمة الجسمية بالإعاقات الحركية والتشوهات الظاهرة في بنية الجسد. تنشأ هذه الإعاقات نتيجة حالات متنوعة مثل الشلل الدماغي، شلل الأطفال، بتر الأطراف، أو تشوهات في العظام والمفاصل. قد تكون أسبابها وراثية موروثة أو مكتسبة نتيجة حوادث أو أمراض. يواجه المصابون بهذه الإعاقات تحديات اجتماعية كبيرة تتمثل في النظرة السلبية والتمييز من المجتمع، مما يؤثر على اندماجهم وقبولهم الاجتماعي ويحد من فرصهم في المشاركة الفعالة

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 235

في الحياة الإجتماعية الحياة العامة[1].

6-2- الوصمة العقلية:

تتعلق الوصمة العقلية بالأشخاص الذين يعانون من قصور في القدرات العقلية والإدراكية. يتجلى هذا القصور في صعوبة التعلم بالطرق التقليدية وضعف القدرة على التكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة. يعاني هؤلاء الأفراد من صعوبات في إدراك المواقف المختلفة والتصرف بشكل مناسب فيها، مما يؤدي إلى اعتمادهم على الآخرين وعدم قدرتهم على الاستقلالية في شؤون حياتهم اليومية. تتسبب هذه الوصمة في إقصاء اجتماعي ممنهج لهم وحرمانهم من فرص التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية الكاملة، وغالباً ما يتعرضون للسخرية والتنمر[2].

6-3- الوصمة الحسية:

تشمل الوصمة الحسية الإعاقات المرتبطة بفقدان أو ضعف إحدى الحواس، خاصة السمع والبصر، سواء بشكل كلي أو جزئي. تؤثر هذه الإعاقات بشكل كبير على قدرة الفرد على التواصل مع العالم المحيط والحصول على المعلومات ومعالجتها. يواجه المصابون بالإعاقات الحسية تحديات في التعليم والتوظيف والتفاعل

[1] هاني جرجس عياد، ملامح الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع المصري، ص 4

[2] نفس المرجع، ص 4

الاجتماعي، ويتعرضون للتهميش والعزلة الاجتماعية نتيجة الحواجز المادية والاجتماعية التي لا تراعي احتياجاتهم الخاصة[1].

6-4- الوصمة العرقية:

ترتبط الوصمة العرقية بالاختلافات في السلالة والأصل والدين ضمن المجتمع الواحد. تتجلى في ممارسات التمييز العنصري والتفرقة على أساس اللون أو العرق أو الدين، كما حدث في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا سابقاً والصراعات الطائفية في الهند وغيرها. تؤدي هذه الوصمة إلى انقسامات مجتمعية عميقة وحرمان الفئات المستهدفة من حقوقها الأساسية والمواطنة الكاملة، وتخلق حواجز اجتماعية واقتصادية تحول دون تحقيق العدالة والمساواة[2].

6-5- الوصمة اللغوية:

تتعلق بالأشخاص الذين يعانون من اضطرابات في النطق والكلام واللغة. يُعتبر الكلام غير سوي عندما ينحرف بشكل ملحوظ عن المعايير المجتمعية للتواصل، مما يلفت الانتباه ويعيق عملية التواصل الفعال ويسبب الضيق للمتحدث والمستمع على حد سواء. قد تشمل هذه الاضطرابات التأتأة، اللجلجة، الحبسة، أو صعوبات أخرى

[1] هاني جرجس عياد، مرجع سابق، ص 4

[2] نفس المرجع، ص 5

في النطق والتعبير، مما يجعل أصحابها عرضة للسخرية والتنمر والإقصاء الاجتماعي[1].

6-6- الوصمة الجنائية:

تشير إلى عملية نسب صفات سلبية وأوصاف مشينة للأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات قانونية أو أظهروا سلوكيات مناقضة للمعايير الاجتماعية السائدة. تتجاوز هذه الوصمة مجرد العقوبة الرسمية لتشمل النبذ الاجتماعي والوصم بالعار وانتشار الشائعات حول الشخص. تستمر آثار هذه الوصمة حتى بعد انتهاء العقوبة الرسمية، مما يجعل إعادة دمج هؤلاء الأشخاص في المجتمع أمراً صعباً[2]

7- مجالات تطبيق نظرية الوصم:

تطبق هذه النظرية على العديد من الموضوعات والتي من أهمها ما يلي:

7-1- جنوح الأحداث:

تُطبّق نظريةالوصم على جنوح الأحداث بحيث تفسر كيف أن وصم المراهقين بصفة "الجانحين" قد يؤدي إلى تبني هوية سلبية. فعندما يُوصم الشاب بأنه "منحرف" أو "مشاغب"، يبدأ في النظر إلى نفسه من خلال هذه العدسة، مما يدفعه لتبني سلوكيات تتوافق مع هذا

---

[1] هاني جرجس عياد، مرجع سابق، ص 4

[2] نفس المرجع، ص 5

الوصم. يصبح الوصم بمثابة نبوءة تحقق ذاتها، حيث يتم استبعاد الشاب من الفرص المشروعة ويتجه نحو مجموعات أقران منحرفة، مما يعزز السلوك الإجرامي المستقبلي[1].

7ـ2ـ السرقة: أسبابها،آثارها وعلاجها:

توضح نظرية الوصم كيف يتحول الشخص الذي يُلقب بـ"اللص" بعد واقعة سرقة واحدة إلى تبني هذه الهوية الإجرامية. فبمجرد وصمه اجتماعياً، تتقلص فرصه في العمل المشروع، مما يدفعه لمزيد من أعمال السرقة للبقاء. العلاج وفق هذه النظرية يتطلب إعادة الإدماج الاجتماعي وتجنب الوصم الدائم للمخطئين، وتوفير سبل التوبة و الإصلاح بدلاً من التهميش المستمر[2].

7ـ3ـ الرشوة بين موظفي الياقات البيضاء:

تظهر نظرية الوصم الازدواجية في التعامل مع جرائم الياقات البيضاء، حيث يتم وصم المرتشين من الطبقات الدنيا بشدة، بينما قد تحظى نفس الأفعال عند الموظفين ذوي النفوذ بتسميات ألطف مثل "عمولات" أو "هدايا". هذا التمييز في الوصم يفسر كيف تستمر بعض أشكال الفساد في بيئات العمل المؤسسي دون رادع اجتماعي قوي[3].

7ـ4ـ الرشوة كمشكلة اجتماعية:

---

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 236

[2] نفس المرجع، ص 236

[3] نفس المرجع، ص 236

تبين نظرية الوصم أن المجتمعات التي تتسامح مع الرشوة ولا توصم مرتكبيها بشكل كافٍ، أنها تشهد انتشاراً أكبر لهذه الظاهرة. كما تفسر كيف أن الوصم الانتقائي للمرتشين يخلق ثقافة مؤسسية تشجع على الفساد[1].

7-5- الأسباب غير المباشرة للجريمة والانحراف:

توضح نظرية الوصم أن الوصم نفسه يعد سبباً غير مباشر للجريمة، حيث يؤدي التصنيف الاجتماعي السلبي إلى تقييد الخيارات المشروعة أمام الموصوم، ودفعه نحو شبكات اجتماعية منحرفة. الوصم يخلق حلقة مفرغة من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي يغذي السلوك الإجرامي، مما يجعل مكافحة الوصمة استراتيجية فعالة للوقاية من الجريمة[2].

7-6- أسباب القتل ومحاولات القتل وآثارها:

تربط نظرية الوصم بين بعض جرائم القتل والاستجابة للوصم الاجتماعي، خاصة في جرائم الشرف . كما تفسر كيف أن وصم بعض الأفراد بصفات سلبية قد يدفعهم لتبني سلوك عنيف كرد فعل[3]. تشير النظرية أيضاً إلى أن وصم مرتكبي جرائم القتل دون توفير فرص لإعادة التأهيل قد يؤدي إلى مزيد من العنف داخل نظام العدالة وبعد الخروج منه

7-7- بعض أسباب مشكلة البغاء:

---

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص236

[2] نفس المرجع، ص 237

[3] نفس المرجع، ص 237

تُظهر نظرية الوصم كيف أن وصم النساء العاملات في البغاء يساهم في استمرارهن في هذا المجال، حيث يصعب عليهن الاندماج في أعمال أخرى بسبب الوصمة الاجتماعية. الوصم يقلل من فرص الخروج من دائرة البغاء ويعزز الهوية المرتبطة به، كما يؤدي إلى تهميش هؤلاء النساء وتعرضهن لمزيد من المخاطر الصحية والاجتماعية[1].

7ـ8ـ الأسباب البيئية للأمراض النفسية:

تشرح نظرية الوصم كيف يسهم وصم المرضى النفسيين في تفاقم حالتهم، حيث يؤدي الوصم إلى عزلة اجتماعية وتدني احترام الذات وزيادة التوتر. الوصم يجعل المرضى يترددون في طلب المساعدة النفسية خوفاً من التصنيف السلبي، مما يؤخر العلاج ويفاقم الأعراض. البيئة الاجتماعية الداعمة والخالية من الوصم تعد عاملاً رئيسياً في التعافي من الاضطرابات النفسية[2].

7ـ9ـ ظاهرة العود للجريمة:

تقدم نظرية الوصم تفسيراً لارتفاع معدلات العودة للجريمة، حيث يواجه السجناء السابقون وصماً اجتماعياً يحد من فرصهم في الحصول على عمل شرعي وإعادة الاندماج في المجتمع. هذا الوصم يدفعهم للعودة للشبكات الإجرامية كملاذ أخير، ويجعلهم يتبنون هوية "المجرم" بشكل دائم. برامج إعادة التأهيل الناجحة تستهدف تقليل هذا الوصم وتسهيل الاندماج

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص238

[2] نفس المرجع، ص238

الاجتماعي[1].

7-10- دور العوامل الاجتماعية في الأمراض النفسية :

تبين نظرية الوصم أن الوصم المرتبط بالاضطرابات النفسية يشكل عاملاً اجتماعياً يؤثر سلباً على المرضى، مما يؤدي إلى إخفاء الأعراض والامتناع عن طلب المساعدة. الوصم يخلق ضغوطاً اجتماعية إضافية تفاقم الأعراض العصابية مثل القلق والاكتئاب. تغيير المواقف الاجتماعية تجاه المرض النفسي وتقليل الوصم يعد جزءاً أساسياً من العلاج الشامل[2].

7-11- دور نظم العدالة الجنائية في مكافحة الجريمة:

تنتقد نظرية الوصم نظم العدالة التقليدية التي تركز على وصم المجرمين وعزلهم، مما يزيد من احتمالية العودة للجريمة. تدعو النظرية لتبني نماذج العدالة التصالحية التي تقلل من الوصم وتركز على إصلاح الضرر وإعادة دمج المخطئين في المجتمع. تفعيل دور المجتمع في إعادة تأهيل المخالفين بدلاً من وصمهم يمكن أن يكون أكثر فعالية في خفض معدلات الجريمة[3].

7-12- التسول. الأسباب والآثار الاجتماعية:

تفسر نظرية الوصم كيف يتحول التسول من سلوك مؤقت إلى هوية دائمة بسبب الوصم الاجتماعي. المتسولون يواجهون وصماً يحد من فرصهم في الاندماج الاجتماعي

---

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص238

[2] نفس المرجع، ص 238

[3] نفس المرجع، ص 239

والاقتصادي، مما يجعلهم يتبنون هذه الهوية كاستراتيجية للبقاء. الوصم يؤدي إلى تهميشهم وعزلتهم، ويحول دون استفادتهم من برامج المساعدة الاجتماعية. معالجة ظاهرة التسول تتطلب التصدي للوصم المرتبط بها وتوفير فرص بديلة للاندماج الاجتماعي[1].

8ـ رواد نظرية الوصم:

8ـ1ـ إدوين ليمارت:

يُعد إدوين ليمارت (Edwin Lemert) (1912-1966) من أبرز رواد نظرية الوصم الاجتماعي، حيث كان له الفضل في تحديد الاتجاه الجديد واستخدام مفهوم الوصم بوضوح في دراساته عن الجريمة والجنوح. برز دوره عندما نشر مقالة عام 1948 وأتبعها بكتاب "المرض الاجتماعي" عام 1951، مما أسس لتطوير هذه النظرية لاحقاً من قبل علماء آخرين مثل بيكر وجوفمان وجارفينكل[2]. انتقد ليمارت علم الجريمة الوضعي معتبراً أنه "وضع العربة قبل الحصان" من خلال افتراض أن السلوك المنحرف يسبق استجابات الضبط الاجتماعي[3]. قدّم ليمارت مفهومين أساسيين: الانحراف الأولي الذي يمثل السلوك العرضي الناتج عن عوامل شخصية وظرفية واجتماعية، والانحراف الثانوي الذي يحدث عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف كوسيلة للتكيف مع المشاكل الناتجة عن رد الفعل الاجتماعي

---

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص239

[2] معتوق جمال، مرجع سابق، ص 300

[3] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 40

لانحرافه الأولي. كما صنف الانحراف إلى ثلاثة مستويات: الانحراف الفردي المرتبط بذات الفرد، والانحراف الظرفي الذي يحدث تحت ظروف لا يمكن تجنبها، والانحراف الاجتماعي الذي يتشكل على مستوى التنظيم الاجتماعي ويصبح أسلوباً من أساليب العيش. أهمية نظرية ليمارت تكمن في تحويل التركيز من دراسة خصائص المنحرفين إلى دراسة رد فعل المجتمع تجاه السلوك المنحرف وكيف يساهم في تشكيل هوية المنحرف وترسيخ سلوكه[1].

8-2-فرانك تاننبام:

يعتبر فرانك تاننبام (Frank Tannenbaum) (1893-1969) من الرواد المؤسسين لنظرية الوصم الاجتماعي، حيث قدم أفكاراً مهمة ونادى بمفاهيم أساسية حول هذه النظرية. اعتقد تاننبام أن المجرمين لا يختلفون جوهرياً عن غير المجرمين، وأن هناك مبالغة وتهويل للشر في المجتمع، إذ يتم التركيز على سلوكيات بعض الناس واستنكارها بينما يتم تجاهل سلوكيات مماثلة لدى آخرين. أكد تاننبام أن الانحراف هو في حقيقته نتاج صراع بين الجماعة والمجتمع بشكل عام[2]. ولتوضيح أفكاره بشكل أعمق، أشار إلى وجود تحول جذري في التعامل مع المنحرفين، حيث يتم الانتقال من تعريف فعل معين على أنه شر إلى تعريف الشخص نفسه على أنه شرير، وبالتالي تصبح جميع أفعاله محل شك وريبة. أوضح أن هناك اختلافاً بين الأفراد والجماعات في تفسير الانحراف، فما يعتبر سلوكاً منحرفاً في مجتمع ما قد لا يعتبر

[1] معتوق جمال، مرجع سابق، ص 301

[2] نفس المرجع، ص 298

كذلك في مجتمع آخر. من وجهة نظر المجتمع، الفرد الذي يقوم بأفعال معينة يصبح شخصاً سيئاً وغير مرغوب فيه، ومن وجهة نظر الشخص نفسه يحدث التغير ذاته، فالشاب المنحرف يصبح شريراً لأنه يُعامل على هذا الأساس. شدد تاننبام على أن الأفعال ليست بطبيعتها جيدة أو سيئة، بل هناك درجات متباينة، لكن الأهم هو الوصم الذي يلصقه المجتمع بالشخص نتيجة سلوكه المنحرف. هذا الوصم يعرّف الشخص بأنه سارق أو قاتل أو منحرف، مما يغير نظرته لذاته ونظرة الآخرين له، فالمجتمع يتعامل مع الوصم (السارق مثلاً) وليس مع الشخص بحد ذاته، وبالتالي فإن عمليات الوصم هذه تساهم في خلق واستمرار الجريمة والانحراف في المجتمع[1].

8-3- جورج هربرت ميد:

يُعد جورج هربرت ميد (George Herbert Mead) (1863-1931) من الرواد المهمين الذين ساهموا في تطوير نظرية الوصم الاجتماعي، حيث ظهر هذا التوجه الفكري في أعماله من خلال تركيزه على إشكالية العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة وتعارضها مع هدف إعادة تكييف المنحرف وإدماجه في المجتمع[2]. أكد ميد أن الإجراءات العدوانية التي تُتخذ ضد مخالفي القانون تؤدي إلى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع، مما يخلق روح العداوة عند المنحرف اعتبر أن الغلو والتشديد في الردع تجاه الشخص عند

[1] معتوق جمال، مرجع سابق، ص 303

[2] نفس المرجع، ص 303

ارتكابه لانحراف ما لأول مرة، والعمل على تشويه صورته وغرس فكرة الدونية فيه وملاحقته دوماً، كلها عوامل تكون لها انعكاسات سلبية بدلاً من أن تكون إصلاحية أو علاجية، مما يجعل اندماجه من جديد في المجتمع أمراً شبه مستحيل. رأى ميد أن نظام العقوبات الصارم تجاه المنحرفين هو نظام فاشل تماماً، وفشله لا يقتصر على عدم ردع الانحراف فحسب، بل يمتد إلى خلق واستمرار طبقة إجرامية، وذلك لأن المبالغة في تطبيق الجزاءات وعدم الاتساق في تنفيذها يثير الحقد والعداوة عند المجرم. أكدت أفكار ميد على أن الاتجاه العدائي من جانب المجتمع يؤدي إلى مزيد من الجرائم، وأن عدم الاتساق في فرض العقوبات هو أهم ما يعرض الشباب لمسالك إجرامية أو احتراف الجرائم، خاصة عند إحساسهم المتصاعد بالظلم. فمهما كانت فداحة الذنب الذي يرتكبه شخص ما، فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم يصل إليها بعد، ولكن إذا شعر شعوراً حقيقياً وعميقاً بأن المجتمع يتصرف نحوه بطريقة طاغية وعنيفة، فإن النتيجة الطبيعية لهذا الإحساس هي اغترابه عن المجتمع والنظر إلى زملائه من المجرمين باعتبارهم الأشخاص الوحيدين الذين يعاملونه باحترام ورفق، ولذلك فقد يترك السجين السجن وهو عدو للمجتمع يتميز بأنه أكثر ميلاً من ذي قبل إلى مواصلة الانحراف الإجرامي[1].

8-4- هوارد بيكر:

[1] معتوق جمال، مرجع سابق، ص 305

يُعتبر هوارد بيكر (Howard Becker) (1928-2012) من أكثر علماء نظرية الوصم الاجتماعي شهرة وتأثيراً، إذ تبلورت هذه النظرية واتضحت صورتها النهائية من خلال كتابه الشهير "الخارجون (Outsiders) "الذي نُشر عام 1963، والذي تناول فيه "الهامشيين" أو "الغرباء عن المجتمع". يرى بيكر أن الانحراف ليس خاصية متأصلة في الفعل ذاته، بل هو وصمة تُلصق بالأفعال والأشخاص من قبل جمهور المجتمع. فالانحراف وفقاً له ليس الفعل الذي يرتكبه الشخص، وإنما التبعات والردود التي يطبقها الآخرون من معايير وقواعد على مرتكبي هذا الفعل. وبهذا المعنى، فإن المنحرف هو من طُبقت عليه تسمية "منحرف" (وصم) بنجاح كامل، بينما السلوك المنحرف هو السلوك الذي ينعته به الناس[1].

أوضح بيكر أن عملية وصم الفرد بالانحراف لا تحتاج إلى أكثر من قيام الفرد بارتكاب جرم واحد فقط حتى يوصم ويُنظر إليه على أنه منحرف ويُتعامل معه على هذا الأساس[2]. والفرد الذي يتعرض للوصم يصبح مقطوعاً ومنعزلاً عن المشاركة مع الجماعات السوية، على الرغم من أن سلوكه الانحرافي في حد ذاته لا يسبب العزلة لو لم يعلم أفراد المجتمع السوي شيئاً عن وضعه الانحرافي، ولو لم تحدث ردة فعل من قبل المجتمع تجاه ذلك السلوك. ضرب بيكر مثالاً على ذلك بالشاذين جنسياً أو مدمني المخدرات، حيث أن اتسام سلوك الفرد بذلك لا يؤثر بالضرورة على عمله الوظيفي، ولكن معرفة المحيطين به في المؤسسة التي يعمل بها بسلوكه

[1] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 42

[2] نفس المرجع ، ص 43

المنحرف تجعل استمراره في تلك المؤسسة أمراً صعباً، مما يضطره إلى ترك العمل لشعوره بالوصم. وطالما أنه أصبح يستحيل عليه الحصول على عمل محترم في مكان محترم، فإن دائرة السلوك الانحرافي لديه تتوسع لتشمل العديد من الأنشطة الإجرامية الأخرى كالسرقة والقتل.

8-5- إيرفنغ غوفمان:

يُعدّ إيرفنغ غوفمان (1922-1982) من أبرز علماء الاجتماع في القرن العشرين، وُلد في كندا لعائلة يهودية أوكرانية، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة شيكاغو عام 1953. اشتهر بنظرياته حول التفاعل الاجتماعي والوصم، وخاصة في كتابه "وصمة العار" (1963) الذي قسّم فيه الوصم إلى ثلاثة أنواع: الجسدي والشخصي والقبلي. كما طوّر مفهوم "تقديم الذات" في كتابه "تقديم الذات في الحياة اليومية" (1959)، حيث شبّه التفاعلات الاجتماعية بمسرح يؤدي فيه الناس أدواراً مختلفة حسب السياق. عمل أستاذاً في جامعتي بيركلي وبنسلفانيا، وانتُخب رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع قبل وفاته بفترة وجيزة[1].

تتمحور نظرية الوصم عند غوفمان حول فكرة أن الوصم هو سمة أو صفة تؤدي إلى تدني القيمة الاجتماعية للفرد وتميزه سلبياً. في كتابه "وصمة العار" (1963)، يرى غوفمان أن الوصم ينشأ عندما تكون هناك فجوة بين الهوية الاجتماعية الافتراضية (ما يتوقع المجتمع أن

[1] Fine, G. A., & Manning, P. (2003). Erving Goffman. In G. Ritzer (Ed.), The Blackwell companion to major contemporary social theorists (pp. 34-62). Blackwell Publishing, Oxford).

يكون عليه الفرد) والهوية الاجتماعية الفعلية (ما هو عليه الفرد حقاً). ويصنف غوفمان الأفراد في علاقتهم بالوصم إلى ثلاث فئات: الموصومون (الذين يحملون الوصم)، والعاديون (الذين لا يحملون وصماً)، والحكماء (الأشخاص العاديون الذين يتفهمون الموصومين ويتقبلونهم). يشير غوفمان إلى أن الأفراد الموصومين يطورون استراتيجيات مختلفة للتعامل مع وصمهم، مثل الإخفاء أو التغطية أو التكيف، كما يمكن للوصم أن يكون أحياناً إيجابياً عندما يتفوق الفرد بشكل استثنائي على توقعات المجتمع[1].

النقد الموجه لنظرية الوصم الاجتماعي:

تعرضت نظرية الوصم الاجتماعي لعدة انتقادات جوهرية رغم أهميتها وتأثيرها في مجال علم الاجتماع والجريمة. فقد أخفقت النظرية في تفسير كيفية نشوء السلوك الإجرامي وبداياته الأولى، حيث ركزت بشكل أساسي على ردة فعل المجتمع بعد ارتكاب السلوك المنحرف، وليس على العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الانحراف ابتداءً. هذا القصور جعل النظرية عاجزة عن توضيح سبب ارتكاب شخص معين للانحراف بصورة أكبر من شخص آخر يعيش في نفس الظروف الاجتماعية. كما بالغت النظرية في تأكيدها على تأثير ردود الفعل المجتمعية على سلوك الفرد ودورها في تأصيل هوية الانحراف لديه، متجاهلة العوامل الذاتية لدى الفرد نفسه في قبوله أو رفضه لعملية الوصم، فليس كل من يوصمهم المجتمع يتبنون بالضرورة

[1] Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity. Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ)p-p 138-142.

الهوية الانحرافية ويستمرون في السلوك المنحرف. اتُهمت النظرية أيضاً بتجاهل العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية بشكل واضح وصريح في تفسيرها للسلوك المنحرف، رغم أهمية هذه العوامل في تشكيل سلوك الأفراد وتوجهاتهم نحو الانحراف أو الامتثال للمعايير الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن النظرية حددت السلوك الإجرامي على ضوء ردود فعل المجتمع ضده بالرفض أو العقاب، متجاهلة وجود سلوكيات انحرافية لا تواجه بردة فعل سلبية من المجتمع لكونها ليست مجرمة بالقانون، رغم أنها تمثل في الحقيقة سلوكاً انحرافياً عن القيم والمعايير الاجتماعية. هذا يعني أن هناك أشكالاً من الانحراف قد تكون مقبولة اجتماعياً أو على الأقل غير معاقب عليها قانونياً، مما يضعف الارتباط الذي تفترضه النظرية بين الوصم الاجتماعي وتعزيز السلوك المنحرف[1].

خلاصة الفصل:

تناولنا في دراستنا نظرية الوصم الاجتماعي التي تعد إحدى النظريات المهمة في تفسير السلوك الانحرافي للفرد وتأثير ردود فعل المجتمع على مساره السلوكي. تركز هذه النظرية على العلاقة الديناميكية بين الفرد والمجتمع، وكيف أن الوصمة الاجتماعية تؤثر بشكل عميق على مكانة الفرد في المجتمع وعلى صورته الذاتية. تعتبر الوصمة الاجتماعية من أهم العوائق التي تحول دون إعطاء الفرد المنحرف فرصة حقيقية للتغيير والتوبة عن أفعاله السابقة، حيث تلتصق به هذه الصفة وتصبح جزءًا من هويته في نظر المجتمع، مما يجعل عملية إعادة

[1] الرويلي سعود بن محمد، مرجع سابق ، ص 45

اندماجه أمرًا صعبًا إن لم يكن مستحيلاً. بدلاً من أن تكون ردود فعل المجتمع عاملاً مساعدًا في تعديل سلوك المنحرف، فإنها غالبًا ما تدفعه إلى تبني آليات تكيف غير سوية للتعامل مع الرفض الاجتماعي، مما يخلق لديه طرقًا جديدة للتعايش والاندماج المظهري، لكنها في الحقيقة آليات تعوق تعديل سلوكه الحقيقي لأنها في الغالب تكون متعارضة مع مبادئ وقيم المجتمع. وهكذا يدخل المنحرف في حلقة مفرغة يصعب عليه الخروج منها، تبدأ بالانحراف الأولي، ثم الوصم المجتمعي، ثم تبني هوية المنحرف، وأخيرًا الاستمرار في الانحراف كاستجابة للرفض والوصم الاجتماعي. هذه الدورة المتكررة توضح كيف يمكن للمجتمع، من خلال آليات الضبط الاجتماعي التي يمارسها، أن يساهم في استمرار الظواهر الإجرامية بدلاً من الحد منها، وهو ما يدعونا إلى إعادة النظر في سياساتنا الاجتماعية والقانونية للتعامل مع المنحرفين والمجرمين بطريقة أكثر فعالية وإنسانية.

الفصل الثالث :

السلوك الإنحرافي المتكرر " العود "

مدخل مفاهيمي ونظري

تمهيد:

يمثل موضوع العود للجريمة أحد أبرز التحديات التي تواجه نظم العدالة الجنائية والمجتمعات المعاصرة على حدٍ سواء. فبينما تسعى المؤسسات العقابية والإصلاحية إلى تحقيق أهداف الردع والتأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، تشير الإحصاءات في مختلف أنحاء العالم إلى استمرار ظاهرة تكرار السلوك الإجرامي لدى فئة كبيرة من الأفراد الذين سبق أن خضعوا للعقوبة.

يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على ظاهرة العود للجريمة من منظور مفاهيمي ونظري، حيث يتناول الأطر المعرفية المختلفة لفهم آليات تكرار السلوك الإنحرافي وأسبابه ومحدداته.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في سياق دراستنا الحالية المتعلقة بالوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، إذ يمثل الإطار النظري الذي سيمكننا من تحليل العلاقة الجدلية بين ردود الفعل الاجتماعية السلبية تجاه المجرمين السابقين واحتمالية عودتهم للإجرام مرة أخرى.

سيستعرض هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة العود، والنظريات المفسرة لها من مختلف الحقول المعرفية كعلم الإجرام وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والنفسية التي تساهم في استمرارية السلوك الإنحرافي رغم الجهود المبذولة للحد منه، وذلك بغية توفير أرضية معرفية صلبة تمهد لفهم أعمق للعلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة .

1ـ مفهوم الجريمة والانحراف والفرق بينهما:

1-1ـ مفهوم الجريمة:

1-1-1ـ التعريف اللغوي و الإصطلاحي للجريمة:

ـ لغة:

الجريمة في اللغة العربية مشتقة من الفعل "جَرَمَ" والذي يعني الذنب والتعدي. والجريمة هي الذنب والمعصية أو الفعل المخالف للحق والعدل والاستقامة. والمجرم هو من ارتكب فعلاً مُجَرَّماً.

يذكر ابن منظور في معجم "لسان العرب": "الجُرْم: الذنب، والجمع أجرام وجُروم، وأجرم واجترم وتجرّم: أذنب، وجَرَمَ يَجْرِمُ جَرْماً: أي قطع، وجَرَمَ: أي كسب وجنى، والجَريمة: الذنب، والجارم: المذنب[1].

1-1-2ـ التعريف القانوني للجريمة:

ـ الجريمة من المنظور القانوني هي "كل فعل أو امتناع يُجرّمه القانون ويُقرر له عقوبة" [2]

ـ وتعرف أيضاً بأنها "سلوك إرادي يخالف قانون العقوبات، يرتكبه شخص مسؤول جنائياً ويستحق عليه العقوبة المقررة"[3]

---

[1] إبن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1994، المجلد الثاني عشر، ص 91.

[2] السراج، عبود،علم الإجرام وعلم العقاب (الطبعة الثالثة)، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1990، ص 23

[3] الدوري، عدنان، علم الإجرام، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص 45-46

ـ وفقاً لجاروفالو (Garofalo) فإن الجريمة هي "فعل يمثل اعتداءً على العواطف الأخلاقية الأساسية للمجتمع"[1]

1-1-3- التعريف الاجتماعي للجريمة:

الجريمة هي سلوك مخالف للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، يستوجب العقاب القانوني أو الاجتماعي. وهي فعل يتعارض مع القواعد التي وضعها المجتمع لتنظيم سلوك أفراده، مما يؤدي إلى اضطراب في النظام الاجتماعي[2].

ـ يعرفها دوركايم (Durkheim) بأنها "كل فعل يمس المشاعر الجماعية القوية الراسخة في ضمير المجتمع"[3]

ـ ويراها روبرت ميرتون (Robert Merton) بأنها سلوك منحرف يظهر نتيجة الضغوط التي تفرضها البنية الاجتماعية على بعض الأفراد للانخراط في السلوك غير المتوافق مع المعايير المجتمعية[4].

1-1-4- من منظور نظرية الوصم الاجتماعي:

الجريمة وفقاً لنظرية الوصم هي صفة تُلصق بالفرد نتيجة لخرقه للقواعد

---

[1] المشهداني، محمد أحمد، أصول علم الإجرام، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010 ص 32

[2] عدلي السمري، علم اجتماع الجريمة والانحراف، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 28.

[3] الوريكات، عايد عواد، نظريات علم الجريمة، عمان، الأردن: دار وائل للنشر،2013، ص 78-79

[4] Merton, Robert K. (1938). Social Structure and Anomie. American Sociological Review, 3(5), 672-682. New York, USA.

الاجتماعية، وهي ليست صفة في السلوك ذاته بل هي عملية تصنيف اجتماعي للسلوك والفاعل على أنه منحرف أو مجرم، مما يؤدي إلى تشكيل هوية انحرافية للفرد قد تدفعه للعود للجريمة[1].

1-2- مفهوم الانحراف:

1-2-1- التعريف الاجتماعي للانحراف:

ـ الانحراف هو "أي سلوك يخرج عن المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، سواء كان هذا السلوك معاقباً عليه قانوناً أم لا"[2]

ـ ويعرفه هوارد بيكر (Howard Becker) بأنه "السلوك الذي يتم تصنيفه على أنه منحرف من قبل المجتمع، وهو نتاج عملية اجتماعية تتضمن إصدار أحكام قيمية على سلوكيات معينة"[3]

1-2-2- التعريف النفسي للانحراف:

يُنظر للانحراف من الناحية النفسية على أنه "سلوك يخرج عن نطاق السلوك السوي ومعايير الصحة النفسية، ويعكس اضطراباً في شخصية الفرد"[4].

---

[1] سامية محمد جابر، الانحراف والضبط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2010، ص 124.

[2] الجميلي، فتحي محمد. (1998). الانحراف الاجتماعي: مدخل نظري. الإسكندرية، مصر: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. ص 35-36

[3] Becker, Howard S. (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. New York, USA: Free Press. pp. 8-14.

[4] زهران، حامد عبد السلام، الصحة النفسية والعلاج النفسي (الطبعة الرابعة)، القاهرة، مصر: عالم الكتب، 2005، ص 125-127

1ـ 3ـ الفرق بين الجريمة والانحراف:

1ـ3ـ1ـ من حيث النطاق:

ـ الجريمة: أضيق نطاقاً وتقتصر على الأفعال المخالفة للقانون الجنائي.

ـ الانحراف: أوسع نطاقاً ويشمل كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية، سواء كان مُجرَّماً قانوناً أم لا[1]

1ـ3ـ2ـ من حيث المصدر:

ـ الجريمة: مصدرها القانون والتشريع.

ـ الانحراف: مصدره المعايير والقيم والأعراف الاجتماعية[2]

1ـ3ـ3ـ من حيث العقوبة:

ـ الجريمة: تستوجب عقوبة جنائية رسمية.

ـ الانحراف: يستوجب استهجاناً أو عقوبة اجتماعية غير رسمية[3]

1ـ3ـ4ـ من حيث النسبية:

ـ الجريمة: أقل نسبية، فما هو مجرم قانوناً يكون واضحاً في معظم الأحيان.

---

[1] الصالح، مصلح أحمد، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2004، ص 67-68

[2] العمرمعن خليل، التفكك الاجتماعي، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،2010، ص 89-90

[3] الطخيس إبراهيم عبد الرحمن، علم اجتماع الجريمة (الطبعة الثانية)، الرياض، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2012 ص 54-56

ـــ الانحراف: أكثر نسبية، فما يُعد انحرافاً في مجتمع قد لا يُعد كذلك في مجتمع آخر[1]

1-3-5- من حيث العلاقة بينهما:

كل جريمة تعد انحرافاً، ولكن ليس كل انحراف يعد جريمة.

الجريمة تمثل الشكل الأكثر خطورة من أشكال الانحراف[2]وفقاً لسذرلاند (Sutherland) ، فإن "الجريمة هي سلوك مضاد للمجتمع يحرمه القانون ويعاقب عليه، بينما الانحراف هو مخالفة لقواعد السلوك المتعارف عليها في المجتمع"[3]

2- مفهوم العودللجريمة:

2-1- المفهوم اللغوي للعود:

من الناحية اللغوية، كلمة "العود" مشتقة من الفعل "عاد" بمعنى الرجوع والتكرار.

فالعود في اللغة العربية يعني الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. وعليه فإن العود للجريمة يعني لغوياً تكرار ارتكاب الفعل الإجرامي بعد الابتعاد عنه.

في المعاجم العربية، يُعرف العود بأنه الرجوع إلى الأمر بعد تركه، والمُعاودة تعني المداومة على الشيء والاستمرار عليه. فالعائد هو من يكرر الفعل بعد أن تركه[4].

---

[1] جعفر علي محمد، الإجرام وسياسة مكافحته، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2007 ص 112-114

[2] عبد الخالق، أحمد محمد، أسس علم النفس الجنائي، الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2015، ص 83-85.

[3] الوريكات عايد عواد، مرجع سابق، ص ـ ص 21 ـ 22

[4] ابن منظور، جمال الدين محمد، ص. 315-316.

2-2- المفهوم القانوني للعود:

العود للجريمة من الناحية القانونية يعني ارتكاب الشخص لجريمة جديدة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة سابقة. ويعتبر العود ظرفاً مشدداً للعقوبة في معظم التشريعات الجنائية. يشترط القانون عدة شروط لتحقق العود، منها:

- صدور حكم نهائي بات في الجريمة الأولى
- ارتكاب جريمة جديدة بعد هذا الحكم
- توافر شروط محددة للمدة الزمنية بين الجريمتين (تختلف حسب التشريعات)[1]

2-3- المفهوم الإجتماعي للعود:

من الناحية الاجتماعية، يشير العود للجريمة إلى ظاهرة اجتماعية مركبة تتمثل في استمرار السلوك الإجرامي واتخاذه نمطاً في حياة الفرد. وترتبط هذه الظاهرة بعوامل اجتماعية متعددة مثل:

- فشل عملية إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي
- تأثير الوصم الاجتماعي على المجرم بعد خروجه من السجن
- عدم توفر فرص العمل والاندماج الاجتماعي

3- أنواع العود و شروطه:

[1] الجبوري، عبد الرحمن محمد. "نظرية العود إلى الجريمة في التشريع الجنائي المقارن". القاهرة: دار النهضة العربية، 2018، ص. 42-43.

3-1- أنواع العود:

يُعتبر العود للجريمة من المفاهيم المحورية في علم اجتماع الانحراف والجريمة، وقد صنفه الباحثون إلى أنواع متعددة وفقاً لمعايير مختلفة. فيما يلي عرض تفصيلي لأنواع العود للجريمة:

3-1-1- العود من حيث طبيعة الجرائم:

ـ العود العام: يتحقق عندما يرتكب الشخص جريمة جديدة تختلف في طبيعتها عن الجريمة السابقة التي أدين بها. ويشير هذا النوع إلى وجود نمط إجرامي عام لدى الفرد غير مقتصر على نوع محدد من الجرائم.

ـ العود الخاص: يحدث عندما يعود الشخص لارتكاب نفس نوع الجريمة التي سبق وأن أدين بها، مما يعكس تخصصاً إجرامياً في نمط معين من السلوك المنحرف[1].

3-1-2- العود من حيث المدة الزمنية:

ـ العود المؤقت: يتمثل في ارتكاب جريمة جديدة خلال فترة زمنية محددة (عادة ما تكون قصيرة) بعد انقضاء العقوبة السابقة، وتختلف هذه المدة من تشريع قانوني لآخر.

ـ العود الدائم: يتحقق عندما يرتكب الشخص جريمة جديدة بغض النظر عن المدة الزمنية التي انقضت منذ تنفيذ العقوبة السابقة[2].

---

[1] العيسوي، عبد الرحمن محمد (2011). "علم النفس الجنائي وظاهرة العود للجريمة". القاهرة: دار الفكر الجامعي، ص 128-143.

[2] الزيني، أيمن رمضان (2013). "العود إلى الجريمة بين السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية". الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 87-112

3-1-3- العود من حيث عدد مرات الإدانة:

العود البسيط: يحدث عندما يرتكب الشخص جريمة ثانية بعد الإدانة في جريمة سابقة والانتهاء من تنفيذ عقوبتها.

العود المتكرر: يتمثل في تكرار الشخص لارتكاب الجرائم لأكثر من مرتين بعد إدانته وتنفيذ العقوبات السابقة، مما يشير إلى نمط إجرامي راسخ[1].

3-1-4- العود من حيث الدوافع والأسباب:

ـ العود الاعتيادي: ينتج عن عادات إجرامية مكتسبة لدى الفرد تدفعه باستمرار لارتكاب الجرائم كنمط حياة.

ـ العود بسبب العوامل الاجتماعية: يحدث نتيجة تأثير البيئة الاجتماعية، كالوصم الاجتماعي وصعوبة إعادة الاندماج في المجتمع بعد الخروج من السجن.

ـ العود لأسباب اقتصادية: يرتبط بالظروف الاقتصادية الصعبة كالبطالة وقلة فرص العمل للمفرج عنهم[2]

3-1-5- العود من منظور الإصلاح والتأهيل:

ـ العود الإيجابي: يشير إلى حالات يعود فيها الفرد لارتكاب جرائم أقل خطورة مقارنة بجرائمه السابقة، مما يعكس تحسناً نسبياً في سلوكه.

---

[1] الدوري، عدنان (2010). "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي". عمّان: دار وائل للنشر، ط3، ص 215-229.

[2] منصور، إسحق إبراهيم (2012). "علم الإجرام الاجتماعي". الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 176-192.

ـ العود السلبي: يتمثل في عودة الفرد لارتكاب جرائم أكثر خطورة وعنفاً من جرائمه السابقة، مما يدل على فشل جهود الإصلاح والتأهيل[1].

3-2- شروط العود للجريمة:

يعتبر العود للجريمة من المفاهيم المحورية في دراسات علم اجتماع الانحراف والجريمة، وتحكمه مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن اعتبار الفعل الإجرامي حالة عود. فيما يلي شرح لهذه الشروط:

3-2-1- الشروط القانونية للعود:

ـ صدور حكم نهائي سابق: يشترط أن يكون قد صدر حكم قضائي نهائي بات ضد الجاني في جريمة سابقة. ويعني ذلك استنفاذ طرق الطعن كافةً أو انقضاء مواعيدها دون استخدامها[2].

ـ إرتكاب جريمة جديدة: أن يرتكب المحكوم عليه جريمة جديدة بعد صدور الحكم النهائي الأول وقبل سقوط العقوبة بالتقادم أو العفو.

ـ عدم مضي فترة معينة: ألا تكون قد مضت فترة زمنية محددة (تختلف من تشريع لآخر) بين الحكم السابق والجريمة الجديدة[3].

3-2-2- الشروط الاجتماعية للعود:

---

[1] طالب، أحسن مبارك (2014). "الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة". أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 67-85.

[2] عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام والعقاب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 174

[3] محمد شلال العاني، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2019، ص 213

ـ انقطاع الروابط الاجتماعية: ضعف الروابط الاجتماعية للمجرم العائد مع مؤسسات المجتمع ونظمه الأساسية[1]

ـ الوصم الاجتماعي: تأثير النظرة السلبية من المجتمع تجاه المجرم بعد خروجه من السجن، مما يحد من فرص اندماجه مجدداً في المجتمع[2].

ـ فشل برامج الإصلاح والتأهيل: ضعف أو عدم فاعلية برامج التأهيل والإصلاح داخل المؤسسات العقابية[3].

3ـ2ـ3ـ الشروط النفسية والشخصية للعود:

ـ الاستعداد الإجرامي: وجود سمات شخصية واضطرابات سلوكية تجعل الفرد أكثر ميلاً لارتكاب السلوك الإجرامي مرة أخرى[4].

ـ الإدمان والاضطرابات النفسية: وجود مشكلات الإدمان على المخدرات أو الكحول أو اضطرابات نفسية غير معالجة[5].

3ـ2ـ4ـ الشروط الاقتصادية للعود:

ـ البطالة وضعف فرص العمل: عدم توفر فرص عمل مناسبة للمفرج عنهم من السجون.

---

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، السلوك الإجرامي والعود للجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2021، ص 156

[2] عزت حجازي، المجرمون في الثقافة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2017، ص 218

[3] عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2019، ص 189

[4] محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 243

[5] هاني الكسار، علم النفس الجنائي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 175

ـ الفقر والحرمان الاقتصادي: استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد تدفع الفرد للعودة للإجرام[1].

تمثل هذه الشروط المجموعة الأساسية من العوامل التي يتم من خلالها تحديد وتصنيف العود للجريمة، وهي تتفاعل مع بعضها البعض في نسق متكامل يحدد مدى احتمالية عودة المجرم مرة أخرى للسلوك الإجرامي.

4ـ الصور المختلفة للعود للجريمة:

العود للجريمة يتخذ صوراً متعددة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

4ـ1ـ العود الفردي والعود الجماعي:

ـ العود الفردي : يتمثل في عودة الفرد بمفرده إلى ارتكاب الجريمة دون مشاركة من آخرين.

ـ العود الجماعي : يتمثل في عودة الفرد للإجرام مع مجموعة أخرى من الأفراد، وقد يكون هؤلاء الأفراد من عائدين سابقين أو مجرمين لأول مرة[2].

4ـ2ـ العود المباشر والعود غير المباشر:

ـ العود المباشر : يتمثل في ارتكاب الفرد جريمة جديدة بعد الإفراج عنه مباشرة.

ـ العود غير المباشر : بعد فترة زمنية طويلة نسبياً من الإفراج عنه[3].

---

[1] علي محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2018، ص 164

[2] الشاذلي، فتوح عبد الله، أساسيات علم الإجرام والعقاب، الإسكندرية، 2020، ص 332-347

[3] العوجي مصطفى، دراسات في علم الإجرام وعلم العقاب، مؤسسة بحسون للنشر، بيروت، 2019 ص 176-188

4ـ 3ـ العود المؤسسي:

يتمثل في عودة المجرم إلى الإجرام بعد خروجه من المؤسسة العقابية نتيجة لتأثير البيئة المؤسسية السلبية والتي قد تؤدي إلى اكتساب مهارات إجرامية جديدة[1].

4ـ4ـ العود المتدرج:

يتمثل في عودة المجرم إلى ارتكاب جرائم أكثر خطورة من الجرائم السابقة، مما يعكس تطوراً في السلوك الإجرامي نحو الأخطر.

4ـ5ـ العود المتقطع و المستمر:

ـ العود المتقطع: يتمثل في ارتكاب المجرم لجرائم على فترات متباعدة، تتخللها فترات من السلوك السوي والالتزام بالقانون.

ـ العود المستمر: يتمثل في ارتكاب المجرم لجرائم بشكل متواصل ومتتابع دون فترات انقطاع طويلة، مما يعكس نمطاً إجرامياً راسخاً[2].

4ـ6ـ العود المهني:

يتمثل في اتخاذ المجرم من النشاط الإجرامي مهنة أو مصدراً أساسياً للدخل، ويتميز بالاحتراف والتخصص في نوع معين من الجرائم[3].

---

[1] سلامة مأمون محمد،علم الإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ،2021، ص 218-237

[2] الحسني عبد الحميدن، الوصم الاجتماعي وظاهرة العود للجريمة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2018، ص 142-153

[3] المشهداني محمد أحمد، إعادة تأهيل المجرمين ومكافحة العود للجريمة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2017، ص ص 129-145

4-7- العود المرتبط بالإدمان:

يتمثل في عودة المجرم للإجرام بسبب تأثير المخدرات أو الكحول، سواء لتمويل شراء المواد المخدرة أو تحت تأثيرها المباشر[1].

4-8- العود المرتبط بالوصم الاجتماعي:

يتمثل في عودة المجرم للإجرام نتيجة للوصم الاجتماعي الذي يلحق به بعد خروجه من السجن، والذي يحد من فرص اندماجه في المجتمع ويدفعه للعودة للسلوك الإجرامي[2].

4-9- العود المركب:

يتمثل في اجتماع أكثر من صورة من صور العود لدى المجرم الواحد، مما يعكس تعقيد وتشابك العوامل المؤدية للعود[3].

5- أسباب ظاهرة العود للجريمة:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة العود للجريمة، ويمكن تصنيفها إلى عدة محاور رئيسية:

5-1- العوامل الاجتماعية:

الوصم الاجتماعي يعد من أهم العوامل التي تساهم في العود للجريمة، حيث يؤدي النبذ المجتمعي إلى تقويض فرص إعادة اندماج الشخص في المجتمع. عندما يُنظر إلى الشخص

---

[1] المشهداني محمد أحمد، مرجع سابق، ص 146

[2] نفس المرجع ص 146

[3] نفس المرجع، ص 147

باعتباره مجرماً بشكل دائم، فإنه قد يتبنى هذه الهوية ويتصرف وفقاً لها.

تشير الدراسات إلى أن التصنيف الاجتماعي السلبي للأفراد بعد خروجهم من السجن يُعد عاملاً أساسياً في دفعهم نحو العودة للسلوك الإجرامي، خاصة عندما يُحرمون من الفرص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية[1].

5-2- الظروف الاقتصادية

يلعب العامل الاقتصادي دوراً محورياً في ظاهرة العود للجريمة، فصعوبة الحصول على عمل مستقر بسبب السجل الجنائي تزيد من احتمالية العودة للإجرام.

أظهرت الدراسات الميدانية أن 65% من العائدين للجريمة ذكروا أن السبب الرئيسي وراء عودتهم للسلوك الإجرامي هو صعوبة الحصول على وظيفة تؤمن لهم دخلاً مستقراً بعد الإفراج عنهم[2].

5-3- العوامل النفسية:

تترك تجربة السجن والوصم آثاراً نفسية عميقة على الفرد، تتمثل في انخفاض تقدير الذات، واضطرابات نفسية مختلفة، مما قد يؤدي إلى العودة للسلوك الإجرامي خاصة في ظل غياب الدعم النفسي المناسب[3].

---

[1] العمري محمد، علم اجتماع الانحراف- دراسة في آليات الوصم وأثرها على السلوك الإجرامي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2019، ص 127

[2] حسن أحمد، العود للجريمة - دراسة في الآليات والحلول - المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 2020، ص 85

[3] الزهراني خالد، الصحة النفسية للسجناء- دراسة في آثار الوصم الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المجلد 15، 2021، ص 213

5-4- ضعف برامج التأهيل وإعادة الإدماج:

تعاني العديد من المؤسسات العقابية من قصور في برامج التأهيل وإعادة الإدماج، مما يجعل السجين غير مؤهل للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنه.

تشير الإحصاءات إلى أن معدلات العود للجريمة تنخفض بنسبة تصل إلى 40% في المؤسسات العقابية التي تطبق برامج تأهيل فعالة مقارنة بتلك التي لا توفر مثل هذه البرامج[1].

5-5- شبكات العلاقات الإجرامية:

غالباً ما يعود المفرج عنهم إلى نفس البيئة الإجرامية السابقة، مما يزيد من احتمالية عودتهم للإجرام.

أظهرت الدراسات الميدانية أن 72% من العائدين للجريمة كانوا على اتصال مباشر بشبكات إجرامية سابقة بعد خروجهم من السجن[2].

5-6- القصور التشريعي والقانوني:

عدم وجود تشريعات كافية لحماية المفرج عنهم من التمييز، خاصة في مجال العمل، مما يزيد من هشاشة وضعهم الاجتماعي، كما أن غياب التشريعات التي تحمي حقوق المفرج عنهم في الحصول على فرص عمل متكافئة أحد العوامل المساهمة في ارتفاع معدلات العود للجريمة[3].

---

[1] الشهري علي، نظم العقاب وإعادة التأهيل- دراسة مقارنة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2022، ص 156

[2] المالكي عبد الرحمن، شبكات الجريمة وتأثيرها على ظاهرة العود، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 18، العدد 2، 2023، ص 74

[3] القحطاني، سعيد، السياسة الجنائية وحقوق المفرج عنهم- دراسة مقارنة، مركز البحوث والدراسات القانونية، بيروت، 2021، ص 92

5-7- تأثير البيئة الأسرية:

تلعب الأسرة دوراً محورياً في إعادة تأهيل المفرج عنهم، وقد يؤدي تفكك الأسرة أو رفضها للفرد بعد خروجه من السجن إلى زيادة احتمالية العود للجريمة.

بينت الدراسات أن نسبة العود للجريمة تنخفض بمعدل 35% لدى الأفراد الذين يتلقون دعماً أسرياً مستمراً مقارنة بأولئك الذين يعانون من التفكك الأسري[1].

6- الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العود للجريمة:

6-1- الاتجاه الفردي:

يركز هذا الاتجاه على الخصائص والسمات الفردية للمجرم العائد، ويعتبر أن العود للجريمة مرتبط بعوامل داخلية تتعلق بشخصية الفرد وتكوينه النفسي والبيولوجي.

6-1-1- النظريات النفسية:

ـ نظرية التعلم الاجتماعي:

تفسر العود للجريمة بأنه سلوك متعلم يكتسبه الفرد من خلال التقليد والمحاكاة والتعزيز.

فالسجين يتعلم أنماطاً إجرامية جديدة داخل السجن، ويعود لممارستها بعد خروجه نتيجة ما اكتسبه من مهارات إجرامية خلال فترة العقوبة[2].

---

[1] العتيبي نورة، دور الأسرة في الحد من ظاهرة العود للجريمة، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 12، 2022، ص 118

[2] الخليفة عمر، علم النفس الجنائي-أسس ونظريات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص 178.

ـ نظرية الإحباط والعدوان:

ترى أن العود للجريمة ناتج عن مشاعر الإحباط التي يعاني منها الفرد بعد خروجه من السجن، نتيجة عدم قدرته على تحقيق أهدافه بالطرق المشروعة، مما يولد لديه سلوكاً عدوانياً يتمثل في العودة للجريمة[1].

6-1-2- النظريات البيولوجية:

ـ نظرية الاستعداد الإجرامي:

تفترض وجود استعداد وراثي أو بيولوجي لدى بعض الأفراد يجعلهم أكثر ميلاً للسلوك الإجرامي والعود للجريمة، خاصة عند تعرضهم لظروف بيئية محفزة[2].

ـ نظرية الاختيار العقلاني:

تعتبر أن العود للجريمة هو نتاج قرار عقلاني يتخذه الفرد بعد موازنة المنافع والتكاليف المترتبة على السلوك الإجرامي. فعندما تكون الفوائد المتوقعة من الجريمة تفوق التكاليف والمخاطر المحتملة، يميل الفرد للعودة للسلوك الإجرامي[3].

6-2- الاتجاه الاجتماعي:

---

[1] حجازي مصطفى،التخلف الاجتماعي- مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2017، ص 176-180.

[2] القحطاني سعيد، البيولوجيا الجنائية- دراسة في أسباب الجريمة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2018، ص 93-97.

[3] الزبيدي عبد القادر، الاقتصاد السياسي للجريمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص 89-92.

يركز هذا الاتجاه على العوامل الخارجية والبيئية والاجتماعية التي تسهم في العود للجريمة، معتبراً أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تلعب دوراً محورياً في دفع الفرد للعودة للسلوك الإجرامي.

ـ نظرية الوصم الاجتماعي:

تعتبر من أهم النظريات المفسرة للعود للجريمة، حيث ترى أن المجتمع يقوم بوصم السجين السابق ونبذه وتهميشه، مما يؤدي إلى تبني الفرد لهوية إجرامية ويدفعه للعودة للجريمة كاستجابة لهذا الوصم والتهميش[1].

ـ نظرية الثقافة الفرعية:

تربط العود للجريمة بالانتماء إلى ثقافات فرعية منحرفة تشجع السلوك الإجرامي وتمجده. فالمجرم العائد يجد نفسه بعد خروجه من السجن في بيئة اجتماعية تعزز السلوكيات الإجرامية وتعتبرها قيماً إيجابية[2].

ـ نظرية الفرص المشروعة:

تفسر العود للجريمة من منظور اقتصادي اجتماعي، حيث ترى أن غياب الفرص المشروعة للكسب والاندماج الاجتماعي بعد الخروج من السجن (مثل صعوبة الحصول على عمل) يدفع

---

[1] السمالوطي نبيل، الانحراف الاجتماعي وظاهرة العود للجريمة- دراسة تحليلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 87-92.

[2] الوريكات عايد، مرجع سابق، ص 143-148.

السجين السابق للعودة للطرق غير المشروعة لتأمين احتياجاته[1].

ـ نظرية الروابط الاجتماعية:

تعتبر أن ضعف الروابط الاجتماعية (الأسرية، المدرسية، المجتمعية) هو السبب الرئيسي في العود للجريمة. فكلما ضعفت هذه الروابط، زادت احتمالية انحراف الفرد وعودته للسلوك الإجرامي[2].

6-3ـ الاتجاه التكاملي:

يجمع هذا الاتجاه بين العوامل الفردية والاجتماعية في تفسير ظاهرة العود للجريمة، معتبراً أن التفاعل بين العوامل الشخصية والبيئية هو المسؤول عن العود للسلوك الإجرامي.

ـ نموذج تقييم المخاطر والاحتياجات:

يقدم تفسيراً متكاملاً للعود للجريمة من خلال تحديد مجموعة من العوامل الديناميكية (القابلة للتغيير) والثابتة التي تسهم في احتمالية العود للجريمة، مثل التاريخ الإجرامي، الإدمان، الاتجاهات المؤيدة للجريمة، العلاقات الاجتماعية السلبية، وغيرها[3].

ـ نظرية مراحل التغيير:

تنظر إلى العود للجريمة من خلال مفهوم التغيير التدريجي في سلوك المجرم، حيث ترى أن

---

[1] العتيبي خالد، الفقر والجريمة- دراسات في علم الاجتماع الجنائي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 122-127.

[2] الياسين جاسم، علم اجتماع الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 214-219.

[3] الشمري فهد، إعادة تأهيل المسجونين ومنع العود للجريمة- الاستراتيجيات والتحديات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2022، ص 163-170.

الفشل في الانتقال عبر مراحل التغيير المختلفة (ما قبل التفكير، التفكير، الإعداد، العمل، الاستمرارية) هو سبب العودة للسلوك الإجرامي[1].

ـ نظرية الهوية الذاتية والتحول:

تجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية من خلال التركيز على مفهوم الهوية والتحول، حيث ترى أن العود للجريمة مرتبط بالصراع بين الهوية الإجرامية والهوية المتوافقة اجتماعياً[2].

ـ النظرية البيئية الاجتماعية:

تفسر العود للجريمة من خلال التفاعل بين أربعة مستويات: الفردي (السمات الشخصية)، العلاقاتي (العلاقات الأسرية والاجتماعية)، المجتمعي (المدرسة، الحي، مكان العمل)، والاجتماعي العام (القيم الثقافية والسياسات الاجتماعية[3].

هذه الاتجاهات النظرية المتنوعة تساعد في فهم ظاهرة العود للجريمة من جوانب مختلفة، مما يسهم في تطوير برامج وسياسات متكاملة للحد من هذه الظاهرة وإعادة تأهيل المجرمين بشكل فعال.

خلاصة الفصل:

يتضح من دراسة العود كظاهرة إجرامية واجتماعية أنها نتاج تفاعل معقد بين العوامل الفردية

---

[1] الرميح صالح، إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء- النظرية والتطبيق، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2023، ص 78-83.

[2] العمري سعيد، الهوية والسلوك الإجرامي- دراسات في علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 132-138.

[3] المجالي فايز، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 212-217.

والاجتماعية والمؤسسية. إن الوصم الاجتماعي يلعب دوراً محورياً في استمرارية السلوك الإجرامي، حيث يؤدي إلى تهميش المجرم السابق وإقصائه من المشاركة الفاعلة في المجتمع، مما يدفعه للعودة إلى الإجرام كخيار وحيد للتكيف.وتشير الدراسات إلى أن معالجة ظاهرة العود تتطلب تبني استراتيجيات متكاملة تتجاوز العقاب إلى التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، وتغيير النظرة المجتمعية السلبية نحو المفرج عنهم، وتوفير فرص حقيقية لإعادة بناء حياتهم بعيداً عن دائرة الجريمة والانحراف.

الفصل الرابع :

الإجراءات الميدانية للدراسة

تحليل وتفسير البيانات الميدانية

1 ـ مدخل للدراسة الميدانية:

1 ـ 1 ـ مجالات الدراسة:

1 ـ 1 ـ 1 ـ المجال الزمني:

إمتدت دراستنا من بداية شهر جانفي 2025 إلى نهاية شهر أفريل 2025 والتي من خلالها قمنا بالتقرب من بعض الأشخاص المسبوقين قضائيا وأجرينا معهم مقابلات ميدانية مفتوحة.

1 ـ 1 ـ 2 ـ المجال المكاني:

نضرا لكون هذه الدراسة تبحث في الوصم الإجتماعي والعود للجريمة فإن إختيار مكان إجرائها شمل أحياء تابعة لإقليم بلدية تبسة ولاية تبسة بغرض إيجاد حالات تخد م موضوع الدراسة.

1 ـ 2 ـ منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة بغرض التعرف على العلاقة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة. يرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو لموضوع محدد، كما تضمن جمع معلومات تفصيلية غالباً ما تكون ذات طبيعة شخصية. منهج دراسة الحالة يعتبر من المناهج الكيفية المتعمقة التي تسمح بالغوص في تفاصيل الظاهرة المدروسة وفهم أبعادها المختلفة. ويتميز هذا المنهج بأنه يدرس الظاهرة في سياقها الطبيعي دون عزلها عن محيطها، مما يتيح فهماً شاملاً للعوامل المتداخلة التي تؤثر فيها. كما أنه يركز على الخصوصية والفرادة في كل حالة، مما يسمح بالكشف عن الجوانب الفريدة في تجربة الوصم الاجتماعي لدى كل فرد.

أهم ما يميز هذا المنهج أنه يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة، كما أنه يقدم في الوقت نفسه تفسيراً واقعياً للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة. يتيح هذا المنهج للباحث تتبع الترابطات السببية المعقدة بين الوصم الاجتماعي وسلوك العود للجريمة، والتي قد يصعب اكتشافها من خلال المناهج الكمية التقليدية.ويعتبر من أهم المناهج التي تساعد على دراسة الظواهر الاجتماعية المعقدة، كما يساعد الباحث على التعرف على مدى تأثير الوصم الاجتماعي على الفرد الموصوم بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. حيث يمكن من خلاله فهم الآليات النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى تشكل الهوية الإجرامية نتيجة الوصم، وكيف يؤثر ذلك على القرارات المستقبلية للفرد ومسار حياته.

1- 3 - عينة الدراسة:

تعد المراحل المنهجية والتطبيقية للبحث في الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائياً من المراحل المفصلية في البحث العلمي، حيث تأتي بعد سلسلة من الخطوات المنهجية والنظرية التي تؤسس للدراسة الميدانية. في بحثنا الحالي، أدت المراحل السابقة إلى تحديد مجتمع الدراسة المستهدف وهم الموصومون اجتماعياً، وتحديداً فئة المسبوقين قضائياً القاطنين في بلدية تبسة بإقليم ولاية تبسة، إتجهت الدراسة نحو فئة الموصومين اجتماعياً كونهم يمثلون شريحة تعاني من التهميش والإقصاء الاجتماعي، مما يجعلهم موضوعاً خصباً للدراسات السوسيولوجية التي تهتم بديناميكيات التفاعل الاجتماعي والإدماج المجتمعي. تتكون عينة الدراسة من عشر حالات من المسبوقين قضائياً، تم اختيارهم بطريقة قصدية وفق معايير محددة تخدم أهداف البحث. يتوزع أفراد العينة على أحياء متفرقة من بلدية تبسة، مما يتيح الوقوف على تباين التفاعلات الاجتماعية والوصم باختلاف خصائص الأحياء السكنية. تضم العينة أفراداً من

مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات الاقتصادية، مما يسمح بدراسة تأثير المستوى الاجتماعي والاقتصادي على شدة الوصم وآليات التعامل معه. تشمل العينة مجموعة متنوعة من المهن والوظائف، بدءاً من العاطلين عن العمل، مروراً بالعمال اليوميين، وصولاً إلى ذوي المهن المستقرة، مما يتيح فحص العلاقة بين استقرار العمل وإمكانيات إعادة الإدماج الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة القصدية النوعية وهو أسلوب يتناسب مع طبيعة الموضوع الذي يتطلب. تمثل هذه العينة نموذجاً مناسباً لدراسة ظاهرة الوصم الاجتماعي وتداعياتها وتتميز بتنوعها من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، مما يجعلها قادرة على عكس تعقيدات الظاهرة المدروسة وأبعادها المختلفة. كما أن الأدوات المنهجية المستخدمة في جمع البيانات تعزز من مصداقية البحث وقيمته العلمية والإنسانية ونشير لهذه الحالات كالتالي:

ـ الحالة الأولى:

رجل يبلغ من السن 53، أكمل التعليم الثانوي، متزوج ولديه ثلاثة أبناء الكبير متزوج والآخران مازالا في المرحلة الجامعية، لديه بقالة صغيرة يسترزق منها، يقطن في حي شعبي في أطراف المدينة، حالته الإقتصادية متوسطة إلى متدنية، إرتكب جريمة التعدي على الأصول.

ـ الحالة الثانية:

رجل يبلغ من العمر 48 سنة، مستواه التعليمي ليسانس في العلوم التجارية، مطلق ولديه إبنة، عامل يومي، يسكن في حي شعبي، مستواه المعيشي متدني، إرتكب جريمة التعدي على العرض.

ـ الحالة الثالثة:

رجل في 52 من العمر، درس في الجامعة، مطلق ولديه، إبنة يزاول الأعمال الحرة، يسكن في شقة في أطراف المدينة، متوسط المعيشة، إرتكب جريمة جنسية.

ـ الحالة الرابعة:

شاب في 29 من العمر، لم يكمل تعليمه الجامعي، أعزب، عامل يومي (ميكانيكي)، يسكن في حي شعبي في الولاية، مستواه الإقتصادي متوسط إلى متدني، إرتكب جريمة الضرب والجرح العمدي.

ـ الحالة الخامسة:

رجل يبلغ من العمر 47، لديه شهادة الليسانس في التربية، تخصص رياضيات، متزوج ولدي ثلاثة أبناء، اثنان في الجامعة والأصغر في المرحلة الثانوية،عامل يومي في مكتبة يقيم في حي شعبي في المدينة، مستواه الإقتصادي تحت المتوسط، إرتكب جريمة تسريب امتحانات.

ـ الحالة السادسة:

في 37، توقف السنة الثالثة من التعليم الثانوي، متزوج و لديه طفلان، عامل يومي (نجار)، يسكن في شقة مستأجرة في عاصمة الولاية، مستواه الإقتصادي متدني إلى متوسط، إرتكب جريمة إستهلاك المخدرات.

ـ الحالة السابعة:

رجل في 47 من العمر، جامعي، مطلق وعنده ثلاث أبناء، عامل يومي،يسكن في شقة مستأجرة، دخله اليومي غير منتظم، إرتكب جريمة خيانة الأمانة.

ـ الحالة الثامنة:

شاب يبلغ من العمر 31 سنة، مستواه التعليمي ثانوي، مطلق، بطال، يقطن فيحي شعبي في الولاية، مستوى معيشته متوسط إلى متدني إرتكب جريمة السرقة.

ـ الحالة التاسعة:

شاب في 32 من العمر، لديه مستوى التعليم الثانوي، أعزب، عاطل عن العمل حالياً كان يعمل سابقاً كسائق شاحنة، يسكن في حي شعبي في المدينة مستواه المعيشي متوسط إلى متدني، يعيش مع والدته وأخته في شقة صغيرة، إرتكب جريمة السرقة.

ـ الحالة العاشرة:

شاب يبلغ من العمر 28 سنة، أكمل تعليمه الثانوي ولم يكمل التعليم الجامعي، أعزب، يعمل حالياً بشكل متقطع في محل لإصلاح السيارات، يسكن في منطقة شعبية وسط المدينة، مستواه الإقتصادي متوسط، يعيش معه والدته، إرتكب جريمة محاولة القتل.

ـ1 ـ 4 ـ جمع البيانات:

عن طريق المقابلات المفتوحة مع المبحوثين (المسبوقين قضائيا) بهدف الحصول على معلومات تعطي المزيد من التوضيح لعدد من قضايا البحث. جمع البيانات عبر المقابلات المفتوحة مع المسبوقين قضائياً التي تُعد أداة بحثية بالغة الأهمية لجمع بيانات نوعية عميقة، حيث تتيح للباحث استكشاف تجارب المبحوثين وفهم قضايا البحث من منظورهم الشخصي. وتتميز هذه المقابلات بمرونتها وقدرتها على الكشف عن معلومات لا يمكن الوصول إليها بالأدوات الكمية كالاستبيانات المغلقة. ويبدأ تنفيذها بالحصول على الموافقات الأخلاقية اللازمة وتحديد العينة المستهدفة بناءً على معايير واضحة، ثم بناء الثقة مع المبحوثين من خلال ضمان السرية وإخفاء الهوية. وتعتمد المقابلة على طرح أسئلة مفتوحة تتيح للمسبوقين

قضائياً التعبير بحرية عن تجاربهم الشخصية، بدءاً من خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية، مروراً بمسار انحرافهم وتجربة العقوبة، وصولاً إلى تحديات إعادة الاندماج الاجتماعي وأسباب العودة للجريمة.

2 ـ تحليل وتفسير المقابلات:

2–1ـ تحليل وتفسير المقابلة الأولى: تكشف إجابات المبحوث عن خلفيته الشخصية والاجتماعية (رجل في الثالثة والخمسين، تعليم ثانوي، متزوج وله ثلاثة أبناء) عن حالة التحول في المكانة الاجتماعية التي مر بها بعد السجن. فانتقاله من وظيفة مدير محل تجاري كبير إلى صاحب بقالة صغيرة، وانتقاله من حي سابق إلى حي شعبي متوسط، يعكس ما يسميه روبرت ميرتون في "نظرية الأنومي" بحالة التفاوت بين الأهداف الثقافية والوسائل المؤسساتية. فالمبحوث واجه تقلصاً في الفرص المشروعة للنجاح الاجتماعي بسبب سجله الجنائي، مما وضعه في حالة من التكيف وفق نموذج ميرتون.عندما وصف المبحوث ردود فعل المحيطين به بعد خروجه من السجن بأنها "قاسية جداً" وكيف "الجميع تغيرت نظرتهم لي"، فإنه يجسد مباشرة نظرية "الوصم الاجتماعي" لإرفنج جوفمان (1963). يتجلى هذا في قوله: "شعرت كأنني أصبحت شخصاً آخر في نظرهم، شخص خطير لا يمكن الوثوق به". هذا التحول في الهوية الاجتماعية المدركة يؤكد أطروحة جوفمان بأن الوصم يعمل على تخفيض مكانة الشخص من "شخص عادي كامل" إلى "شخص ملوث."مواقف التمييز التي ذكرها المبحوث (رفض التوظيف، رفض تأجير سكن، تحذير الأطفال من التعامل معه) تعكس ما يسميه إدوين ليمرت (1951) بـ "الانحراف الثانوي" حيث أصبحت صفة "المجرم" أو "المنحرف" محورية في هويته الاجتماعية وفي طريقة تعامل الآخرين معه، رغم أنه قضى

عقوبته القانونية. تبرز إجابات المبحوث عن علاقاته الأسرية أهمية ما يسميه ترافيس هيرشي في "نظرية الضبط الاجتماعي" (1969) بالارتباط الاجتماعي. فالمبحوث أكد أن دعم زوجته كان عاملاً محورياً في منعه من العودة للجريمة: "زوجتي كانت داعمة جداً، وقفت بجانبي رغم كل شيء". هذا يؤكد فرضية هيرشي بأن الروابط الاجتماعية القوية (خاصة الأسرية) تعمل كآلية ضبط تمنع السلوك الإجرامي. في المقابل، انقسام الإخوة وتغير معاملة بعض أفراد العائلة يشير إلى تآكل جزئي لهذه الروابط، مما يضعف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وهو ما يزيد من احتمالية العود للجريمة وفقاً لنظرية سامبسون وجون لوب (1993) حول رأس المال الاجتماعي والجريمة. عندما يذكر المبحوث صعوباته في إيجاد عمل واضطراره لفتح بقالة صغيرة، فإنه يشير إلى ما تسميه نظرية "الفرص المختلفة" لكلوارد وأوهلين (1960) بانسداد الفرص المشروعة. فحسب هذه النظرية، عندما تنغلق أبواب الفرص المشروعة (بسبب الوصم والشهادة الجنائية في هذه الحالة)، يزداد احتمال اللجوء للفرص غير المشروعة، وهو ما أشار إليه المبحوث بقوله: "عندما يغلق المجتمع كل الأبواب في وجه الشخص... قد يفكر 'إذا كانوا يروني مجرماً رغم كل محاولاتي للتغيير، فلماذا أتعب نفسي؟ "عبارة المبحوث "أرى نفسيكشخص موصوم للأبد" تجسد مفهوم "تبني الهوية المنحرفة" الذي طوره هوارد بيكر (1963) في نظرية "الوسم". فالمبحوث بدأ يستدمج النظرة السلبية للمجتمع وتصبح جزءاً من مفهومه الذاتي: "صورتي عن نفسي تأثرت بشدة، وأصبحت أشك في قدراتي وقيمتي كإنسان" تغير سلوكه الاجتماعي نحو الانطواء والحذر ("أصبحت انطوائياً بعدما كنت اجتماعياً، متردداً بعدما كنت واثقاً من نفسي") يتوافق مع "نظرية المرآة الاجتماعية" لكولي وميد، حيث يرى الفرد نفسه من خلال نظرة الآخرين له،

مما يؤثر على سلوكه وتصوره لذاته.تعبير المبحوث عن العلاقة بين الوصم والعود للجريمة يتوافق مباشرة مع "نظرية الدائرة المفرغة للانحراف" لتانينباوم (1938) ونظرية "الانحراف التراكمي" لويلكنز (1964). فعندما يقول: "الإحباط والعزلة واليأس من تغيير نظرة المجتمع تجعل العودة للجريمة خياراً سهلاً للبعض"، فإنه يشير إلى آلية التغذية الراجعة التي تؤدي فيها عملية الوصم إلى مزيد من العزلة والتهميش، مما يزيد بدوره من احتمالية العود للجريمة.

تحديده للعوامل التي تجعل الشخص يفكر في العودة للجريمة (الضائقة المالية، الشعور بالظلم الاجتماعي، فقدان الأمل، تأثير رفقاء السوء) يتوافق مع "نظرية الضغط العام" لروبرت أجنيو (1992) التي ترى أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية تزيد من احتمالية السلوك الإجرامي كاستجابة للتكيف مع هذه الضغوط. رغم تفكيره في العودة للجريمة، حدد المبحوث عوامل منعته من ذلك: دعم زوجته، عدم رغبته في خذلان أبنائه، تجربة السجن القاسية، وإيمانه بالله. هذه العوامل تتوافق مع ما يسميه ديسستانس (Desistance) في علم الجريمة المعاصر، وتحديداً نظرية مارونا (2001) حول "التحول الهوياتي" الضروري للابتعاد عن الجريمة، ونظرية سامبسون ولوب حول "نقاط التحول" في مسار الحياة التي تساعد على الخروج من دائرة الإجرام. استراتيجيات المبحوث للاندماج في المجتمع (العمل الشريف، بناء علاقات طيبة، المشاركة في أعمال تطوعية) تعكس مفهوم "إعادة التأهيل الذاتي" الذي طوره شاد ماروتو (2013)، حيث يسعى المسجون السابق إلى إعادة بناء رأس ماله الاجتماعي والرمزي من خلال المشاركة الإيجابية في المجتمع.

تعامله مع الرفض الاجتماعي عبر تجنب المواجهة والتركيز على الأشخاص الإيجابيين يمثل استراتيجية تكيفية تتوافق مع ما وصفه برونر وآخرون (2001) في دراستهم عن

استراتيجيات التعامل مع الوصم.

مقترحات المبحوث للحد من الوصم الاجتماعي (برامج توعية مجتمعية، تعديل القوانين، مؤسسات وسيطة، حوافز للشركات) تتوافق مع نظرية "العدالة الإصلاحية" التي تركز على إعادة دمج المخطئين في المجتمع بدلاً من مجرد معاقبتهم.

اقتراحاته لدور المؤسسات الاجتماعية تعكس أهمية "رأس المال الاجتماعي المؤسسي" الذي طوره بوتنام (2000)، والذي يشير إلى أهمية الشبكات الاجتماعية والمؤسسية في تسهيل الاندماج وتقليل العود للجريمة.

خلاصة التحليل:

تظهر مقابلة المبحوث بوضوح التفاعل المعقد بين عوامل الوصم الاجتماعي والبنية الاجتماعية والاقتصادية والعود للجريمة. هذه العلاقة ليست خطية بسيطة بل هي علاقة جدلية معقدة يتفاعل فيها الفرد مع المجتمع، مما يخلق إما دوائر مفرغة من التهميش والإقصاء تؤدي للعود للجريمة، أو مسارات للاندماج والتأهيل تساعد على الابتعاد عن الجريمة.

تؤكد المقابلة صحة العديد من النظريات السوسيولوجية للجريمة، وخاصة نظريات الوصم والضبط الاجتماعي والفرص المختلفة والضغط الاجتماعي، كما تبرز الحاجة لمقاربة متعددة الأبعاد للتعامل مع قضية العود للجريمة، تأخذ في الاعتبار المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية والمؤسساتية معاً.

2-2- تحليل و تفسير المقابلة الثانية: المقابلة تتناول حالة رجل يبلغ من العمر 48 عاماً، حاصل على ليسانس في العلوم التجارية، مطلق ولديه ابنة، يعمل كعامل يومي بعد خروجه من السجن. ارتكب جريمة التعدي على العرض، مما وضعه في موقع الوصم

المجتمعي المشدد، خاصة بالنظر إلى طبيعة الجريمة.

تظهر المقابلة بوضوح ما أسماه غوفمان "الهوية المتضررةSpoiled Identity) ، حيث تحولت هوية المبحوث الاجتماعية بشكل جذري: "قبل السجن كنت شخصاً محترماً، لي مكانتي الاجتماعية... بعد السجن، أصبحت منبوذاً" ،"قبل السجن كانت لي هوية واضحة: محاسب ناجح، أب، زوج وابن بار. الآن لا أدري من أنا. فقدت كل الأدوار الاجتماعية التي كانت تعرّفني". هذا التحول يعكس الانتقال مما أسماه غوفمان "الهوية الاجتماعية الافتراضية" (شخص عادي) إلى "الهوية الاجتماعية الفعلية" (شخص موصوم) بعد اكتشاف صفة الوصم (السجين السابق).

يستخدم المبحوث عدة استراتيجيات لإدارة الوصم كما حددها غوفمان: **التستر :(Passing)** "أتجنب التعارف العميق خوفاً من اكتشاف ماضي"، "أضطر للكذب أو اختلاق قصص بديلة عن الفترة التي قضيتها في السجن". **الانسحاب الاجتماعي" :(Withdrawal)** تعلمت الانسحاب بصمت"، "في الحي الجديد، أحاول الحفاظ على مسافة من الجميع".

محاولاته لتحسين نفسه مهنياً: "أطور مهاراتي في البناء وأتعلم مهنة النجارة" تجسد المقابلة مفهوم "الانحراف الثانوي" الذي طوره لمرت، حيث أدى رد فعل المجتمع تجاه الجريمة (الانحراف الأولي) إلى تشكيل هوية جديدة للمبحوث: "غيرتني تماماً. أصبحت شخصاً آخر، انطوائياً، دائم التوجس والقلق"، "أرى نفسي كشخص غير مرغوب فيه، منبوذ، فاقد للقيمة الاجتماعية".

تتجلى مراحل "الدراما الاجتماعية للانحراف" التي وصفها لمرت في تجربة المبحوث:-

ـ **الفعل الانحرافي:** جريمة التعدي على العرض

ـــ **العقاب الرسمي:** السجن

ـــ **الوصم المجتمعي**: كانت مدمرة. نوع جريمتي جعل الناس تنظر إلي نظرة مختلفة تماماً

ـــ **العزلة الاجتماعية** : قضيت العيد الماضي وحيداً في غرفتي

ـــ **تبني هوية المنحرف :** أشعر دائماً أنني مراقب وأن الجميع يعرف ماضي المبحوث يدرك آلية "النبوءة ذاتية التحقق" التي تدفع السجناء السابقين للعودة للجريمة: "المجتمع حكم عليه بالإعدام الاجتماعي للأبد، فلماذا يحاول الالتزام بقواعده؟" "أعرف أشخاصاً عادوا للسجن، وقالوا لي إنهم يشعرون براحة أكبر داخله لأن المجتمع هناك أقل قسوة من المجتمع خارجه". يواجه المبحوث ما يمكن تسميته "الوصم المضاعف"، فهو موصوم لكونه سجين سابق (وصم عام) ومرتكب جريمة جنسية (وصم خاص مشدد) "المشكلة مضاعفة في حالتي، أولاً كوني سجيناً سابقاً، وثانياً نوع القضية تحديداً".

أظهرت المقابلة آثار الوصم على تفكك الدوائر الاجتماعية للمبحوث: "عائلتي نفسها انقسمت ،إخوتي الذكور قاطعوني تماماً". "زوجتي طلبت الطلاق... ومنعتني من رؤية ابنتي". "الجيران في منطقتي القديمة كانوا يطردونني إذا رأوني في الشارع". "الأصدقاء اختفوا"، هذا التفكك يؤدي إلى ما يُعرف سوسيولوجياً بـ "الموت الاجتماعي(Social Death) "، حيث يفقد الفرد وجوده الاجتماعي الفعلي. من أبرز آثار الوصم الحرمان الاقتصادي والإقصاء من سوق العمل "حاولت العمل بشهادتي الجامعية لكن دون جدوى "،"أضطر الآن للعمل في مهن لا تتطلب أوراقاً رسمية، وبأجور متدنية جداً لأن أصحاب العمل يستغلون وضعي"،"الشهادة الجنائية تغلق كل الأبواب"، هذا الحرمان الاقتصادي يشكل حلقة مفرغة، حيث يعزز العزلة الاجتماعية ويزيد احتمالية العودة للجريمة.

يظهر في المقابلة ما يسمى بـ "استبطان الوصم" حيث يتبنى الموصوم الصورة السلبية التي يعكسها المجتمع: أخاف التعامل مع الناس. أتجنب النظر في عيون الآخرين خوفاً من أن أرى الاحتقار فيها"،"أشعر دائماً أنني مراقب وأن الجميع يعرف ماضي".

يسعى المبحوث للاندماج في مجتمعات بديلة يمكن أن تقبله: "بدأت مؤخراً أحضر دروساً في أحد المساجد البعيدة، وأشعر هناك ببعض السكينة". يحاول المبحوث بناء هوية مهنية جديدة: " أطور مهاراتي في البناء وأتعلم مهنة النجارة أيضاً" "على المدى البعيد أطمح لفتح ورشة صغيرة خاصة بي"الانتقال المكاني كاستراتيجية للهروب من الوصم: "كان علي أن أنتقل لمكان لا يعرفني فيه أحد" "أفكر في الانتقال لمدينة أخرى بعيدة حيث يمكنني بدء حياة جديدة تماماً".

تكشف المقابلة عن غياب الآليات المؤسساتية لإعادة إدماج السجناء في المجتمع: "المؤسسات الحكومية يجب أن توفر برامج تأهيل حقيقية للسجناء"، "إنشاء مؤسسات متخصصة في تأهيل ودمج المسجونين في المجتمع" "وأهم شيء هو إيجاد مؤسسات وسيطة تساعد السجناء السابقين على التأقلم والاندماج بدلاً من تركهم يواجهون المجتمع وحدهم".

تبرز المقابلة العلاقة الجدلية بين الوصم الاجتماعي واحتمالية العودة للجريمة: "الحاجة المادية أولاً عندما تنغلق كل أبواب الرزق الحلال"، "اليأس والإحباط ثانياً عندما يشعر الشخص أنه مهما فعل لن تتغير نظرة المجتمع له"، "فقدان الروابط الاجتماعية السليمة وتكوين صداقات مع أشخاص منحرفين بالضرورة، لأنهم الوحيدون الذين يقبلونه". هذه العوامل تشكل ما يمكن تسميته "الحلقة المفرغة للإقصاء الاجتماعي"، حيث يؤدي الإقصاء إلى عوامل تزيد احتمالية العودة للجريمة.

خلاصة التحليل:

تقدم هذه المقابلة صورة عميقة عن تجربة الوصم الاجتماعي للسجناء السابقين، وتبرز التفاعل بين ثلاثة مستويات من الوصم:

ـ **المستوى المجتمعي:** التمثلات الاجتماعية والثقافية السلبية حول السجناء

ـ **المستوى المؤسساتي:** ممارسات الإقصاء في مجالات العمل والسكن والخدمات

ـ **المستوى التفاعلي:** خبرات الرفض والتمييز في العلاقات اليومية.

تُظهر المقابلة أيضاً كيف يتحول الوصم من مجرد "وصف" للفعل إلى "تعريف" للشخص بأكمله، مما يعكس تماماً نظريات غوفمان ولمرت حول تأثير الوصم في تشكيل الهوية الاجتماعية. تبرز الحاجة الماسة لسياسات وبرامج مؤسساتية تخفف من آثار الوصم وتسهل إعادة إدماج السجناء السابقين في المجتمع، وتكسر دائرة العزلة والإقصاء التي قد تدفعهم للعودة للجريمة.

2ـ3ـ تحليل و تفسير المقابلة الثالثة : تُظهر حالة المبحوث نموذجاً واضحاً لما أسماه إرفنغ غوفمان "الوصم الاجتماعيل (stigma) حيث تم إختزال هويته الكاملة في صفة واحدة (سلوكه الجنسي المثلي) وتجاهل جميع إنجازاته وسماته الأخرى. هذا الوصم أدى إلى ما يسميه غوفمان "الهوية المشوهة (Spoiled Identity) "التي تحولت من "مهندس ناجح" إلى "منحرف" في نظر المجتمع. نلاحظ في المقابلة آليات الوصم المختلفة التي واجهها المبحوث: الإقصاء الاجتماعي منعه من حضور زفاف ابنة أخيه، التمييز المؤسسي رفض التوظيف، القطيعة العائلية أخوه الأكبر اعتبره متوفى، التهميش الاقتصادي اضطراره للعمل المستقل، الوصم الثانوي منعه من رؤية ابنته. يُظهر المبحوث ما أسماه روبرت ميرتون

"التكيف الابتكاري(Innovation) "حيث عدّل أهدافه ووسائله للتعايش مع الواقع الجديد من خلال: إعادة تعريف الذات (رفضه لتعريف نفسه كمذنب واختياره لهوية بديلة)، الانسحاب الانتقائي (اختياره الابتعاد عن المجتمع التقليدي وبناء مجتمع صغير خاص)، الاستقلالية الاقتصادية: (تحوله للعمل المستقل عبر الإنترنت كاستراتيجية لتجاوز التمييز)، بناء شبكات دعم بديلة: (المجموعات الإلكترونية والمنتديات كبدائل للدوائر الاجتماعية التقليدية) هذه الممارسات من طرف المجتمع كانت لها آثار نفسية و إجتماعية تجلت في الشعور بالاغتراب عن المجتمع الأصلي، فقدان الثقة في الآخرين والميل للعزلة، الاكتئاب والأفكار الانتحارية، تبني (هوية هامشية) كاستراتيجية للتكيف، (تطوير الجلد السميك) كآلية دفاعية نفسية. تؤكد الحالة فرضية نظرية الوصم لإدوين ليمرت حول (Secondary Deviance) التجريم الثانويحيث يصبح الوصم نفسه سبباً للسلوك المنحرف وليس نتيجة له. يظهر هذا في إقرار المبحوث أن الرفض الاجتماعي يصنع دائرة مغلقة من اليأس وأن الأبواب غير المشروعة تصبح الوحيدة المتاحة.

العوامل التي حددها المبحوث للعودة للجريمة تتوافق مع نظرية روبرت أغنيو حول (الضغط الاجتماعي)(Strain Theory): العزلة الاجتماعية، البطالة والضائقة المالية، الشعور بالظلم وغياب العدالة، غياب الدعم النفسي والاجتماعي مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي.

تظهر المقابلة فشل مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي (العائلة، العمل، المجتمع المحلي) في احتواء المبحوث بعد خروجه من السجن مع استثناء جزئي للأم والأخت الصغرى. هذا يؤكد أطروحة دوركايم حول (الأنومي) أو حالة اللامعيارية التي يعيشها الفرد عندما تنهار الروابط الاجتماعية التقليدية.

وكانت الحلول المقترحة من المبحوث تعكس رؤية تكاملية تشمل: تغيير المواقف الفردية من خلال التوعية والتثقيف، تفعيل دور المؤسسات الوسيطة (الجمعيات و المراكز التأهيلية)، تغيير البنى القانونية والثقافية والاقتصادية التي تكرس التمييز، هذه الرؤية تتوافق مع النظرية النقدية التي ترى أن المشكلة ليست في الفرد المنحرف فقط، بل في البنية الاجتماعية التي تنتج الانحراف وتديمه.

خلاصة التحليل:

تقدم هذه الحالة صورة متكاملة عن آليات الوصم الاجتماعي وتأثيراته على الفرد، مع إظهار العلاقة الجدلية بين الوصم والانحراف في إطار دائرة مغلقة. التحدي الأكبر هو كسر هذه الدائرة من خلال مقاربة شاملة تجمع بين التدخل الفردي والمؤسساتي والمجتمعي، مع إعادة النظر في المفاهيم المتعلقة بالعقاب والإصلاح والإدماج الاجتماعي.

2-4- تحليل و تفسير المقابلة الرابعة: تكشف هذه المقابلة عن الآثار العميقة للوصم الاجتماعي على الأفراد بعد خروجهم من السجن، وعلاقة هذا الوصم بظاهرة العود للجريمة. من خلال تحليل إجابات المبحوث البالغ من العمر 29 عاماً، يمكن استنباط عدة أبعاد سوسيولوجية تعكس ديناميكيات الإقصاء والرفض الاجتماعي التي يواجهها السجناء السابقون. تظهر إجابات المبحوث كيف يُستخدم الوصم كآلية للضبط الاجتماعي، حيث يقول: "معظم الناس في الحي غيروا تعاملهم معي. بعضهم يتجنبني تماماً، وآخرون يتهامسون عندما أمر". هذا الوصم يمثل ما وصفه "إرفينج جوفمان" بالهوية المشوهة، حيث تتحول صفة واحدة (ارتكاب جريمة سابقة) إلى وصمة تعمم على كامل شخصية الفرد وتصبح محدداً أساسياً لهويته الاجتماعية.

يكشف التحليل عن تآكل رأس المال الاجتماعي للمبحوث بعد خروجه من السجن، حيث يقول: "تقلصت علاقاتي بشكل كبير. معظم أصدقائي السابقين تخلوا عني، وأصبح لدي فقط 2-3 أصدقاء ممن بقوا مخلصين. هذا التآكل في شبكة العلاقات الاجتماعية يحد من الموارد المتاحة للمبحوث للاندماج مجدداً في المجتمع، مما يجعل عملية إعادة الإدماج أكثر صعوبة.

تبرز إجابات المبحوث إشكالية النبذ المؤسساتي، خاصة في سوق العمل، حيث يقول: "قدمت طلبات عمل في عدة أماكن وكنت أُرفض بمجرد معرفتهم بسجلي الجنائي". هذا يعكس ما أسماه روبرت ميرتون بـ"حالة الانومي" حيث يواجه الفرد تناقضاً بين الأهداف الثقافية المشروعة (العمل الشريف والاندماج) والوسائل المؤسساتية المتاحة لتحقيقها (فرص العمل)، مما قد يدفعه نحو استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق هذه الأهداف. تعكس المقابلة عملية إعادة تشكيل الهوية الذاتية للمبحوث في ضوء الوصم الاجتماعي، حيث يقول: "أصبحت أرى نفسي كشخص منبوذ، وكأنني أحمل وصمة لا تُمحى". هذا يشير إلى ما يعرف سوسيولوجياً بتبني "الهوية الثانوية" أو "المرآة الاجتماعية"، حيث يبدأ الفرد في رؤية نفسه من خلال نظرة المجتمع له، مما يؤدي إلى استدخال الوصمة كجزء من مفهومه لذاته.

تبرز المقابلة العلاقة الجدلية بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة. يقول المبحوث: "عندما يشعر الشخص أنه مهما فعل لن يُقبل في المجتمع، يفقد الحافز للالتزام بقواعده". هذا يتوافق مع نظرية الوصم لـ"هوارد بيكر" التي ترى أن تصنيف شخص ما كمنحرف يخلق توقعات اجتماعية تدفعه للتصرف وفقاً لهذا التصنيف، مما يشكل حلقة مفرغة من الانحراف الثانوي.

تكشف إجابات المبحوث عن ثلاثة تحديات رئيسية لإعادة الإدماج:

ـ التحدي الاقتصادي: الضغط الاقتصادي هو التحدي الأكبر. عندما لا تجد عملاً ثابتاً وعليك

إعالة أسرة، يصبح الأمر صعباً."

ـ التحدي الاجتماعي: اتصال بعض الأصدقاء القدامى محاولين إقناعي بالعودة للطريق السهل.

ـ التحدي النفسي: مقاومة اليأس الذي يتسلل إليّ عندما أواجه الرفض المتكرر من المجتمع.

هذه التحديات المتداخلة تعكس تعقيد عملية إعادة الإدماج وضرورة تبني مقاربة شمولية لمعالجتها.

يبرز التحليل أهمية الدعم الاجتماعي كعامل وقائي ضد العود للجريمة. يذكر المبحوث: "ما منعني من العودة للجريمة هو خوفي من خذلان والدتي مرة أخرى". هذا يتوافق مع نظرية "التعلق الاجتماعي" لهيرشي التي ترى أن الروابط العاطفية القوية مع الأشخاص والمؤسسات تشكل عوامل حماية ضد السلوك الإجرامي.

يطور المبحوث استراتيجيات متعددة للتكيف مع الوصم الاجتماعي:

ـ إخفاء الهوية: أصبحت أخفي هذا الجزء من حياتي قدر الإمكان عند التعرف على أشخاص جدد.

ـ الانسحاب الاجتماعي: أحاول الانسحاب بهدوء من المواقف المحرجة."

ـ التجنب المكاني: أصبحت أتجنب الأماكن العامة والمناسبات الاجتماعية."

ـ البحث عن بيئات بديلة: أفكر في الانتقال إلى مدينة أخرى حيث لا يعرفني أحد، لأبدأ من الصفر."

هذه الاستراتيجيات تعكس ما يسميه ميشيل دو سيرتو بـ "تكتيكات المقاومة اليومية" التي يستخدمها الأفراد المهمشون للتعامل مع أوضاعهم.

تشير اقتراحات المبحوث إلى ضرورة تبني مقاربة إصلاحية بدلاً من المقاربة العقابية في

التعامل مع الجريمة.

يقترح: "برامج التدريب المهني داخل السجون وبعد الخروج منها هي الأهم... برامج إدارة الغضب والتحكم في الانفعالات". هذا يتوافق مع نظريات العدالة الإصلاحية التي تركز على إعادة تأهيل المجرمين وإدماجهم في المجتمع بدلاً من مجرد معاقبتهم.

تكشف المقابلة عن أهمية المؤسسات الوسيطة في عملية إعادة الإدماج. يذكر المبحوث: "المسجد في حينا، حيث وجدت بعض الدعم الروحي والنفسي من إمامه... هناك جمعية خيرية ساعدتني في إيجاد عمل مؤقت". هذا يشير إلى دور المؤسسات المتوسطة بين الفرد والدولة في توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات المهمشة.

خلاصة التحليل:

بناءً على هذا التحليل السوسيولوجي للمقابلة، نستنتج أن الوصم الاجتماعي للسجناء السابقين لا يمثل فقط تحدياً فردياً، بل هو نتاج لبنى اجتماعية ومؤسساتية تعيد إنتاج التهميشوالإقصاء. العلاقة بين الوصم والعود للجريمة تعكس فشل المجتمع في توفير آليات فعالة لإعادة الإدماج الاجتماعي، مما يجعل كسر حلقة الجريمة أمراً صعباً على المستوى الفردي. تبرز الحاجة إلى مقاربة شاملة تعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لإعادة الإدماج، وتعيد النظر في الأطر الثقافية والمؤسساتية التي تنتج الوصم وتديمه.

2-5- تحليل و تفسير المقابلة الخامسة: تكشف المقابلة مع المبحوث بأنه مدرس سابق محكوم في قضية تسريب امتحانات عن ديناميكيات عميقة للوصم الاجتماعي وآثاره على عملية إعادة الاندماج. وفقاً لنظرية الوصم لإيرفينغ غوفمان، نلاحظ تحولاً دراماتيكياً في هوية المبحوث الاجتماعية ما يسميه غوفمان تدمير الهوية (Spoiled Identiy) حيث انتقل من

مكانة اجتماعية محترمة ومرموقة كمدرس إلى هوية موصومة بصفة "المجرم" أو "المدرس الفاسد". يتجلى هذا في تصريحات المبحوث: "شعرت أن صورتي السابقة كمعلم محترم تلاشت تماماً و حلت محلها صورة المجرم و قبل السجن كنت أحظى باحترام كبير في المجتمع كنت أستاذ مرموق يُستشار في أمور تعليم الأبناء و يُدعى للمناسبات. هذا التحول يتناسب تماماً مع مفهوم السمة المخزية (Stigma) عند غوفمان حيث تحول المبحوث من "شخص عادي" إلى "شخص مشوه اجتماعياً. يكشف المبحوث عن آلية التقلص الاجتماعي الناتجة عن الوصم: "تقلصت العلاقات بشكل كبير جداً. كان لدي عشرات الأصدقاء والمعارف فأصبح لدي ثلاثة أو أربعة أشخاص فقط استمروا في علاقتهم معي". هذا يعكس مفهوم "الانكماش الاجتماعي (Social Withdrawal) الذي يحدث كاستجابة للوصم، حيث تتقلص شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد الموصوم. كما أن عبارة المبحوث أصبحنا كعائلة أكثر انعزالاً عن المجتمع تشير إلى امتداد الوصم للدائرة العائلية و هو ما يُعرف في علم الاجتماع بـ الوصم بالانتساب (Courtesy Stigma) حيث يمتد التمييز ليشمل المقربين من الشخص الموصوم.

يظهر في المقابلة بوضوح تأثير "نظرة المرآة (Looking-glass Self) "التي طرحها تشارلز كولي حيث أصبح المبحوث يرى نفسه جزئياً من خلال نظرة المجتمع له: "أصبحت أرى نفسي من خلال عيون المجتمع - كشخص مشبوه أو غير موثوق به. أحياناً أشك في قيمتي وقدراتي. هذا يتوافق مع نظرية الهوية المشوهة (Spoiled Identity) حيث يستدخل الفرد الوصم ويبدأ في تبني التصورات السلبية التي يعكسها عليه المجتمع مما يؤثر سلباً على ثقته بنفسه وقدرته على الاندماج.

الحرمان الاقتصادي كأثر للوصم. يبرز في المقابلة بشكل واضح العلاقة بين الوصم الاجتماعي و الحرمان الاقتصادي. فقد تحول المبحوث من مدرس ذي مكانة اجتماعية واقتصادية محترمة إلى شخص يعمل في محل مكتبة بدخل محدود: "الآن نحن في المستوى المتوسط المنخفض. دخلنا انخفض كثيراً و أصبح الوضع صعباً خاصة مع مصاريف الجامعة لأبنائي". هذا يتوافق مع نظرية روبرت ميرتون حول نقص الفرص المشروعة (Legitimate Opportunity Theory)، حيث يواجه الأفراد الموصومون حرماناً من الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المجتمعية كالوظيفة المحترمة والدخل المناسب.

تكشف المقابلة عن مجموعة من استراتيجيات التكيف التي طورها المبحوث للتعامل مع الوصم

ـ استراتيجية الهروب الجغرافي" **:** حاولت بناء حياة جديدة في منطقة مختلفة حيث لا يعرفني كثيرون" و"انتقلنا إليه حي جديد بعد القضية لأننا لم نستطع مواجهة الجيران في الحي القديم. هذا يتوافق مع استراتيجية الانسحاب المكاني (Spatial Withdrawal) كآلية للتكيف مع الوصم.

آلية التعويض الاجتماعي**:**وجدت راحة في الانخراط في أعمال تطوعية مع جمعية محلية و أشارك في الأنشطة الدينية والاجتماعية في المسجدهذه تمثل استراتيجية التعويض (Compensation)

حيث يحاول الفرد بناء هوية إيجابية بديلة من خلال المساهمات الاجتماعية الإيجابية.

آلية إعادة التأهيل الذاتي : أركز على تطوير مهاراتي المهنية في مجال تجارة الكتب و أخطط لتوسيع نشاطي التجاري ليشمل مركزاً تعليمياً صغيراً. يبرز في المقابلة بشكل واضح أهمية "الآخر الداعم (Supportive Other)" كعامل حماية من العودة للجريمة. يظهر هذا في عبارات المبحوث: "زوجتي وأطفالي كانوا سندي الحقيقي" و"دعم بعض الأصدقاء الذين آمنوا

بي" و"الإمام في المسجد الذي شجعني على المشاركة". هذا يتوافق مع نظرية "الروابط الاجتماعي (Social Bonding Theory) لهيرشي التي تؤكد أن قوة الروابط الاجتماعية الإيجابية تعمل كعامل وقاية من السلوك الإجرامي.

تظهر المقابلة تناقضاً عميقاً بين النموذج المؤسساتي للإصلاح والواقع الاجتماعي. فبينما يفترض النظام الجزائي أن العقوبة تؤدي إلى الإصلاح وإعادة الإدماج، يواجه المبحوث واقعاً مجتمعياً يرفض التخلي عن الوصم: رغم أنني كنت أعتبر نفسي ناجحاً ومحترماً قبل القضية وإذا كان سيعامل كمجرم في كل الأحوال فلماذا يتعب نفسه في محاولة إثبات العكس؟ هذا يتوافق مع مفهوم "التناقض المؤسساتي (Institutional Paradox) "الذي تطرحه النظريات النقدية.

تكشف المقابلة عن الآثار النفسية والاجتماعية العميقة للوصم: أعاني من أرق وقلق مستمر وأتناول أدوية للاكتئاب. الشعور الدائم بأنك أو موصوم يستنزف طاقتك النفسية والمخاوف التي تراودك عند تعاملك مع الآخرين. هذا يتوافق مع مفهوم الضغط الناتج عن الوصم (Stigma-Related Stress) الذي طوره مبير وآخرون و الذي يشير إلى حالة الضغط النفسي المزمن الناتج عن التعرض المستمر للوصم والتمييز.

يقدم المبحوث تحليلاً دقيقاً للعلاقة بين الوصم والعودة للجريمة: بالتأكيد. عندما يجد الإنسان كل الأبواب مغلقة أمامه و يعامل كمجرم مهما حاول التغيير فإنه قد يستسلم لهذه النظرة ويعود للجريمة. هذا يتوافق مع نظرية الوصم الثانوي (Secondary Deviance) لإدوين ليمرت التي تفترض أن الوصم الاجتماعي قد يؤدي إلى تبني الفرد للهوية الإجرامية كاستجابة للرفض المجتمعي. كما يتوافق مع (Self-fulfilling Prophecy) نظرية التوقعات

المحققة لذاتها حيث تؤدي توقعات المجتمع السلبية إلى سلوكيات تؤكد هذه التوقعات. تتوافق اقتراحات المبحوث لتحسين عملية إعادة الإدماج مع نظريات إعادة الإدماج الاجتماعي الحديثة خاصة نموذج العدالة الإصلاحية (Restorative Justice): إنشاء جمعيات أهلية تدعم المسجونين السابقين وتوفير قروض ميسرة للمسجونين السابقين لبدء مشاريع صغيرة وتقديم استشارات نفسية واجتماعية مستمرة . هذه الاقتراحات تعكس فهماً عميقاً للعوائق البنيوية التي تواجه إعادة الإدماج وتتماشى مع النموذج المتكامل للدعم الذي تطرحه النظريات المعاصرة. المقابلة تكشف عن الترابط المعقد بين الأبعاد الاقتصادية والثقافية للوصم. فمن ناحية يواجه المبحوث حرماناً اقتصادياً واضحاً: أكبر تحدٍ هو الوضع الاقتصادي - صعوبة تحقيق دخل كافٍ لتلبية احتياجات الأسرة بالطرق المشروعة ومن ناحية أخرى يواجه رفضاً ثقافياً عميقاً: كانت هناك لحظات ضعف فكرت فيها بالعودة خاصة في الأشهر الأولى بعد خروجي من السجن. كنت أواجه رفضاً في كل مكان. هذا يتوافق مع تحليل بورديو للتقاطع بين رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث يمكن أن يؤدي فقدان أحد أشكال رأس المال إلى تدهور في الأشكال الأخرى.

تكشف المقابلة عن امتداد آثار الوصم للجيل التالي: أما الأطفال فقد عانوا في مدارسهم من تعليقات زملائهم خصوصاً ابني الأصغر و أخشى أيضاً أن يتأثر أبنائي سلباً بسمعتي. هذا يتوافق مع مفهوم (Intergenerational Transmission of Stigma) انتقال الوصم عبر الأجيال الذي يشير إلى كيفية انتقال تأثيرات الوصم من الآباء إلى الأبناء.

خلاصةالتحليل:

من خلال هذا التحليل السوسيولوجي يتضح أن تجربة المبحوث تعكس بوضوح الطبيعة

المعقدة والمتعددة الأبعاد للوصم الاجتماعي وتأثيره على مسارات العودة للجريمة. الوصم لا يقتصر على مجرد نظرة سلبية بل يمثل نظاماً متكاملاً من الحرمان الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي والتأثير النفسي، مما يشكل تحدياً حقيقياً لسياسات إعادة الإدماج. كما تكشف الاستراتيجيات التي طورها المبحوث للتكيف عن قدرة الأفراد على مقاومة آثار الوصم خاصة في وجود آليات دعم اجتماعي فعالة مما يؤكد أهمية تطوير سياسات وممارسات تدعم عملية إعادة الإدماج بشكل شامل ومتكامل.

2-6- تحليل و تفسير المقابلة السادسة: يقدم هذا التحليل قراءة سوسيولوجية لمقابلة أجريت مع سجين سابق (37 سنة) أدين بتهمة استهلاك المخدرات، بهدف فهم آليات الوصم الاجتماعي وتأثيراتها على إعادة الاندماج وعلاقتها بظاهرة العود للجريمة. يستند التحليل على نظريات علم اجتماع الجريمة والانحراف، مع التركيز على مفهوم الوصم الاجتماعي والتفاعل بين الفرد والمجتمع في مرحلة ما بعد السجن.

يتضح من بيانات المقابلة أن المبحوث ينتمي إلى شريحة اجتماعية متدنية إلى متوسطة، مع مستوى تعليمي محدود (الثانوية العامة فقط)، ومهنة غير مستقرة (عمل متقطع في النجارة)، وسكن في حي شعبي. هذه المؤشرات تعكس ما تؤكده الدراسات السوسيولوجية حول الارتباط بين الهشاشة الاجتماعية، الاقتصادية وإشكالية إعادة الاندماج بعد السجن. فحسب نظرية "الفرص المتكافئة" لروبرت ميرتون، فإن المجتمع يضع أهدافاً ثقافية (كالنجاح المادي) دون أن يوفر للجميع وسائل مشروعة لتحقيقها، مما يدفع بعض الفئات نحو السلوك المنحرف.

يتضح من إجابات المبحوث ("أشعر بنظرات الشك والريبة... البعض يتجنب الحديث معي") وجود عملية نبذ اجتماعي واضحة، تتفق مع نظرية الوصم لهوارد بيكر التي ترى أن المجتمع

يضفي صفة "المنحرف" على الفرد حتى بعد انتهاء سلوكه المنحرف. فقد أشار المبحوث إلى "حاجز غير مرئي" بينه وبين الآخرين وأن "الجميع يعرف ماضيي ويحكم علي بناءً عليه"، مما يمثل ما يسميه إرفينغ غوفمان بـ"الهوية المشوهة" التي تصبح العدسة الوحيدة التي يُرى من خلالها.

تظهر المقابلة بوضوح التمييز المؤسساتي الذي يواجهه السجين السابق، خاصة في مجالات:

العمل: "معظم أصحاب العمل يطلبون شهادة عدم محكومية".

التعليم: "رفضت مدرسة تسجيل ابني عندما علموا بأن والده سجين سابق"

السكن: "رفض المالك بمجرد أن عرف أنني كنت في السجن".

هذا يعكس ما يسميه علماء الاجتماع بـ"العقوبة المستمرة" التي تتجاوز مدة السجن الفعلية لتصبح وصمة دائمة، وهي ظاهرة وثقها جون برايثويت في دراساته حول الوصم التكاملي مقابل الوصم الإقصائي.

يبرز في إجابات المبحوث استبطان للوصم وتأثره بنظرة المجتمع له ("أشعر أحياناً كأنني شخص من الدرجة الثانية"). هذا ما يسميه تشارلز كولي بـ"الذات المرآتية"، حيث يرى الفرد نفسه من خلال نظرة الآخرين إليه. قول المبحوث "أحياناً أشعر أنني غير مستحق للفرصة الثانية" يعكس عملية استدخال الوصمة وتحولها إلى جزء من هويته الذاتية.

يلجأ المبحوث للعزلة كاستراتيجية تكيف: "تقلصت دائرة معارفي بشكل كبير... أصبحت أتجنب المناسبات الاجتماعية الكبيرة". هذا يتوافق مع نظرية التكيف الاجتماعي لروبرت ميرتون، حيث يمثل الانسحاب أحد أشكال التكيف مع الضغوط الاجتماعية.

يعبر المبحوث عن تناقض واضح: "نعم أشعر بالقدرة على بناء حياة جديدة لأنني أملك

الإرادة... لكن لا، لأن العوائق الاجتماعية كبيرة جداً". هذا يعكس ما تصفه النظريات التفاعلية بصراع الفرد بين هويته الشخصية الجديدة وهويته الاجتماعية المفروضة عليه، وهو ما يخلق حالة من الاغتراب الاجتماعي. يؤكد المبحوث أن "عندما يخرج الشخص ويجد كل الأبواب مغلقة أمامه، ويُعامل كمجرم مهما فعل، تصبح العودة للجريمة هي الخيار الأسهل". هذا يتفق مع نظرية الوصم لإدوين ليمرت التي ترى أن الوصم الأولي قد يؤدي إلى انحراف ثانوي عندما يتبنى الفرد الهوية المنحرفة المنسوبة إليه.

حدد المبحوث بدقة العوامل التي تدفع السجناء السابقين للعودة للجريمة:

ـ العوامل الاقتصادية: "البطالة وصعوبة إيجاد مصدر رزق شريف"

ـ العوامل الاجتماعية: "العزلة الاجتماعية والشعور بالنبذ"

ـ العوامل النفسية: "الإحباط واليأس من تغيير النظرة المجتمعية"

ـ العوامل البيئة: "وجود بيئة محيطة مشجعة على الجريمة"

هذا التقسيم يتوافق مع النظرية التكاملية في تفسير الجريمة التي تدمج العوامل البنيوية والنفسية والاجتماعية. تبرز المقابلة أيضاً عوامل الوقاية التي تحول دون العودة للجريمة:

ـ الدعم الأسري: "زوجتي هي المصدر الأول للدعم، لولاها لما استطعت الصمود"

ـ فرص العمل: "صاحب العمل الحالي الذي أعطاني فرصة"

ـ الإيمان: "الإيمان والصلاة يساعداننني على تجاوز اللحظات الصعبة"

هذه العوامل تتفق مع نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي التي ترى أن الروابط الاجتماعية القوية تحد من السلوك المنحرف.

يتبنى المبحوث استراتيجيات متعددة للتعامل مع الوصم، منها: إخفاء الماضي: "ألجأ للكذب

وإخفاء حقيقة ماضيي"، الانسحاب: "أتجنب المواقف التي قد أتعرض فيها للرفض"، إثبات الذات بالأفعال: "أحاول إثبات نفسي بالعمل الجاد والسلوك الحسن"، هذه الاستراتيجيات تتفق مع ما قدمه إرفينغ غوفمان حول إدارة الهوية المشوهة. يلجأ المبحوث لمصادر دعم بديلة عن المجتمع الأوسع: الدعم العائلي: "زوجتي... بعض أفراد عائلتي، خاصة والدتي وأخي الأصغر"، شبكة علاقات محدودة: "قلة من الأصدقاء القدامى الذين وقفوا معي"، الدعم الروحي: "الإيمان والصلاة"، هذا يعكس نظرية رأس المال الاجتماعي لبورديو، حيث يعتمد الفرد على شبكة علاقاته المتبقية لتعويض ما فقده من اعتبار اجتماعي.

يقترح المبحوث استراتيجيات فردية للتغلب على الوصم: الاستقلال الاقتصادي: "أخطط لبدء مشروع صغير خاص بي" ، تغيير البيئة: "الانتقال لمنطقة جديدة حيث لا يعرف أحد ماضيي"، مساعدة الآخرين: "الانضمام إلى مؤسسة أو جمعية تساعد المدمنين السابقين".

يقدم المبحوث رؤية متكاملة للإصلاح المجتمعي: تغيير الثقافة المجتمعية: "تغيير جذري في نظرته للسجناء السابقين"، الإصلاح القانوني: "سن قوانين تمنع التمييز في التوظيف"، الدعم المؤسساتي: "توفير برامج تأهيل وتدريب حقيقية" و"توفير قروض ميسرة لبدء مشاريع"، التوعية المجتمعية: "من خلال وسائل الإعلام والخطاب الديني". هذه الرؤية تتفق مع النظريات الإصلاحية في علم اجتماع الجريمة التي ترى ضرورة التدخل على المستويين الفردي والبنيوي.

خلاصة التحليل:

تكشف هذه المقابلة عن العلاقة الدائرية بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة. يمكن تلخيص النتائج الأساسية في: تظهر المقابلة التفاعل المعقد بين العوامل البنيوية (الرفض المؤسساتي،

البطالة، غياب الدعم) والعوامل الفردية (محاولات التكيف، استراتيجيات إدارة الوصم)، يتأثر مفهوم المبحوث لذاته بشكل مباشر بنظرة المجتمع إليه مما يخلق دائرة من الشك بالذات والعزلة، يظهر الوصم على المستوى الرمزي (النظرات والمعاملة) والمؤسساتي (الرفض في العمل والسكن) والعلائقي (تقلص شبكة العلاقات)، الفجوة بين تطلعات السجين السابق في الاندماج والفرص المتاحة له فعلياً تمثل عاملاً مهماً في احتمالية العود للجريمة.

بشكل عام، تؤكد المقابلة على ضرورة تبني مقاربة شمولية لإعادة الإدماج الاجتماعي تتجاوز مجرد العقاب إلى استعادة مكانة الفرد في المجتمع وتوفير آليات الدعم المادي والنفسي والاجتماعي، بما يتفق مع نظريات العدالة التصالحية.

2-7- تحليل و تفسير المقابلة السابعة : تُظهر هذه المقابلة العميقة تفاعلاً معقداً بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة لدى مرتكبي جرائم خيانة الأمانة. يمكن تحليل هذه الظاهرة سوسيولوجياً من خلال عدة أبعاد مترابطة تكشف عن ديناميكيات اجتماعية بالغة التعقيد:

يتجلى في خطاب المبحوث ما أسماه إرفنج جوفمان "إدارة الوصمة" كاستراتيجية تكيف، حيث نلاحظ رفضاً متعمداً للتوافق مع المعايير الاجتماعية السائدة كرد فعل دفاعي. هذا الموقف المتمرد يعكس في جوهره نظرية "التسمية" لهوارد بيكر، حيث تؤدي الوصمة إلى تبني هوية مضادة للمجتمع وتُرسخ السلوك المنحرف بدلاً من ردعه.

الجدير بالملاحظة أن المبحوث طور ما يمكن تسميته "ثقافة فرعية مضادة" تمنحه شعوراً بالانتماء والهوية المشتركة مع آخرين عايشوا تجارب مماثلة، وهو ما يتوافق مع نظرية ألبرت كوهين في تشكل الثقافات الفرعية كرد فعل جماعي على الرفض الاجتماعي. هذه الثقافة المضادة تعزز سردية تبرر العودة للسلوك الإجرامي وتضفي عليه طابعاً أخلاقياً بديلاً

("التحايل الذكي" بدلاً من "الجريمة"). كما تبرز في المقابلة إشكالية "الفجوة المؤسساتية" في نظام العدالة، حيث يركز على العقاب دون توفير مسارات حقيقية لإعادة الاندماج، مما يخلق حلقة مفرغة من الإقصاء والعود. يتجلى هذا في صعوبات الحصول على عمل وانقطاع العلاقات الاجتماعية، مما يدفع المبحوث للاعتماد على شبكات بديلة، غالباً ما تكون مرتبطة بأنشطة هامشية أو غير قانونية. نلمس أيضاً تأثير ما سماه روبرت ميرتون "الانحراف الابتكاري" كاستجابة للفجوة بين الأهداف الثقافية (النجاح المادي) والوسائل المشروعة للوصول إليها التي أصبحت محدودة بسبب الوصم. فالمبحوث يسعى لتحقيق النجاح المادي عبر وسائل بديلة حين أُغلقت أمامه المسارات المشروعة. المثير للاهتمام أن المبحوث يمارس نوعاً من "إعادة تعريف الذات" عبر رفض الشعور بالذنب وتبني سردية تحمّل المجتمع مسؤولية العود للجريمة. هذه الاستراتيجية النفسية تمثل آلية دفاعية ضد الوصم، لكنها تعزز أيضاً الانفصال عن المعايير الاجتماعية السائدة مما يزيد احتمالية تكرار السلوك المنحرف.

خلاصة تحليلية:

في النهاية، تكشف المقابلة عن فشل سياسات الدمج الاجتماعي الحالية، وتسلط الضوء على الطبيعة التفاعلية للانحراف بين الفرد والمجتمع. الوصم الاجتماعي هنا لا يعمل كآلية للضبط الاجتماعي، بل كعامل في إعادة إنتاج الانحراف، مما يوجب إعادة النظر في آليات العدالة الانتقالية والتصالحية لكسر هذه الحلقة المفرغة من الإقصاء والعود للجريمة.

2-8- تحليل و تفسير المقابلة الثامنة : يمثل المبحوث نموذجاً للفئات الهشة اجتماعياً واقتصادياً التي تكون أكثر عرضة للتورط في الجريمة. فهو شاب (31 سنة) ذو مستوى تعليمي متوسط (ثانوية عامة)، ينتمي إلى طبقة اقتصادية متوسطة إلى متدنية، ويعيش في

منطقة شعبية. هذه الخصائص تتفق مع نظريات الضغط الاجتماعي لميرتون (Merton) التي تشير إلى أن التفاوت بين الأهداف الثقافية (كالنجاح المادي) ومحدودية الوسائل المشروعة لتحقيقها يمكن أن يدفع الأفراد إلى سلوك منحرف. كما يظهر من إجابة المبحوث أن دافعه للجريمة (سرقة محل تجاري) كان الحاجة المادية لعلاج والدته، مما يعكس نظرية "الاختيار العقلاني" حيث يتم ارتكاب الجريمة بعد تقييم للظروف والحاجات في ظل انعدام البدائل المشروعة. تظهر تجربة المبحوث تفكك العلاقات الأسرية (الطلاق، تجنب معظم أفراد العائلة له)، مع استثناء دعم الأم والأخ الأصغر. هذا يعكس ما يصفه (Claude Dubar) كلود ديبار حول تأثير الوصم على الهوية الاجتماعية المكتسبة داخل الأسرة. قول المبحوث: "زوجتي السابقة رفضت أن أرى ابني بعد خروجي، تخشى أن أؤثر عليه سلبًا" يجسد استبطان الخوف الاجتماعي من "العدوى الاجتماعية" للانحراف.

يعد الحرمان من فرص العمل أحد أبرز مظاهر الوصم الاجتماعي التي تظهر في المقابلة. تجربة المبحوث: "كان كل شيء يسير بشكل جيد حتى سألني المدير عن سبب الفجوة في سيرتي الذاتية. عندما أخبرته بالحقيقة، تغير وجهه" تؤكد نظرية (Erving Goffman) إروفين جوفمان حول "الهوية المشوهة" التي تصبح الواصمة الأساسية للفرد مهما حاول تقديم نفسه بشكل مختلف.

تتجلى تجربة الوصم في المجال العام من خلال تجارب المبحوث مع الجيران والمعارف: "الجيران ينظرون إلي بريبة، وبعضهم يهمس عندما أمر" و"أصحاب المحلات... يتعاملون معي بحذر، لا يتركونني وحيدًا في المحل". هذا يعكس مفهوم "الرقابة الاجتماعية غير الرسمية" التي تمارسها الجماعة على المنحرفين سابقًا، وأيضًا ما تصفه ميشيل فوكو

(Michel Foucault) بـ"المراقبة المستمرة." تظهر المقابلة تأثير الوصم في إعادة تعريف هوية المبحوث كما في قوله: "أشعر أنني مصنف كمجرم إلى الأبد، مهما فعلت. هويتي أصبحت مرتبطة بالسجن، وليس بشخصيتي الحقيقية". هذا يتوافق مع مفهوم "النبوءة المحققة لذاتها (Self-fulfilling prophecy) " حيث يبدأ الفرد في استبطان الصورة الاجتماعية المفروضة عليه والتصرف وفقًا لها. يظهر المبحوث سلوكيات انسحابية واضحة: "أصبحت أتجنب الخروج في أوقات الازدحام، أشعر بالقلق الدائم عندما أكون في أماكن عامة". هذا الانسحاب يمثل استراتيجية تكيفية مع الوصم كما توضح دراسات (Robert Merton) روبرت ميرتون حول استراتيجيات التكيف الفردية مع الضغوط الاجتماعية.

تعبر المقابلة عن قلق وجودي مستمر، كما في قوله: "أخشى أن يكتشفوا ماضيي فجأة ويغيروا معاملتهم لي". هذا الشعور بعدم الأمان المستمر يتفق مع مفهوم "العقاب المستمر" الذي يتجاوز المدة القانونية للعقوبة، بحيث يظل الفرد يدفع ثمن الجريمة حتى بعد انتهاء عقوبته الرسمية.

تكشف المقابلة عن العلاقة الجدلية بين الوصم والعود للجريمة، إذ تشكل عوامل مثل البطالة والرفض الاجتماعي والعزلة آليات دفع قوية نحو الانحراف مجددًا: "عندما تُغلق جميع الأبواب المشروعة، وتشعر أنك مرفوض مهما فعلت، تبدأ تفكر: لماذا أحاول أصلاً؟" تتوافق هذه الرؤية مع نظرية (Subculture of Delinquency) الثقافة الفرعية للانحراف التي طورها ألبرت كوهين(Albert Cohen) ، حيث يميل المنبوذون اجتماعيًا إلى تكوين جماعات بديلة توفر لهم الانتماء والقبول.

رغم الضغوط، تظهر المقابلة عوامل وقائية تحمي من العود للجريمة، وهي تتمثل في: الدعم

الأسري: "والدتي كانت وما زالت الداعم الأكبر لي، لم تتخلَ عني لحظة"، الخوف من تجربة السجن: "ذكرى السجن نفسها مرعبة، لا أريد العودة لذلك المكان"، الدعم المؤسساتي والمجتمعي: "مجموعة دعم أسبوعية للخارجين من السجن، نتشارك تجاربنا"، الإيمان والدعم الروحي: "إمام المسجد القريب الذي يدعمني كثيرًا". هذه العوامل تتفق مع نظرية "الروابط الاجتماعية" التي طورها ترافيس هيرشي(Travis Hirsc) ، والتي تؤكد أن قوة الارتباطات الاجتماعية تحد من احتمال الانحراف.

تكشف المقابلة عن استراتيجيات متنوعة يتبعها المبحوث لمواجهة الوصم والاندماج مجددًا في المجتمع: سعي المبحوث للتعلم واكتساب مهارات جديدة: "التحقت بدورة تدريبية في إصلاح الهواتف لتعلم حرفة جديدة" يمثل استراتيجية لتحسين رأس المال الثقافي والمهاراتي كما يصفه بوردي(Pierre Bourdieu) محاولته للمشاركة في الأنشطة المجتمعية: "العمل التطوعي في حملات النظافة في الحي" تمثل محاولة لإعادة بناء صورته الاجتماعية وتحويل الهوية السلبية إلى إيجابية، سعيه لتكوين علاقات جديدة يعكس محاولة لتأسيس هوية اجتماعية بديلة، بعيدًا عن الوصم المرتبط بالماضي، وهذا ما يسميه علماء الاجتماع "إعادة التنشئة الاجتماعية". (Resocialization) تعكس مقترحات المبحوث للحد من الوصم الاجتماعي رؤية شاملة ومتكاملة تتضمن: دعوته لـ "سن قوانين تمنع التمييز ضد السجناء السابقين في العمل والسكن" تتفق مع نظريات العدالة الانتقالية وحقوق السجناء، اقتراحه "برامج حكومية توفر فرص عمل وتدريب مهني حقيقية" يتوافق مع نظريات الدمج الاجتماعي التي تؤكد أهمية الاندماج الاقتصادي كشرط للاندماج الاجتماعي، اقتراحه "حملات توعية واسعة عبر وسائل الإعلام" يعكس وعيًا بأهمية التصورات الاجتماعية في تشكيل الواقع الاجتماعي كما

تؤكد نظريات التمثيل الاجتماعي، دعوته إلى "التكامل بين المؤسسات، بحيث يجد السجين السابق شبكة دعم متكاملة" تعكس رؤية نظمية تتجاوز الحلول الفردية نحو مقاربة مجتمعية شاملة.

خلاصة تحليلية:

تكشف المقابلة عن الطبيعة المعقدة للوصم الاجتماعي كظاهرة سوسيولوجية متعددة الأبعاد، تؤثر في مجالات الحياة كافة للسجناء السابقين. الطابع الشمولي للوصم يخلق دائرة مغلقة يصعب الخروج منها، إذ يحول دون الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، مما يزيد من احتمالية العود للجريمة. تتجلى العلاقة الجدلية بين "الوصم" و"العود" كعملية ديناميكية وليست علاقة سببية بسيطة. الوصم لا يؤدي حتماً إلى العود للجريمة، بل تتدخل عوامل وسيطة مثل التماسك الأسري، الدعم المؤسساتي، والموارد النفسية والاجتماعية المتاحة للفرد.

أخيرًا، تكشف المقابلة عن أهمية الاستماع لأصوات السجناء السابقين أنفسهم في فهم ظاهرة الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، وفي تطوير سياسات اجتماعية أكثر فاعلية. هذا يتفق مع المقاربات البحثية المعاصرة التي تؤكد على أهمية "المعرفة القائمة على الخبرة (Experiential knowledge) في فهم الظواهر الاجتماعية والتدخل فيها.

2ـ 9ـ تحليل و تفسير المقابلة التاسعة: تقدم مقابلة محمد نموذجاً جلياً للتحديات الهيكلية والنفسية التي يواجهها السجناء السابقون في محاولاتهم لإعادة الاندماج في النسيج الاجتماعي. من منظور سوسيولوجي، تكشف تجربته عن الآليات المعقدة للوصم الاجتماعي وتأثيراته متعددة المستويات. يمكن فهم تجربة محمد من خلال إطار نظرية الوصم التي طورها إرفينغ غوفمان، حيث يتحول الفرد من حالة "العادي" إلى "الموصوم" بشكل لا رجعة فيه. في حالة

محمد، لم يكن السجن مجرد عقوبة محددة المدة، بل تحول إلى هوية دائمة تلاحقه في كل مناحي حياته. نلاحظ كيف تغيرت التفاعلات الاجتماعية اليومية بشكل جذري، من السلام العادي والمعاملات الاقتصادية البسيطة. هذا التحول في مكانته الاجتماعية يتماشى مع ما وصفه هاورد بيكر في كتابه "الغرباء" بعملية "التسمية الاجتماعية" التي تحول الانحراف من فعل مؤقت إلى صفة دائمة للهوية. المثير للاهتمام في حالة محمد هو تدرج الوصم وتجلياته المختلفة عبر الدوائر الاجتماعية. ففي الدائرة العائلية، نلاحظ تفاوتاً واضحاً في استجابات أفراد الأسرة، من الدعم المطلق (الأم) إلى الرفض التام (الأخ الأكبر)، مما يعكس تناقضات المؤسسة الأسرية نفسها في التعامل مع "الانحراف". أما على مستوى الجيران والمعارف، فنلاحظ آليات الإقصاء الرمزي (التهامس، تغيير مسار الحديث) والمادي (منع التفاعل مع الأطفال). وأخيراً، على المستوى المؤسسي، يظهر الإقصاء في أشكال رسمية متعددة كرفض التوظيف والحرمان من الفرص الاقتصادية. ينعكس الوصم الاجتماعي بشكل مباشر على الحالة النفسية لمحمد، موضحاً ما أسماه تشارلز كولي بـ " الذات المرآتية "، حيث يبدأ الفرد بتبني الصورة التي يعكسها المجتمع عنه. يظهر هذا جلياً في عبارات مثل: "أصبحت أرى نفسي كشخص منبوذ" و"أتجنب التواصل البصري المباشر". هذه العملية تمثل ما وصفه جورج هربرت ميد بـ "استدخال الآخر المعمم"، حيث يتبنى الفرد نظرة المجتمع لذاته ويعيد إنتاجها في سلوكياته وتصوراته الذاتية. من منظور بنيوي، تكشف تجربة محمد عن تناقض صارخ في فلسفة العقاب والتأهيل في المجتمع. فمن ناحية، تُفترض النظرة الرسمية أن السجن يؤدي إلى إعادة تأهيل المنحرف وإدماجه ، ومن ناحية أخرى، تضع البنى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية عقبات شبه مستحيلة أمام هذا الإدماج، مما يخلق ما أسماه

روبرتميرتون بـ"التناقض الوظيفي" في المؤسسات الاجتماعية. الحرمان الاقتصادي الذي يعاني منه محمد يمثل حلقة مفرغة من الإقصاء، تتماشى مع نظرية الحرمان النسبي لتيد روبرت غار. فالفجوة بين توقعاته المشروعة (العمل، الاندماج، الاحترام) والواقع المرير تولد مشاعر الإحباط والغضب، التي يمكن أن تدفع نحو سلوكيات انحرافية جديدة. هذه الديناميكية توضح ما أسماه إدوين سذرلاند بـ "الارتباط التفاضلي"، حيث أن رفض المجتمع قد يدفع بالسجين السابق إلى البحث عن قبول في دوائر أخرى قد تكون منحرفة.

تكشف استراتيجيات التكيف التي يتبعها محمد عن محاولاته للتفاوض على هويته في سياق العلامة الاجتماعية السلبية. فهو يتأرجح بين ما أسماه غوفمان بـ "إدارة الوصمة" من خلال محاولات إثبات العكس (المشاركة في الأعمال التطوعية، الالتزام بالصلاة في المسجد) والانسحاب الاجتماعي كآلية وقائية (تجنب المناسبات الاجتماعية، التفكير في الانتقال لمدينة أخرى). هذه المحاولات تعكس ما وصفه أنتوني غيدنز بـ "الفاعلية الإنسانية" في مواجهة البنى الاجتماعية القامعة. العلاقة بين الوصم والعودة للجريمة التي يشير إليها محمد تتماشى مع نظرية "الضغط الاجتماعي" لروبرت أغنيو، التي ترى أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية تدفع الفرد نحو الجريمة كوسيلة للتكيف. رؤيته للعوامل التي تدفع للعودة للجريمة (الحاجة الاقتصادية، الإحباط، فقدان الأمل، الشعور بالظلم، العزلة) تُظهر التداخل المعقد بين العوامل الهيكلية والذاتية في إنتاج السلوك الانحرافي. من منظور التفاعلية الرمزية، نلاحظ كيف أن التفاعلات اليومية الصغيرة (النظرات، التهامس، ترك مسافة في المسجد) تتحول إلى رسائل رمزية قوية تعيد إنتاج الوصم وتكرس الإقصاء. هذه الممارسات اليومية تشكل ما أسماه بيير بورديو بـ "العنف الرمزي" الذي يمارس ضد الفئات المهمشة بطريقة

تجعله مقبولاً اجتماعياً وكأنه أمر طبيعي.

اقتراحات محمد للحلول تعكس وعياً عميقاً بالطبيعة البنيوية للمشكلة. فبدلاً من الاقتصار على التغيير الفردي، يدعو إلى تغييرات متعددة المستويات تشمل: التغيير الثقافي (تعديل الخطاب الإعلامي والديني)، التغيير القانوني (سن قوانين تحمي من التمييز)، التغيير المؤسسي (برامج التأهيل والدعم)، والتغيير الاقتصادي (فرص العمل والقروض). هذه الرؤية الشاملة تتماشى مع النظرة البنائية الوظيفية التي ترى أن المشكلات الاجتماعية تتطلب حلولاً على مستوى النظام الاجتماعي ككل.

تجربة محمد تسلط الضوء أيضاً على ما يمكن تسميته بـ "المواطنة المنقوصة" للسجناء السابقين، حيث يتم حرمانهم بشكل ممنهج من حقوق المواطنة الكاملة، سواء بشكل رسمي (عبر القوانين والممارسات المؤسسية) أو غير رسمي (عبر الإقصاء الاجتماعي). هذا يتماشى مع تحليلات ميشيل فوكو حول علاقات السلطة والعقاب في المجتمعات الحديثة، حيث لا ينتهي العقاب بالخروج من السجن، بل يستمر عبر آليات الرقابة والإقصاء الاجتماعي.

خلاصة الفصل: تقدم حالة محمد نافذة عميقة على الطبيعة المعقدة للوصم الاجتماعي وعمليات الإقصاء المرتبطة به. وهي تظهر كيف أن إعادة إدماج السجناء السابقين ليست مجرد مسألة إرادة فردية، بل هي قضية بنيوية تتطلب تغييراً شاملاً في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإعادة النظر في مفاهيمنا حول العدالة والتأهيل والفرصة الثانية.

2-10- تحليل و تفسير المقابلة العاشرة : تمثل المقابلة مع "سامي" نموذجاً لظاهرة الوصم الاجتماعي التي يواجهها السجناء السابقون في المجتمع.

يظهر التحليل السوسيولوجي لهذه المقابلة مجموعة من الديناميكيات الاجتماعية المركبة التي

تعكس آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي وتأثيراتها على محاولات إعادة الاندماج الاجتماعي. يبرز في المقابلة تحول جذري في المكانة الاجتماعية لسامي بعد تجربة السجن. فقد انتقل من شخص "معروف بأنه شاب مهذب ومجتهد" إلى شخص يواجه "نظرات الشك من الجميع حتى من أقرب الناس". هذا التحول يعكس ما يسميه علماء الاجتماع بـ "الهوية المشوهة" التي تفرض على الفرد نتيجة وصمه اجتماعياً. تظهر المقابلة عدة مستويات للإقصاء الاجتماعي: على المستوى الأسري: "أختي وزوجها قطعوا التواصل معي تماماً بحجة خوفهم على أطفالهم"، على المستوى المهني: "معظم الشركات والمحلات ترفض توظيف السجناء السابقين"، على المستوى المجتمعي: "جيراننا صاروا يخافون على أبنائهم مني وكأني وحش" يظهر سامي علامات استدخال الوصمة، حيث يقول: "أشعر بأنني مراقب دائماً. صرت أرى نفسي كشخص 'مشبوه' حتى لو كنت لا أفعل شيئاً خاطئاً". هذا يتوافق مع نظرية التفاعلية الرمزية التي تؤكد أن الأفراد يطورون مفهوماً عن ذاتهم من خلال تصورهم لكيفية رؤية الآخرين لهم. توضح المقابلة فقدان سامي لشبكة علاقاته الاجتماعية: "انكمشت بشكل كبير. من حوالي 15 صديق مقرب، بقي فقط اثنان على تواصل حقيقي معي". هذا يمثل انهياراً لرأس المال الاجتماعي الذي يعتبر أساسياً لعملية الاندماج المجتمعي. يظهر الاغتراب من خلال شعور سامي بالانفصال عن المجتمع: "أشعر أنني مختلف عن الآخرين، كأن لدي وصمة مرئية على جبيني". هذا الشعور بالاغتراب يؤدي إلى العزلة الاجتماعية الطوعية كاستراتيجية تكيفية. يشير سامي إلى أن "الضغط النفسي صار جزء من حياتي اليومية، وهذا أثر على صحتي، صرت أعاني من أرق وصداع مزمن". هذا يعكس الآثار السلبية للوصم على الصحة النفسية والجسدية. تقدم المقابلة رؤية سوسيولوجية عميقة حول العلاقة بين الوصم

الاجتماعي والعودة للجريمة، حيث يؤكد سامي: "رأيت هذا يحدث مع زملاء لي من السجن. عندما يواجه الشخص الرفض من كل اتجاه... يشعر بأنه محاصر ولا يوجد أمامه طريق آخر."

يحدد سامي مجموعة عوامل تدفع نحو العودة للجريمة: (الضغط المادي والاقتصادي، الرفض العائلي والاجتماعي، الاكتئاب واليأس، العودة للبيئة الإجرامية، غياب برامج التأهيل، صعوبة التكيف المجتمعي)، هذا يتوافق مع نظرية "الوصم الثانوي" التي تؤكد أن الوصم الاجتماعي للسجناء السابقين قد يكون دافعاً رئيسياً للعودة للسلوك الإجرامي، مما يخلق حلقة مفرغة من الإقصاء والعودة للانحراف. يشير سامي إلى أن "الالتزام الديني" و"حضور صلوات الجماعة في المسجد" كان أحد السبل للاندماج، مما يعكس دور المؤسسة الدينية كمصدر بديل للقبول الاجتماعي. يسعى سامي إلى "تطوير مهاراتي في ميكانيكا السيارات" كاستراتيجية لتحسين فرصه المهنية وإثبات قيمته للمجتمع. يلجأ سامي أحياناً إلى "تجنب المواجهة" و"الانسحاب من الموقف بهدوء" كاستراتيجية للتعامل مع الرفض، وهذا يمثل آلية دفاعية للحفاظ على الذات.

يقدم سامي رؤية إصلاحية متكاملة تعتمد على: (تغيير الثقافة المجتمعية نحو إعطاء الفرصة الثانية، إنشاء مؤسسات متخصصة في إعادة الدمج، توفير حوافز للشركات التي توظف سجناء سابقين، برامج التأهيل المهني والنفسي، دور وسائل الإعلام في تغيير الصورة النمطية، تعزيز دور المؤسسات الدينية والتعليمية.

خلاصة تحليلية:

تكشف المقابلة عن طبيعة الوصم الاجتماعي كآلية ضبط اجتماعي غير رسمية تؤثر سلباً على محاولات إعادة الاندماج الاجتماعي للسجناء السابقين. يعكس التحليل حالة التوتر بين الرغبة

المجتمعية في معاقبة المنحرفين واستمرار هذه العقوبة حتى بعد انتهاء العقوبة الرسمية، والحاجة إلى إعادة دمجهم كأعضاء فاعلين في المجتمع. تبرز المقابلة أيضاً التناقض بين الخطاب الديني والأخلاقي حول التسامح وإعطاء الفرصة الثانية، والممارسات المجتمعية التي تستمر في وصم وإقصاء السجناء السابقين، مما يضعهم في دائرة مفرغة من الرفض الاجتماعي قد تدفعهم مجدداً نحو السلوك الإجرامي.

3- نتائج الدراسة:

3-1- النتائج الجزئية للدراسة:

3 - 1 - 1 - المحور الأول: البيانات الشخصية و الخلفية الإجتماعية:

كشفت بيانات المحور الأول للحالات العشر خصائص اجتماعية وديموغرافية متنوعة للمبحوثين. تتراوح أعمارهم بين 28 و53 سنة، بمتوسط عمري قدره 40.4 سنة، حيث تتركز سبع حالات في الفئة العمرية المتوسطة (40-55 سنة)، وثلاث حالات في الفئة الشابة (25-39 سنة). تباينت المستويات التعليمية بين أربع حالات ذات تعليم جامعي وست حالات أكملت التعليم الثانوي أو لم تكمل الدراسة الجامعية. أما الحالة الاجتماعية، فتنقسم إلى أربع حالات متزوجة وأربع حالات مطلقة وحالتين من العزاب، مع وجود أبناء لدى معظم المتزوجين والمطلقين. من ناحية الحالة المهنية، يعمل سبعة من المبحوثين في مهن غير مستقرة كعمال يوميين، ويملك اثنان أعمالاً صغيرة (بقالة ومكتبة)، فيما سجلت حالة واحدة بطالة. يقطن ثمانية من المبحوثين في أحياء شعبية والباقون في شقق بأطراف المدينة، مع معاناة ثمانية منهم من مستوى اقتصادي متوسط إلى متدنٍ. أما أنواع الجرائم فتوزعت بين حالتي سرقة، وحالتين من الجرائم الجنسية، وحالتين من جرائم العنف، وحالتين من الجرائم

الأخلاقية، وحالة واحدة مرتبطة بالمخدرات، وحالة واحدة متعلقة بالفساد (تسريب امتحانات).

نتائج المحور الثاني:

السؤال الأول: كيف كانت ردود فعل المحيطين بعد الخروج من السجن؟

تكشف إجابات المبحوثين العشرة عن تجربة مؤلمة ومتشابهة في مواجهة الوصم الاجتماعي بعد الخروج من السجن. أغلب المبحوثين وصفوا ردود الفعل بأنها "قاسية جداً" أو "كارثية" أو "مدمرة"، حيث شعروا بتغير واضح في نظرة المجتمع المحيط إليهم. برزت في إجاباتهم ظاهرة الرفض والنبذ الاجتماعي، سواء من الأقارب الذين توقفوا عن الزيارة، أو الجيران الذين أصبحوا يتهامسون عند رؤيتهم، أو زملاء العمل والأصدقاء القدامى الذين تجنبوا التواصل معهم. كان لافتاً أن العديد من المبحوثين ذكروا شعورهم بنظرات الريبة والشك في كل مكان، وتحولهم في أعين الناس إلى "أشخاص خطرين" أو "غير موثوق بهم". وقد ظهر نمط متكرر يتمثل في انقسام العائلات، حيث غالباً ما وقفت الأمهات والأخوات الصغار مع السجناء السابقين، بينما قاطعهم بقية أفراد العائلة. وفي حالات قليلة فقط (مثل الحالة السادسة والسابعة)، ذُكر أن بعض الأصدقاء أو الأقارب المقربين استقبلوهم بشكل جيد. وبدا جلياً أن هذا الوصم الاجتماعي ترك أثراً نفسياً عميقاً على المبحوثين، ودفع بعضهم للانتقال إلى أماكن جديدة حيث لا يعرفهم أحد، محاولين الهروب من وصمة "السجين السابق" التي تلاحقهم في مجتمعاتهم الأصلية.

السؤال الثاني : ـ كيف تغيرت معاملة الناس لك مقارنة بما قبل السجن؟

يظهر تحليل إجابات المبحوثين تحولاً جذرياً في المعاملة الاجتماعية التي يتلقونها بعد خروجهم من السجن مقارنة بما قبله. فقد أفاد جميع المشاركين بأنهم كانوا يتمتعون بمكانة

اجتماعية محترمة ومعاملة طبيعية قبل السجن، حيث كانوا يُدعون للمناسبات، ويُستشارون في أمور مختلفة، وتربطهم علاقات اجتماعية واسعة. أما بعد السجن، فقد تحولت هذه المعاملة إلى نبذ اجتماعي واضح، حيث أصبح الناس يتعاملون معهم بحذر شديد، وينظرون إليهم نظرات شك وريبة، أو شفقة مؤلمة، ويتجنبون مصافحتهم أو الجلوس بجانبهم، وحتى في المساحات العامة كالمساجد. وقد أشار بعضهم إلى شعورهم بوجود "حاجز غير مرئي" بينهم وبين الآخرين، وأن معظم الأصدقاء السابقين قد اختفوا من حياتهم، وأن الدعوات للمناسبات توقفت. كما لوحظ أن التعاملات التجارية تأثرت بشكل كبير، حيث أصبح أصحاب المحلات يرفضون التعامل معهم أو يتعاملون بحذر شديد، وأصحاب العمل يرفضون توظيفهم بمجرد معرفة سجلهم. هذه التغيرات في المعاملة الاجتماعية تعكس بوضوح حدة الوصم الاجتماعي الذي يواجهه السجناء السابقون في المجتمع، وتؤكد على تأثير هذا الوصم على فرص إعادة اندماجهم في النسيج الاجتماعي بعد قضاء فترة العقوبة.

السؤال الثالث: ما هي أبرز المواقف التي شعرت فيها بالتمييز ضدك بسبب ماضيك السجني؟

يظهر التمييز في مجال العمل كأكثر أشكال الوصم انتشارًا، حيث أفاد جميع المشاركين تقريبًا بأنهم تعرضوا للرفض من فرص العمل بمجرد اكتشاف ماضيهم الإجرامي، رغم المقابلات الإيجابية في البداية. كما برز التمييز في مجال السكن بشكل واضح، حيث وصف العديد من المستجيبين رفض أصحاب العقارات تأجيرهم بعد معرفة خلفيتهم السجنية. وشكل الإقصاء العائلي مجالًا آخر مهمًا للوصم، تجلى من خلال منعهم من حضور التجمعات العائلية مثل حفلات الزفاف والجنازات، مع إشارة الأقارب صراحة إلى خوفهم من "الفضيحة" أو

الإحراج. كما ذُكرت الإهانة العلنية في الأماكن الاجتماعية بشكل متكرر، بما في ذلك حوادث همس الناس، والتحديق، وتغيير سلوكهم، أو الابتعاد جسديًا عند اكتشاف ماضي الفرد. وأشار العديد من المشاركين إلى تجارب مؤلمة بشكل خاص تتعلق بالأطفال، مثل تحذير الآباء لأطفالهم من التفاعل معهم أو منع الشراء من أعمالهم التجارية. ويتضح الأثر النفسي لهذا الوصم في وصف المستجيبين لهذه التجارب بأنها عميقة الجرح، مع لجوء البعض إلى آليات تأقلم مثل إخفاء ماضيهم تمامًا. يوضح هذا التمييز الواسع النطاق في مجالات العمل والسكن والعلاقات الأسرية والتفاعلات العامة كيف أن وصمة السجن تستمر إلى ما بعد فترة العقوبة، مما يشكل فعليًا نوعًا من العقاب الدائم الذي يعيق إعادة الاندماج الاجتماعي.

السؤال الرابع: كيف تعامل أفراد عائلتك معك بعد خروجك من السجن؟

يكشف تحليل الإجابات حول تعامل العائلة بعد الخروج من السجن عن ديناميات عائلية معقدة تتسم بالانقسام والدعم الانتقائي. برز دعم الأمهات كأكثر الأنماط ثباتًا، حيث أظهرت الأمهات قبولًا غير مشروط وقدمت دعمًا عاطفيًا وعمليًا حاسمًا للأفراد المفرج عنهم في معظم الحالات. أما الزوجات فقد أظهرن استجابات متباينة - بعضهن بقين داعمات رغم الصعوبات، بينما قطعت أخريات العلاقات من خلال الطلاق، وغالبًا ما قيدن وصول المشارك إلى أطفاله. انقسمت علاقات الإخوة عمومًا على طول طيف من القبول والرفض، حيث أظهر الإخوة الأصغر سنًا قبولًا أكبر بينما حافظ الإخوة الأكبر سنًا غالبًا على مسافة أو قطعوا الاتصال تمامًا. أظهرت العائلة الممتدة (الأعمام والخالات وأبناء العمومة) في الغالب سلوكًا حذرًا، وغالبًا ما استبعدت السجناء السابقين من التجمعات العائلية بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية. تباينت ردود فعل الأطفال حسب العمر- افتقر الأطفال الصغار إلى الفهم الكامل

للوضع بينما أعرب الأطفال الأكبر سنًا عن التردد أو الحذر أو الرفض التام. ومن النتائج المؤلمة بشكل خاص التي ذكرها العديد من المشاركين تقييد الوصول إلى أطفالهم، إما من خلال وسائل قانونية من قبل الزوجات السابقات أو من خلال خوف أفراد الأسرة من التأثير السلبي. لاحظ العديد من المشاركين وجود الخوف في عيون أقاربهم والاستبعاد المؤلم من المناسبات العائلية. وذكر عدة مشاركين كيف عانى أطفالهم من التنمر والوصم الاجتماعي في المدرسة بسبب سجن والديهم، ووصف أحد المشاركين ذلك بأنه أكثر إيلامًا من السجن نفسه. يتميز المشهد العائلي العام بعد الخروج من السجن بالعلاقات المتصدعة والقبول المشروط ودرجات متفاوتة من تحديات إعادة الاندماج داخل الهيكل العائلي.

السؤال الخامس : هل واجهت صعوبات في إيجاد عمل؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي طبيعة هذه الصعوبات ؟

أجمع المبحوثون العشرة على مواجهتهم صعوبات كبيرة في إيجاد عمل بعد خروجهم من السجن. تمثلت أبرز هذه الصعوبات في اشتراط أصحاب العمل تقديم شهادة حسن سير وسلوك أو شهادة عدم محكومية، حيث أشار المبحوثون إلى أنهم يُرفضون مباشرة بمجرد معرفة أصحاب العمل بسجلهم الجنائي. كما ذكر بعضهم أن نوع الجريمة المرتكبة (مثل العنف الأسري أو خيانة الأمانة) كان عائقاً إضافياً. وقد لجأ معظم المبحوثين للعمل في القطاع غير الرسمي من خلال الاستعانة بالعلاقات الشخصية، مثل العمل مع صديق قديم أو قريب، أو إنشاء مشروع صغير خاص بهم، أو العمل في مهن لا تتطلب أوراقاً رسمية، وغالباً ما كانت هذه الأعمال بأجور متدنية لا تقارن بما كانوا يحصلون عليه قبل السجن. بعض المبحوثين اضطروا للعمل في مجالات مختلفة تماماً عن مؤهلاتهم وخبراتهم السابقة، وتحدث أحدهم عن

اللجوء للعمل المستقل عبر الإنترنت مع شركات خارجية لا تهتم بالسجل الجنائي بقدر اهتمامها بالمهارات.

السؤال السادس : كيف تأثرت علاقاتك الاجتماعية بعد خروجك من السجن ؟

أظهرت نتائج السؤال المتعلق بتأثر العلاقات الاجتماعية بعد الخروج من السجن أن جميع الحالات العشر شهدت تقلصاً كبيراً في دائرة علاقاتهم الاجتماعية، حيث فقد المبحوثون معظم أصدقائهم السابقين وتراجعت علاقاتهم العائلية والاجتماعية بشكل ملحوظ. أصبح معظم المبحوثين يميلون إلى العزلة وتجنب المناسبات والتجمعات الاجتماعية بسبب شعورهم بالحرج والخجل من نظرات الناس وأسئلتهم. كما أصبح من الصعب عليهم تكوين علاقات جديدة خوفاً من اكتشاف الآخرين لماضيهم، وأصبحت علاقاتهم محصورة في نطاق ضيق يشمل الأسرة المقربة وعدد قليل من الأصدقاء الذين تفهموا وضعهم. بعض المبحوثين كوّنوا صداقات جديدة مع أشخاص مروا بتجارب مشابهة (خريجي السجون)، وأصبحوا أكثر حذراً في علاقاتهم وأقل اهتماماً برأي المجتمع، بينما عانى آخرون من عزلة اجتماعية مؤلمة وفقدان للعلاقات التي كانوا يعتبرونها قوية.

خلاصة المحور الثاني:

تكشف نتائج المحور الثاني عن معاناة عميقة يواجهها السجناء السابقون بسبب الوصم الاجتماعي، الذي يمتد تأثيره إلى جميع مجالات حياتهم بعد الخروج من السجن. يعاني المفرج عنهم من ردود فعل قاسية ونبذ اجتماعي واضح، حيث تحولت معاملة الناس لهم من الاحترام إلى الشك والريبة، مع وجود "حاجز غير مرئي" يفصلهم عن المجتمع. يظهر التمييز بشكل صارخ في رفض فرص العمل والسكن، والإقصاء من المناسبات العائلية، والإهانات العلنية

في الأماكن العامة، وحتى التحذير من التعامل معهم. على المستوى العائلي، تتسم العلاقات بالانقسام، حيث غالباً ما تقدم الأمهات دعماً غير مشروط، بينما تتراوح مواقف الزوجات والإخوة بين القبول المحدود والرفض التام، مع استبعاد مؤلم من قبل العائلة الممتدة. يواجه السجناء السابقون عقبات كبيرة في الحصول على عمل بسبب اشتراط شهادة عدم المحكومية، مما يدفعهم للعمل في القطاع غير الرسمي بأجور متدنية. ونتيجة لهذا الوصم المجتمعي الشامل، تتقلص دوائر العلاقات الاجتماعية للسجناء السابقين بشكل كبير، ويميلون إلى العزلة وتجنب التجمعات خوفاً من الإحراج، وتصبح علاقاتهم محصورة في نطاق ضيق من العائلة المقربة وأصدقاء قلة، مما يعيق بشدة عملية إعادة اندماجهم في المجتمع ويساهم في احتمالية العودة للجريمة.

نتائج المحور الثالث:

السؤال الأول: كيف أثرت نظرة المجتمع السلبية على حياتك اليومية؟

يظهر من إجابات المبحوثين أن معظمهم يعانون من تغيرات سلبية عميقة في حياتهم اليومية نتيجة للوصم الاجتماعي. تحولت شخصياتهم من الانفتاح إلى الانطواء والعزلة، مع ظهور مشاعر القلق والتوتر المستمر خاصة في الأماكن العامة. يتجنب غالبيتهم المناسبات الاجتماعية والأماكن المزدحمة خوفاً من المواجهة ونظرات الآخرين، ويعانون من فقدان الثقة بالنفس والشعور الدائم بالمراقبة. كما ظهرت لدى بعضهم مشكلات صحية كالأرق والاكتئاب والصداع المزمن. في المقابل، أظهرت بعض الحالات تكيفاً إيجابياً مع الوصم من خلال تطوير "جلد سميك" أو الانتقال لمناطق جديدة، بينما عبّرت حالة واحدة عن تحول الوصم إلى دافع للقوة والاعتماد على الذات ورفض الشعور بالذنب الذي يفرضه المجتمع.

السؤال الثاني: ماهو تمثلك لذاتك من خلال علاقاتك الاجتماعية في المجتمع بعد تجربة السجن ؟

تظهر النتائج أن معظم المبحوثين يعانون من الشعور بالوصم والنبذ الاجتماعي المستمر. يرى المبحوثون أنفسهم كأشخاص "موصومين للأبد" أو "غير مرغوب فيهم" أو "مواطنين من الدرجة الثانية"، مما يعكس فقدانهم للهوية الاجتماعية الإيجابية السابقة. تأثرت صورتهم الذاتية بشكل سلبي حيث أصبحوا يشكون في قدراتهم وقيمتهم كأفراد، ويشعرون بأنهم يعيشون على هامش المجتمع. كما أظهرت النتائج أن بعض المبحوثين طوروا آليات دفاعية كالحذر الشديد في التعامل مع الآخرين، وتجنب التواصل البصري، والميل للعزلة الاجتماعية، أو تبني موقف عدائي تجاه المجتمع الذي وصمهم. يلاحظ أيضاً أن بعضهم يشعر بالمراقبة الدائمة وكأنهم يحملون "وصمة مرئية"، بينما حاول آخرون بناء هوية جديدة خاصة بهم بعيداً عن توقعات المجتمع. تشير النتائج إلى أن تجربة السجن قد أدت إلى تغيير جذري في كيفية رؤية المبحوثين لأنفسهم داخل النسيج الاجتماعي، حيث أصبحت هويتهم مرتبطة بالسجن وليس بشخصيتهم الحقيقية أو إنجازاتهم.

السؤال الثالث: هل تشعر بالقدرة على بناء حياة جديدة ؟ إذا كانت الإجابة "نعم" أو "لا" علل ذلك.

تُظهر النتائج تبايناً واضحاً في استجابات المبحوثين العشرة. فقد عبّر معظم المبحوثين عن إجابات مزدوجة "نعم ولا" حيث يشعرون بالقدرة الذاتية على التغيير والرغبة في بناء حياة جديدة، لكنهم يواجهون عوائق اجتماعية كبيرة تحول دون تحقيق ذلك. ويظهر بوضوح أن الوصم الاجتماعي يمثل عائقاً رئيسياً أمام محاولاتهم للتغيير، حيث وصفه أحدهم بأنه "أقوى

من أي محاولة للتغيير". كما أشار البعض إلى إمكانية بناء حياة جديدة ولكن بشروط مختلفة عما يتوقعه المجتمع، كالانتقال إلى مكان آخر حيث لا يعرفهم أحد أو بناء حياة وفق معايير شخصية تختلف عن المعايير الاجتماعية التقليدية. وقد برزت الأسرة كدافع أساسي للتغيير لدى بعض المبحوثين، في حين أشار آخرون إلى صعوبة الحصول على فرص عمل مناسبة بسبب الوصمة المرتبطة بماضيهم، مما يجعل محاولاتهم للاندماج في المجتمع أشبه "بالسباحة ضد التيار" أو "تسلق جدار عالٍ جداً."

السؤال الرابع: ـ ما هي المخاوف التي تراودك عند تعاملك مع الآخرين؟

تبين من إجابات المبحوثين مخاوف مشتركة تتمحور حول اكتشاف الآخرين لماضيهم الإجرامي. يخشى معظم المبحوثين من نظرات الازدراء والإدانة والحكم المسبق، ويخافون من تغير معاملة الناس لهم بمجرد معرفة حقيقة ماضيهم. أبدى المبحوثون قلقًا من تفسير تصرفاتهم العادية بشكل سلبي مرتبط بماضيهم، مثل ربط أي غضب بطبعهم "العنيف" أو الاشتباه في عودتهم للإدمان إذا ظهرت عليهم علامات التعب. كما برز خوف قوي من الرفض المفاجئ والنبذ الاجتماعي، وتأثير ذلك على علاقاتهم الجديدة سواء الصداقات أو العلاقات العاطفية. وأظهر بعضهم قلقًا على أفراد عائلاتهم خاصة أبنائهم من التأثر سلبًا بسمعتهم. تفرّدت الحالة السابعة بموقف مختلف، حيث أبدت عدم خوف وتحولًا للموقف الدفاعي والحذر في التعامل، بينما تشابهت إجابات معظم الحالات الأخرى في التعبير عن حذر شديد في التعاملات الاجتماعية خوفًا من الكشف عن الماضي، مما يدفع بعضهم للعزلة بدلاً من المخاطرة بالتعرض للإهانة.

السؤال الخامس: كيف تتعامل مع المواقف التي تشعر فيها بالرفض الاجتماعي؟

تُظهر إجابات المبحوثين عن كيفية تعاملهم مع المواقف التي يشعرون فيها بالرفض الاجتماعي نمطاً من الاستراتيجيات المتطورة مع الوقت. معظم المبحوثين أشاروا إلى تغير أساليبهم من ردود الفعل المباشرة والانفعالية في البداية (كالغضب، المواجهة، الدفاع عن النفس، محاولة الشرح والتبرير) إلى استراتيجيات أكثر هدوءاً وتكيفاً. تبرز استراتيجية الانسحاب الهادئ كأسلوب شائع بين معظم الحالات، حيث يفضل المبحوثون الابتعاد عن المواقف المحرجة وتجنب المواجهة. كما ظهرت استراتيجية التجاهل والتظاهر بعدم ملاحظة نظرات الرفض. يميل بعض المبحوثين للتركيز على الأشخاص الإيجابيين في حياتهم الذين يقبلونهم كما هم. بعض الحالات لجأت لآليات دفاعية مثل الكذب أو إخفاء جزء من الماضي لتجنب الرفض، في حين لجأ البعض للدعم الروحي (الصلاة والدعاء) أو الانخراط في الأعمال التطوعية. الحالة السابعة فقط أظهرت استمرارية في نهج المواجهة القوية والرفض لإظهار الضعف. رغم تطور الاستراتيجيات الظاهرية للتعامل مع الرفض، أشار العديد من المبحوثين إلى استمرار الألم النفسي الداخلي رغم المظهر الخارجي الهادئ أو البارد.

السؤال السادس: هل تشعر بالثقة في قدرتك على الاندماج في المجتمع؟

نتائج السؤال السادس في المحور الثالث حول التأثيرات النفسية والاجتماعية للوصم تظهر تباينًا واضحًا في مستويات الثقة لدى المبحوثين بشأن قدرتهم على الاندماج في المجتمع. معظم المبحوثين عبّروا عن ثقة متذبذبة ومتأرجحة، حيث أشاروا إلى أن ثقتهم تتغير بين الإيجابية والسلبية حسب المواقف التي يواجهونها.

بعض الحالات أظهرت رفضًا تامًا لفكرة الاندماج التقليدي، مفضلين بناء مجتمعات خاصة بهم تقبلهم كما هم، كما في الحالتين الثالثة والسابعة. في حين أعرب آخرون عن أمل حذر في

إمكانية الاندماج الجزئي مع مرور الوقت، مشيرين إلى أن عامل الزمن والإثبات المستمر للذات قد يخفف من حدة الوصمة. العديد من المبحوثين أكدوا على أن الاندماج عملية ثنائية تتطلب قبولًا من المجتمع، وأن استمرار الرفض الاجتماعي يشكل عائقًا رئيسيًا أمام اندماجهم الكامل، مما يجعلهم يشعرون بأنهم سيظلون على هامش المجتمع رغم محاولاتهم المستمرة.

خلاصة المحور الثالث:

كشف المحور الثالث المتعلق بالتأثيرات النفسية والاجتماعية للوصم عن تغيرات عميقة في حياة المبحوثين نتيجة نظرة المجتمع السلبية. تحولت شخصياتهم من الانفتاح إلى الانطواء والعزلة مع ظهور القلق والتوتر المستمر، خاصة في الأماكن العامة، مما دفعهم إلى تجنب المناسبات الاجتماعية خوفاً من المواجهة. أصبح المبحوثون يرون أنفسهم كأشخاص "موصومين للأبد" و"مواطنين من الدرجة الثانية"، مما أثر سلباً على هويتهم الاجتماعية وصورتهم الذاتية. وتجلت مخاوفهم الرئيسية في اكتشاف الآخرين لماضيهم وتعرضهم لنظرات الازدراء والإدانة والحكم المسبق. وبينما أبدى معظمهم رغبة في بناء حياة جديدة، إلا أنهم يواجهون عوائق اجتماعية كبيرة تحول دون ذلك، مما يجعل محاولاتهم للاندماج أشبه "بالسباحة ضد التيار". وقد طور المبحوثون استراتيجيات متنوعة للتعامل مع الرفض الاجتماعي، تطورت من ردود الفعل الانفعالية إلى الانسحاب الهادئ والتجاهل، مع استمرار الألم النفسي الداخلي رغم المظهر الخارجي المتماسك. وأظهرت النتائج تبايناً في مستويات الثقة بإمكانية الاندماج في المجتمع، حيث عبر معظمهم عن ثقة متذبذبة تتغير حسب المواقف، بينما رفض البعض فكرة الاندماج التقليدي مفضلين بناء مجتمعات خاصة بهم، مؤكدين أن الاندماج عملية ثنائية تتطلب قبولاً من المجتمع، وأن استمرار الرفض يشكل العائق الأكبر أمام

عودتهم للمجتمع رغم محاولاتهم المستمرة.

نتائج المحور الرابع:

السؤال الأول: هل تعتقد أن رفض المجتمع قد يدفع الشخص للعودة للجريمة؟

أجمعت جميع الحالات العشر على أن رفض المجتمع يمكن أن يدفع الشخص للعودة للجريمة. أظهرت الإجابات أن الرفض الاجتماعي يخلق حالة من اليأس والإحباط عندما تغلق جميع الأبواب المشروعة أمام الشخص الذي قضى عقوبته. يشعر المبحوثون أن المجتمع يستمر في معاملتهم كمجرمين مهما حاولوا التغيير، مما يفقدهم الحافز للالتزام بقواعد هذا المجتمع. أشار عدد منهم إلى أن الرفض الاجتماعي يدفع الأشخاص للبحث عن القبول في مجتمعات بديلة قد تكون خارجة عن القانون. كما أكدت عدة حالات أن غياب فرص العمل والعزلة الاجتماعية تشكل ضغطاً نفسياً واقتصادياً يجعل العودة للجريمة خياراً متاحاً وسهلاً. بعض المبحوثين أشاروا إلى تجارب أشخاص عادوا للسجن بسبب الرفض المستمر، حيث وجد البعض أن بيئة السجن نفسها أقل قسوة من المجتمع الخارجي الرافض لهم.

السؤال الثاني: ما هي العوامل التي تجعل الشخص يفكر في العودة إلى الجريمة؟

تُظهر نتائج الدراسة أن العوامل التي تجعل الشخص يفكر في العودة إلى الجريمة متعددة ومترابطة، حيث برزت الضائقة المالية والبطالة كعامل رئيسي في جميع الحالات العشر. يعاني المسجونون السابقون من صعوبة شديدة في الحصول على عمل شريف بسبب سجلهم الجنائي، مما يدفعهم للبحث عن طرق غير مشروعة للكسب. العامل الثاني الأكثر تكراراً هو الرفض والوصم الاجتماعي المستمر، والذي يولد شعوراً عميقاً بالإحباط واليأس من إمكانية تغيير نظرة المجتمع مهما بذلوا من جهود. كما أشارت الحالات إلى أهمية العزلة الاجتماعية

والعودة إلى رفقاء السوء كعامل محفز للانتكاس، خاصة أن المسجون السابق يجد نفسه مدفوعاً للتعامل مع أشخاص لديهم خلفية مشابهة لأنهم الوحيدون الذين يتقبلونه. عوامل أخرى تشمل الشعور بالظلم وغياب العدالة، الرغبة في الانتقام من المجتمع، غياب الدعم العائلي والاجتماعي، الاكتئاب والضغوط النفسية، بالإضافة إلى ضعف برامج التأهيل والمتابعة بعد الخروج من السجن. التعبير المتكرر "إذا كان المجتمع يعاملني كمجرم، فلماذا لا أكون كذلك؟" يلخص العقلية التي تتشكل مع استمرار الرفض والوصم الاجتماعي.

السؤال الثالث: كيف يمكن للمجتمع أن يساعد في منع العودة إلى الجريمة؟

كشفت إجابات المبحوثين العشرة عن اتفاق واضح على أهمية توفير فرص عمل حقيقية للسجناء السابقين كعامل أساسي في منع العودة للجريمة، حيث ذكرت جميع الحالات هذا العامل. كما أبرزت الإجابات ضرورة تغيير النظرة المجتمعية النمطية تجاه السجناء السابقين وأهمية الإيمان بإمكانية التغيير والإصلاح، إضافة إلى توفير برامج دعم نفسي واجتماعي لمساعدتهم على التكيف والاندماج. وأشارت الحالات إلى دور المؤسسات الدينية والإعلامية في تغيير الصورة النمطية ونشر ثقافة التسامح، مع التأكيد على أهمية دعم الأسر التي يعود إليها السجين. كما طالبت بعض الحالات بتعديل القوانين التي تحرم السجناء السابقين من بعض الحقوق، وتشجيع قصص النجاح، وتوفير قروض للمشاريع الصغيرة، والسكن المؤقت، ومنع التمييز في التوظيف. وتجدر الإشارة إلى أن هناك شعوراً بالنفاق المجتمعي في بعض الإجابات، حيث يتم الحديث عن إعادة التأهيل والإدماج دون توفير فرص حقيقية للتغيير.

السؤال الرابع: هل فكرت يوماً في العودة إلى الجريمة؟ ما الذي منعك/دفعك لذلك؟

أظهرت نتائج السؤال الرابع من المحور الرابع حول التفكير في العودة للجريمة أن جميع

الحالات تقريباً (تسع من أصل عشر) فكرت في العودة للجريمة في لحظات معينة، خاصة أوقات الضيق المالي الشديد والرفض المتكرر للتوظيف. كانت العوامل الرئيسية التي منعت غالبية المبحوثين من العودة للجريمة هي: الدعم العائلي وخاصة من الزوجة أو الأم، الخوف من العودة للسجن وقسوة التجربة، المسؤولية تجاه الأسرة والأطفال، الإيمان الديني والخوف من الله، وجود أشخاص داعمين (أصدقاء أو أقارب) آمنوا بهم وساعدوهم، والرغبة في إثبات الذات وتغيير النظرة المجتمعية السلبية. بينما أشارت حالة واحدة فقط إلى استمرارها في السلوك الإجرامي، معتبرة ذلك "تحايلاً ذكياً" وليس جريمة، مبررة ذلك بإغلاق المجتمع لجميع الأبواب المشروعة أمامها.

السؤال الخامس: ما هي أكبر التحديات التي تواجهك في محاولة الابتعاد عن الجريمة؟

تظهر نتائج السؤال الخامس أن المبحوثين يواجهون مجموعة متنوعة من التحديات في محاولاتهم للابتعاد عن الجريمة. يبرز الضغط الاقتصادي والحاجة المادية كتحدٍ رئيسي لمعظم الحالات، حيث ذكر ثمانية من أصل عشرة مبحوثين صعوبة تحقيق الاستقرار المالي وإيجاد عمل بدخل كافٍ. كما ظهرت العزلة الاجتماعية والوحدة كتحدٍ محوري، إذ أشار إليها سبعة مبحوثين، مما يعكس صعوبة الاندماج المجتمعي. تأثير المحيط السابق والأصدقاء القدامى الذين لا يزالون في عالم الجريمة يشكل تحدياً مهماً لستة مبحوثين، حيث يحاولون جذبهم مجدداً للطرق غير المشروعة. وتبرز النظرة المجتمعية السلبية المستمرة والوصم المستمر كعائق نفسي كبير لدى غالبية المبحوثين، إذ أشار ثمانية منهم إلى معاناتهم من الرفض والنظرات المحبطة التي تذكرهم دائماً بماضيهم، مما يولد شعوراً بالإحباط واليأس ويضعف

جهودهم للتغيير.

خلاصة المحور الرابع:

يكشف المحور الرابع من الدراسة عن علاقة قوية بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، حيث أجمعت جميع الحالات العشر على أن رفض المجتمع يمكن أن يدفع الشخص للعودة للسلوك الإجرامي. يخلق هذا الرفض حالة من اليأس والإحباط عندما تُغلق الأبواب المشروعة أمام من قضى عقوبته، مما يفقده الحافز للالتزام بقواعد المجتمع. برزت الضائقة المالية والبطالة كعامل رئيسي يدفع للعودة للجريمة، يليه الرفض والوصم الاجتماعي المستمر، ثم العزلة والعودة إلى رفقاء السوء، والشعور بالظلم والرغبة في الانتقام، وغياب الدعم العائلي والاجتماعي. كشفت الدراسة أن تسعة من أصل عشرة مبحوثين فكروا بالفعل في العودة للجريمة خلال لحظات الضيق المالي والرفض المتكرر للتوظيف، وما منعهم هو الدعم العائلي والخوف من العودة للسجن والمسؤولية تجاه الأسرة والإيمان الديني ووجود أشخاص داعمين. اقترح المبحوثون حلولاً لمنع العود للجريمة تشمل توفير فرص عمل حقيقية، تغيير النظرة المجتمعية النمطية، توفير برامج دعم نفسي واجتماعي، تفعيل دور المؤسسات الدينية والإعلامية، دعم أسر السجناء، وتعديل القوانين التمييزية. أشارت النتائج أيضاً إلى أن أبرز التحديات التي تواجه المبحوثين في الابتعاد عن الجريمة هي الضغط الاقتصادي، العزلة الاجتماعية، تأثير المحيط السابق والأصدقاء القدامى، واستمرار النظرة المجتمعية السلبية التي تولد شعوراً بالإحباط واليأس وتضعف جهود التغيير، مما يجعل العبارة "إذا كان المجتمع يعاملني كمجرم، فلماذا لا أكون كذلك؟" تلخص العقلية التي تتشكل مع استمرار الوصم الاجتماعي.

نتائج المحور الخامس: محاولات التكيف والاندماج الاجتماعي

السؤال الأول: ما هي الطرق التي تتبعها لمحاولة الاندماج في المجتمع؟

النتائج تعكس الاستراتيجيات المختلفة التي يتبعها المبحوثون لمحاولة الاندماج في المجتمع، مثل العمل الشريف، والالتزام الديني، والمشاركة المجتمعية، وتطوير المهارات المهنية، وبناء علاقات جديدة، وغيرها من الطرق. كما تبين النتائج التباين في مستويات الرغبة في الاندماج، حيث يفضل البعض الاندماج الكامل بينما يميل آخرون إلى تكيف انتقائي أو محدود.

السؤال الثاني: ما هي مصادر الدعم التي تساعدك على تجاوز هذه المرحلة؟

تمثلت مصادر الدعم الرئيسية للمبحوثين في العائلة المقربة، حيث ظهرت الأمهات والزوجات بشكل بارز كداعم أساسي في معظم الحالات. كما برز الدعم الديني والروحي كعنصر مهم في تجاوز هذه المرحلة، حيث ذكر معظم المبحوثين الإيمان والصلاة والدعاء وقراءة القرآن كمصدر قوة ومعين نفسي. إضافة إلى ذلك، لعب بعض القيادات الدينية كأئمة المساجد دوراً داعماً من خلال تقديم الدعم المعنوي والمساعدة في إيجاد فرص عمل. كما شكّل الأصدقاء المخلصون القليلون الذين بقوا مع المبحوثين رغم الظروف مصدراً مهماً للدعم. ظهرت أيضاً بعض المؤسسات المجتمعية كالجمعيات الخيرية ومجموعات الدعم النفسي والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين كمصادر دعم في بعض الحالات. كما أشار بعض المبحوثين إلى أهمية العمل والإنتاج في منحهم الشعور بالقيمة والفائدة، وبرز أصحاب العمل الذين منحوهم فرصاً رغم معرفتهم بماضيهم كداعمين مهمين.

أخيراً، اعتمد بعض المبحوثين على الدعم الذاتي من خلال القراءة والتثقيف الذاتي وتقوية الإرادة الداخلية كآلية للتكيف مع المرحلة الصعبة.

السؤال الثالث: كيف تتعامل مع مواقف التمييز والرفض الاجتماعي؟

تظهر نتائج الدراسة أن المبحوثين طوروا استراتيجيات متنوعة للتعامل مع مواقف التمييز والرفض الاجتماعي، حيث اعتمد معظمهم على ضبط النفس وتجنب الانفعال والمواجهة المباشرة كاستراتيجية أساسية. برز بشكل واضح تفضيل الانسحاب الهادئ من المواقف السلبية وتجنب المواجهات التي قد تؤكد الصورة النمطية عنهم. كما لجأ العديد منهم إلى انتقاء المعارك التي تستحق الخوض فيها وعدم إضاعة الطاقة في محاولة إقناع من لا يرغب في تغيير رأيه. اتجه المبحوثون إلى التركيز على الأشخاص الإيجابيين في حياتهم بدلاً من الانشغال بمن يرفضونهم، مع محاولة إثبات خطأ الصورة النمطية من خلال الأفعال والسلوك الحسن وليس فقط بالكلام. لوحظ أيضاً اعتماد بعضهم على آليات دفاعية مثل السخرية والفكاهة، بينما لجأ آخرون إلى إخفاء ماضيهم وبناء علاقات سطحية فقط. شكلت العائلة والأصدقاء المقربون شبكة دعم لبعض المبحوثين للتنفيس عن مشاعرهم في المواقف الصعبة، كما لجأ البعض للصلاة كوسيلة للتعامل مع الضغوط النفسية. أظهرت النتائج أيضاً تطور قناعة لدى المبحوثين بأن التمييز يعكس محدودية الآخرين وليس قيمتهم الشخصية، مما ساعدهم على تطوير "جلد سميك" وعدم أخذ الرفض على محمل شخصي.

السؤال الرابع: ما هي خططك المستقبلية للتغلب على نظرة المجتمع السلبية؟

تظهر النتائج عدة توجهات مشتركة. يسعى معظم المبحوثين إلى تحقيق الاستقلال المهني من خلال إنشاء مشاريع خاصة كالورش والمتاجر الصغيرة لتجنب الحاجة للعمل تحت إمرة الآخرين والتعرض للرفض المؤسسي. كما برزت فكرة الانتقال إلى مناطق جديدة حيث لا يعرفهم أحد للبدء من الصفر بعيداً عن وصمة الماضي. وظهرت الرغبة في تطوير الذات من

خلال التعليم واكتساب مهارات جديدة كوسيلة لتحسين الصورة المجتمعية، حيث يخطط البعض لاستكمال دراستهم الجامعية أو المهنية. كما عبر عدد من المبحوثين عن رغبتهم في المشاركة بمبادرات توعوية تستفيد من تجاربهم السابقة لتحذير الآخرين، مما قد يساهم في تحسين صورتهم المجتمعية. وأخيراً، شكّل الاستقرار الأسري وبناء عائلة أو دعم أفراد الأسرة الحاليين هدفاً مهماً لبعض المبحوثين كوسيلة لإثبات التغيير وكسب الاحترام المجتمعي.

السؤال الخامس: ما هي التغييرات التي تراها ضرورية في المجتمع لتسهيل عملية الإدماج الاجتماعي لك؟

أظهرت النتائج اتفاقاً واضحاً بين جميع الحالات على ضرورة تغيير الثقافة المجتمعية ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والإيمان بإمكانية التغيير. كما أشارت معظم الحالات إلى ضرورة تعديل القوانين التي تميز ضد السجناء السابقين خاصة في مجالات التوظيف والإسكان، والحد من تأثير الشهادة الجنائية كعائق مدى الحياة. برزت أيضاً الحاجة إلى برامج تأهيل حقيقية وفعالة داخل السجون وبعد الخروج منها تشمل الجوانب النفسية والمهنية والاجتماعية. أكدت الحالات على أهمية دور وسائل الإعلام في تغيير الصورة النمطية عن السجناء السابقين، وضرورة إنشاء مؤسسات متخصصة تساعد في عملية إعادة الدمج وتقديم الدعم النفسي والاقتصادي. كما ذكر بعض المبحوثين أهمية دور المؤسسات الدينية والتعليمية في نشر ثقافة التسامح وفصل الفرد عن الفعل، وأهمية توفير فرص اقتصادية من خلال دعم المشاريع الصغيرة وتقديم قروض ميسرة للسجناء السابقين.

خلاصة المحور الخامس:

يُظهر هذا المحور كيف يسعى السجناء السابقون للاندماج مجددًا في المجتمع رغم التحديات

التي يواجهونها. تتنوع استراتيجيات الاندماج بين العمل الشريف والالتزام الديني والمشاركة المجتمعية وتطوير المهارات المهنية، مع تباين في رغبة الاندماج بين كامل ومحدود. تشكل العائلة، وخاصة الأمهات والزوجات، المصدر الأساسي للدعم، يليها الإيمان والممارسات الدينية كمصدر قوة نفسية، بالإضافة إلى دعم بعض أئمة المساجد والأصدقاء المخلصين والمؤسسات المجتمعية. في مواجهة التمييز والرفض، طور المبحوثون استراتيجيات متعددة أبرزها ضبط النفس وتجنب المواجهات، مع التركيز على الأشخاص الإيجابيين في حياتهم وإثبات خطأ الصور النمطية من خلال السلوك الحسن. أما خططهم المستقبلية فتتمحور حول تحقيق الاستقلال المهني عبر مشاريع خاصة، والانتقال لمناطق جديدة، وتطوير الذات من خلال التعليم واكتساب مهارات جديدة، والمشاركة في مبادرات توعوية، وتحقيق الاستقرار الأسري. وأخيرًا، يرى المبحوثون ضرورة إجراء تغييرات مجتمعية تشمل نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وتعديل القوانين التي تميز ضد السجناء السابقين، وتوفير برامج تأهيل فعالة، وتغيير الصورة النمطية في وسائل الإعلام، وإنشاء مؤسسات متخصصة لدعم إعادة الاندماج، إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الدينية والتعليمية وتوفير فرص اقتصادية.

نتائج المحور السادس: الحلول والمقترحات

السؤال الأول: ما هي الحلول التي تراها مناسبة للحد من الوصم الاجتماعي؟

تظهر إجابات المبحوثين العشرة اتفاقاً واضحاً على عدة حلول رئيسية للحد من الوصم الاجتماعي، حيث برزت برامج التوعية المجتمعية كحل محوري اقترحه معظم المبحوثين، سواء عبر وسائل الإعلام أو المؤسسات التعليمية أو الدينية. وإنشاء مؤسسات متخصصة في إعادة تأهيل ودمج السجناء السابقين في المجتمع. وشدد المبحوثون أيضاً على ضرورة تغيير

الخطاب الإعلامي وتصحيح الصورة النمطية عن السجناء، وإبراز قصص النجاح للأشخاص الذين تجاوزوا ماضيهم وأصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع. كما ظهرت اقتراحات لتوفير فرص عمل حقيقية للخارجين من السجون من خلال حوافز للشركات التي وظفهم، وتقديم دعم نفسي واجتماعي للسجناء وأسرهم للتعامل مع آثار الوصم، وإشراك المؤسسات الدينية في نشر ثقافة التسامح وقبول التائبين باعتبارها أبعاداً مهمة للحد من الوصم الاجتماعي.

السؤال الثاني: كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تساعد في عملية الإدماج الإجتماعي للمسجونين السابقين؟

تظهر إجابات المبحوثين أن المؤسسات الاجتماعية يمكن أن تلعب دوراً محورياً في عملية الإدماج الاجتماعي للمسجونين السابقين من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والبرامج. أبرز هذه الخدمات هي توفير برامج تأهيل وتدريب مهني حقيقية تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وليس مجرد دورات شكلية. كما أجمعت معظم الحالات على أهمية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المستمر للمسجونين بعد الإفراج عنهم، مع التأكيد على الاستمرارية وليس فقط في الفترة الأولى بعد الخروج من السجن. وأشارت الحالات إلى أهمية دور المؤسسات في توفير قروض ميسرة للمسجونين السابقين لبدء مشاريع صغيرة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم، والعمل كوسيط بين المسجونين السابقين وأصحاب العمل لتوفير فرص عمل مناسبة. كما ذكرت الحالات ضرورة توفير سكن مؤقت لمن لا يجدون مأوى أو يواجهون رفضاً من عائلاتهم، وتقديم الدعم لأسر المسجونين لتخفيف الأعباء عنهم. وشددت بعض الحالات على أهمية إقامة أنشطة اجتماعية تساعد في دمج المسجونين السابقين بالمجتمع وتنظيم لقاءات دورية بينهم وبين المجتمع لكسر حاجز الخوف والوصم. كما أشارت

الحالات إلى ضرورة التكامل والتنسيق بين مختلف المؤسسات الاجتماعية (الدينية، التعليمية، الصحية، الجمعيات الأهلية) لتشكيل شبكة دعم متكاملة تساعد السجناء السابقين على مواجهة التحديات بدلاً من تركهم يواجهونها وحدهم.

السؤال الثالث: ما هي اقتراحاتك لتحسين نظرة المجتمع للأشخاص بعد خروجهم من السجن؟

تركزت اقتراحات المبحوثين حول عدة محاور أساسية لتحسين نظرة المجتمع للأشخاص بعد خروجهم من السجن، حيث برز دور الإعلام بشكل كبير من خلال نشر قصص النجاح وتغيير الخطاب الإعلامي وإنتاج برامج تتناول قضايا السجناء بطريقة إنسانية. كما اقترح المبحوثون تعزيز الخطاب الديني الداعم للتسامح والإصلاح والفرصة الثانية، مع التركيز على تنظيم لقاءات مجتمعية وحوارات مباشرة تجمع السجناء السابقين بالمجتمع لكسر الحواجز النفسية والصور النمطية. وأكدت العينة على أهمية التوعية المجتمعية من خلال تعديل المناهج التعليمية لتشمل مفاهيم التسامح وإعطاء الفرصة الثانية، وتنظيم ورش عمل وندوات في المدارس والجامعات. كما اقترحوا إشراك السجناء السابقين في الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع، وتشجيع المؤسسات على توظيفهم من خلال حوافز ضريبية، مع ضرورة الفصل بين أنواع الجرائم المختلفة في الخطاب العام، والتأكيد على حق الإنسان في التغيير وبناء حياة جديدة بعد تنفيذ عقوبته.

السؤال الرابع : ما هي برامج التأهيل التي تراها ضرورية لمنع العودة للجريمة؟

تُظهر النتائج إجماعاً بين المبحوثين العشرة على أهمية التكامل بين عدة أنواع من البرامج التأهيلية. أكدت جميع الحالات على ضرورة برامج التأهيل المهني والتدريب الحرفي الذي

يوفر مهارات حقيقية مطلوبة في سوق العمل. وشددت ثماني حالات على أهمية برامج الدعم النفسي والعلاج السلوكي لمعالجة المشكلات النفسية والصدمات وتعلم إدارة الغضب. كما اتفقت سبع حالات على ضرورة وجود برامج للتأهيل الاجتماعي وإعادة بناء العلاقات الأسرية. وأشارت ست حالات إلى أهمية برامج التعافي من الإدمان لمن يعانون منه. وأكدت ست حالات أيضاً على الحاجة الماسة إلى برامج المتابعة المستمرة بعد الخروج من السجن، مشيرة إلى أن التأهيل يجب أن يكون عملية متواصلة لا تنتهي بمجرد انتهاء فترة العقوبة. كما ذكرت أربع حالات الحاجة إلى برامج الدعم الاقتصادي والمادي مثل القروض الميسرة وتمويل المشاريع الصغيرة. وأشارت أربع حالات إلى أهمية التوعية الدينية والأخلاقية. واقترحت حالتان نظام المرشد أو "الأخ الأكبر" الذي يتابع السجين بعد خروجه ويساعده على الاندماج في المجتمع.

خلاصة المحور السادس:

يتمحور المحور السادس حول الحلول والمقترحات لمعالجة إشكالية الوصم الاجتماعي للسجناء السابقين ومنع العود للجريمة. تُظهر نتائج الدراسة إجماعاً بين المبحوثين العشرة على ضرورة تبني نهج شمولي متكامل يجمع بين عدة محاور رئيسية، أبرزها تفعيل دور برامج التوعية المجتمعية من خلال المؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية لتغيير الصورة النمطية عن السجناء. كما أكدت النتائج على أهمية تعديل التشريعات المتعلقة بالشهادة الجنائية بحيث تسقط بعد فترة معينة، مع ضرورة إنشاء مؤسسات متخصصة في إعادة تأهيل ودمج السجناءالسابقين. وشددت الدراسة على محورية الدعم الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل حقيقية وقروض ميسرة لتمكين المسجونين السابقين من بدء حياة جديدة. كما برزت أهمية

البرامج التأهيلية المتكاملة التي تشمل التأهيل المهني والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والتعافي من الإدمان، مع التأكيد على استمرارية هذه البرامج ما بعد الإفراج. وأشارت النتائج إلى ضرورة التكامل والتنسيق بين مختلف المؤسسات الاجتماعية لتشكيل شبكة دعم متكاملة، مع التركيز على تعزيز الخطاب الديني الداعم للتسامح وإقامة لقاءات مجتمعية تجمع السجناء السابقين بالمجتمع لكسر حواجز الخوف والتمييز، وإبراز قصص النجاح للأشخاص الذين تجاوزوا ماضيهم ليتمكنوا من بناء حياة كريمة والاندماج كأعضاء فاعلين في المجتمع.

النتائج العامة للدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- معظم أفراد العينة ينتمون للفئة العمرية المتوسطة، مع تنوع في المستويات التعليمية، ويعانون من هشاشة اقتصادية ومهنية واضحة.
- يواجه السجناء السابقون رفضاً اجتماعياً منهجياً يشمل مجالات العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية، بينما يقتصر الدعم غالباً على الأمهات مع تفاوت مواقف باقي أفراد العائلة.
- يؤدي الوصم إلى تحول نفسي عميق لدى السجناء السابقين، يتجلى في الانطواء والقلق المستمر وتشوه الصورة الذاتية واستيعاب نظرة المجتمع الدونية.
- هناك علاقة مباشرة بين الوصم الاجتماعي واحتمالية العود للجريمة، حيث فكر 90% من المبحوثين في العودة للجريمة خلال أوقات الرفض والضيق المالي
- تشكل العائلة والإيمان الديني والخوف من العودة للسجن أبرز العوامل الوقائية ضد العود للجريمة.
- يسعى السجناء السابقون للاندماج من خلال العمل والالتزام الديني والتوجه للاستقلال المهني

للتغلب على رفض سوق العمل.

- تتمحور الحلول المقترحة حول إنشاء مؤسسات متخصصة لإعادة التأهيل، وتفعيل برامج التوعية، وتوفير فرص عمل وقروض ميسرة.

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج لما سبق من هذه الدراسة المتعلقة بالوصم الإجتماعي والعود للجريمة التي سعت إلى فهم العلاقة بين الوصم الإجتماعي والعود للجريمة وتأثيره على السلوك والحياة الإجتماعية للمجتمع بشكل عام والفرد بشكل خاص والتي قد كشفت نتائجها عن حلقة مفرغة بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، حيث يؤدي الرفض الاجتماعي إلى تقويض فرص الاندماج وخلق ظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية تزيد من احتمالية العودة للسلوك الإجرامي وتبرز النتائج أهمية التدخل على مستويات متعددة تشمل تغيير الثقافة المجتمعية، وتعديل السياسات التشريعية، وتوفير الدعم الاقتصادي والنفسي والاجتماعي المتكامل للسجناء السابقين. كما تؤكد الدراسة أن نجاح إعادة الاندماج الاجتماعي هو مسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة، وأن استمرار الوصم يشكل العائق الأكبر أمام تحقيق العدالة الإصلاحية.

123Certificates

قائمة المصادر
و
المراجع

123certificates

1ـ القرآن:

ـ سورة النساء الآية: 157

2ـ المراجع باللغة العربية:

ـ الدراوشة عبد الله سالم عبد الله، المعرفة والوصم الإجتماعي واتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المصابين بمرض الإيدز، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة ،الأردن ،2010 ،ص 22

ـ الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد تهذيب اللغة ، تحقيق محمد عوض مرعب ،دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان،ط/1 ، 2001 ،ج/12،ص:183

ـ الجوهري أبو إسماعيل بن حماد الصحاح- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،ط/4، 1987، ص 253

ـ محمد بن مكرم بن منظور أبو الفضل : لسان العرب ، ج 12، دار صادر مرجع سابق ص، ص:639-640

ـ غدنيز : مقدمة نقدية في علم الاجتماع ، ترجمة: أحمد زايد محمد محي الدين،محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2016، ص: 291.

ـ رتشارد سوين: علم الأمراض النفسية والعقلية، ترجمة: أحمد عبد العزيز سلامة، ط/1،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص: 469

ـ معتوق جمال، مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي، دار الكتاب الحديث للنشر،

القاهرة،2014،ص 167

ـ سيجموند فرويد : حياتي والتحليل النفسي، ترجمة مصطفى زيور، عبد المنعم المليجي، دار المعارف، مصر، 1994، ص: 87.

ـ سيجموند فرويد : الموجز في التحليل النفسي، ترجمة: سامي محمد علي ، مكتبة الأسرة، 2000، ص:13.

ـ الرويلي سعود بن محمد، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، رسالة ماجستير، جامعة نابف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2008، ص ـ ص 41 ــ 42

ـ معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية ، دار الشروق للنشر ،عمان، 2005 ، ص65

ـ إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، بغداد، 2005، ص ـ ض 233 ـ 234.

ـ هاني جرجس عياد، ملامح الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع المصري، ص 4

ـ إبن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1994، المجلد الثاني عشر، ص 91.

ـ السراج، عبود،علم الإجرام وعلم العقاب (الطبعة الثالثة)، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1990، ص 23

ـ الدوري، عدنان، علم الإجرام، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص 46-45

ـ المشهداني، محمد أحمد، أصول علم الإجرام، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر

والتوزيع، 2010 ص 32

ـ عدلي السمري، علم اجتماع الجريمة والانحراف، القاهرة، دار المعرفة الجامعية،2011، ص 28.

ـ الوريكات، عايد عواد، نظريات علم الجريمة، عمان، الأردن: دار وائل للنشر،2013،ص 78-79

ـ سامية محمد جابر، الانحراف والضبط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2010، ص 124.

ـ الجميلي، فتحي محمد. (1998). الانحراف الاجتماعي: مدخل نظري. الإسكندرية، مصر- المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. ص 35-36

ـ زهران، حامد عبد السلام، الصحة النفسية والعلاج النفسي (الطبعة الرابعة)، القاهرة، مصر: عالم الكتب، 2005، ص 125-127

ـ الصالح، مصلح أحمد، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2004، ص 67-68

ـ معن خليل، التفكك الاجتماعي، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،2010، ص 89-90

ـ الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن، علم اجتماع الجريمة (الطبعة الثانية)، الرياض، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2012 ص 54-56

ـ جعفر علي محمد، الإجرام وسياسة مكافحته، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2007 ص 112-114

ـ عبد الخالق، أحمد محمد، أسس علم النفس الجنائي، الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2015، ص 83-85.

ـ الجبوري، عبد الرحمن محمد. "نظرية العود إلى الجريمة في التشريع الجنائي المقارن". القاهرة: دار النهضة العربية، 2018، ص 42-43.

ـ العكايلة، محمد سند. "علم الإجرام والعقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاجها". عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2020، ص. 215-217.

ـ العيسوي، عبد الرحمن محمد (2011). "علم النفس الجنائي وظاهرة العود للجريمة". القاهرة: دار الفكر الجامعي، ص 128-143.

ـ الزيني، أيمن رمضان (2013). "العود إلى الجريمة بين السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية". الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 87-112

ـ الدوري، عدنان (2010). "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي". عمّان: دار وائل للنشر، ط3، ص 215-229.

ـ منصور، إسحق إبراهيم (2012). "علم الإجرام الاجتماعي". الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 176-192.

طالب، أحسن مبارك (2014). "الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة". أبو ظبي- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 67-85.

عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام والعقاب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 174

ـ محمد شلال العاني، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمّان،

2019، ص 213

ـ نسرين عبد الحميد نبيه، السلوك الإجرامي والعود للجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2021، ص 156

ـ عزت حجازي، المجرمون في الثقافة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2017، ص 218

ـ عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2019، ص 189

ـ محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 243

ـ هاني الكسار، علم النفس الجنائي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 175

ـ محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص 212

ـ السيد رمضان، "إسهام الرعاية اللاحقة في منع العود للجريمة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2019، ص 127

ـ علي محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2018، ص 164

ـ الشاذلي، فتوح عبد الله، أساسيات علم الإجرام والعقاب، الإسكندرية، 2020، ص 332-347.

ـ العوجي مصطفى، دراسات في علم الإجرام وعلم العقاب، مؤسسة بحسون للنشر، بيروت، 2019 ص 176-188

ـ سلامة مأمون محمد،علم الإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ،2021، ص 218-237

ـ الحسني عبد الحميدن، الوصم الاجتماعي وظاهرة العود للجريمة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2018، ص 142-153

ـ المشهداني محمد أحمد، إعادة تأهيل المجرمين ومكافحة العود للجريمة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2017، ص ص 129-145

ـ العمري محمد، علم اجتماع الانحراف- دراسة في آليات الوصم وأثرها على السلوك الإجرامي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2019، ص 127

ـ حسن أحمد، العود للجريمة - دراسة في الآليات والحلول - المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 2020، ص 85

ـ الزهراني خالد، الصحة النفسية للسجناء- دراسة في آثار الوصم الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المجلد 15، 2021، ص 213

ـ الشهري علي، نظم العقاب وإعادة التأهيل- دراسة مقارنة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2022، ص 156

ـ المالكي عبد الرحمن، شبكات الجريمة وتأثيرها على ظاهرة العود، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 18، العدد 2، 2023، ص

ـ القحطاني سعيد، السياسة الجنائية وحقوق المفرج عنهم- دراسة مقارنة، مركز البحوث والدراسات القانونية، بيروت، 2021، ص 92

ـ العتيبي نورة، دور الأسرة في الحد من ظاهرة العود للجريمة، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 12، 2022، ص 118

ـ الخليفة عمر، علم النفس الجنائي-أسس ونظريات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص 178.

ـ حجازي مصطفى،التخلف الاجتماعي- مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز

الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2017، ص 176-180.

ـ القحطاني سعيد، البيولوجيا الجنائية- دراسة في أسباب الجريمة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2018، ص 93-97.

ـ الزبيدي عبد القادر، الاقتصاد السياسي للجريمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص 89-92.

ـ السمالوطي نبيل، الانحراف الاجتماعي وظاهرة العود للجريمة- دراسة تحليلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 87-92.

ـ السمالوطي نبيل، الانحراف الاجتماعي وظاهرة العود للجريمة- دراسة تحليلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 87-92.

ـ الوريكات عايد، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر، عمان، 2018، ص 143-148.

ـ العتيبي خالد، الفقر والجريمة- دراسات في علم الاجتماع الجنائي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 122-127.

ـ الياسين جاسم، علم اجتماع الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 214-219.

ـ الشمري فهد، إعادة تأهيل المسجونين ومنع العود للجريمة- الاستراتيجيات والتحديات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2022، ص 163-170.

ـ الرميح صالح، إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء- النظرية والتطبيق، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2023، ص 78-83.

ـ العمري سعيد، الهوية والسلوك الإجرامي- دراسات في علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 132-138

المجالي فايز، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 212-217.

المراجع باللغة الأجنبية:

– Pheterson, G.: The prostitution prism. Amsterdam University.

Press Amsterdam.1996. P:65

– Crocker. J & Quinn, D.M: Social stigma and self (meanings, situation, and self- esteem). P: 56

–APA: Dictionary of Clinical Psychology. P.560. American Psychology Association 750 ; First,

Street ne Washington; DC, 2002. www-APA.Org.2013.

–Fine, G. A., & Manning, P. (2003). Erving Goffman. In G. Ritzer (Ed.), The Blackwell

companion to major contemporary social theorists (pp. 34-62). Blackwell Publishing, Oxford).

– Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity. Prentice-Hall,

Englewood Cliffs, NJ)p-p 138-142.

–Merton, Robert K. (1938). Social Structure and Anomie. American Sociological Review, 3(5), 672-682.

New York, USA.

-Becker, Howard S. (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. New York, USA: Free Press. pp. 8-14.

الملاحق

123Certificates

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علم الإجتماع

دليل مقابلة أولى حول

الوصم الإجتماعي و السلوك الإنحرافي المتكرر

دراسة ميدانية ولاية تبسة بلدية تبسة

(دراسة إستطلاعية)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم إجتماع الإنحراف و الجريمة

من إعداد الطالبين:

ـ بوطرفيف سيف الدين

ـ سلامة السبتي

المشرف:

د. بن عزوز حاتم

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية والخلفية الاجتماعية

ـ السن:.....

ـ المستوى التعليمي:.....

ـ الحالة الاجتماعية:.....

ـ الحالة المهنية:.....

ـ مكان الإقامة:.....

ـ المستوى الاقتصادي للأسرة:.....

المحور الثاني: تجربة ما بعد السجن والوصم الاجتماعي

ـ كيف كانت ردود فعل المحيطين بك بعد خروجك من السجن ؟

.....

.....

.....

ـ كيف تغيرت معاملة الناس لك مقارنة بما قبل السجن ؟

.....

.....

.....

المحور الثالث: التأثيرات النفسية والاجتماعية للوصم

ـ كيف تؤثر نظرة المجتمع السلبية على حياتك اليومية ؟

.....

.....

.....

ـ كيف ترى نفسك في المجتمع بعد تجربة السجن ؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: العلاقة بين الوصم والعودة للجريمة

ـ هل تعتقد أن رفض المجتمع قد يدفع الشخص للعودة للجريمة ؟ كيف ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي العوامل التي تجعل الشخص يفكر في العودة للجريمة ؟

.....

.....

.....

المحور الخامس: محاولات التكيف والاندماج الاجتماعي

ـ ما هي الطرق التي تتبعها لمحاولة الاندماج في المجتمع ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي مصادر الدعم التي تساعدك على تجاوز هذه المرحلة ؟

.....

.....

.....

المحور السادس: الحلول والمقترحات

ـ ما هي الحلول التي تراها مناسبة للحد من الوصم الاجتماعي ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي برامج التأهيل التي تراها ضرورية لمنع العودة للجريمة ؟

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة –

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علم الإجتماع

دليل مقابلة حول :

الوصم الإجتماعي و السلوك الإنحرافي المتكرر "العود"

(دراسة ميدانية ولاية تبسة بلدية تبسة)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم إجتماع الإنحراف و الجريمة

من إعداد الطالبين :

ـ بوطرفيف سيف الدين

ـ سلامة السبتي

المشرف :

د . حاتم بن عزوز

السنة الجامعية : 2024 / 2025

المحور الأول: البيانات الشخصية والخلفية الاجتماعية

ـ السن : .....

ـ المستوى التعليمي : .....

ـ الحالة الاجتماعية: .....

ـ الحالة المهنية: .....

ـ مكان الإقامة: .....

ـ المستوى الاقتصادي للأسرة: .....

المحور الثاني: تجربة ما بعد السجن والوصم الاجتماعي

ـ كيف كانت ردود فعل المحيطين بك بعد خروجك من السجن ؟

.....

.....

.....

ـ كيف تغيرت معاملة الناس لك مقارنة بما قبل السجن ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي أبرز المواقف التي شعرت فيها بالتمييز بسبب ماضيك ؟

.....

.....

.....

ـ كيف تعامل أفراد عائلتك معك بعد خروجك من السجن ؟

.....

.....

.....

ـ هل واجهت صعوبات في إيجاد عمل؟ ما هي طبيعة هذه الصعوبات ؟

.....

.....

.....

ـ كيف تأثرت علاقاتك الاجتماعية بعد خروجك من السجن ؟

.....

.....

.....

المحور الثالث: التأثيرات النفسية والاجتماعية للوصم

ـ كيف تؤثر نظرة المجتمع السلبية على حياتك اليومية ؟

.....

.....

.....

ـ كيف ترى نفسك في المجتمع بعد تجربة السجن ؟

.....

.....

.....

ـ هل تشعر بالقدرة على بناء حياة جديدة؟ لماذا ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي المخاوف التي تراودك عند التعامل مع الآخرين ؟

.....

.....

.....

ـ كيف تتعامل مع المواقف التي تشعر فيها بالرفض الاجتماعي ؟

.....

.....

.....

ـ هل تشعر بالثقة في قدرتك على الاندماج في المجتمع ؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: العلاقة بين الوصم والعودة للجريمة

ـ هل تعتقد أن رفض المجتمع قد يدفع الشخص للعودة للجريمة ؟ كيف ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي العوامل التي تجعل الشخص يفكر في العودة للجريمة ؟

.....

.....

.....

ـ كيف يمكن للمجتمع أن يساعد في منع العودة للجريمة ؟

.....

.....

.....

ـ هل فكرت يوماً في العودة للجريمة؟ ما الذي منعك/دفعك لذلك ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي أكبر التحديات التي تواجهك في محاولة الابتعاد عن الجريمة ؟

.....

.....

.....

المحور الخامس : محاولات التكيف والاندماج الاجتماعي

ـ ما هي الطرق التي تتبعها لمحاولة الاندماج في المجتمع ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي مصادر الدعم التي تساعدك على تجاوز هذه المرحلة ؟

.....

.....

.....

ـ كيف تتعامل مع مواقف التمييز والرفض الاجتماعي ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي خططك المستقبلية للتغلب على نظرة المجتمع السلبية ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي التغييرات التي تراها ضرورية في المجتمع لتسهيل عملية الإدماج ؟

.....

.....

.....

المحور السادس : الحلول والمقترحات

ـ ما هي الحلول التي تراها مناسبة للحد من الوصم الاجتماعي ؟

.....

.....

.....

ـ كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تساعد في عملية الإدماج ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي اقتراحاتك لتحسين نظرة المجتمع للأشخاص بعد خروجهم من السجن ؟

.....

.....

.....

ـ ما هي برامج التأهيل التي تراها ضرورية لمنع العودة للجريمة ؟

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

إذن بإيداع مذكرة ماستر

أنا المعضي أسفله الأستاذ(ة): بن عزوز صالح الرتبة: أستاذ محاضر أ

المشرف على مذكرة ماستر بعنوان: الوعي الاجتماعي و المسؤولية الاجتماعية في المقاولة

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

بعنـــــوان السنة الجامعية: 2025/2024

من إعداد: الطالب(ة)1: قيشر منيف سيف الدين رقم التسجيل: 202034027850

الطالب(ة)2: سلامة السبتي رقم التسجيل: 202034021389

أصرح بأني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال هذا الموسم الجامعي، وأنها تتوفر على الشروط المنهجية والعلمية، الشكلية والموضوعية، وبناء عليه أسمح بإيداع المذكرة لدى أمانة القسم لعرضها للمناقشة

تبسة في: 2025/05/12

توقيع الأستاذ(ة) المشرف:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي - تبسة
Larbi Tebessi University - Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): سيف الدين بوطرفيف

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 108153183

الصادرة بتاريخ: 2016.03.08 عن دائرة: بئر العاتر

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم الاجتماع التربية والإشراف

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الوسم الاجتماعي والسلوك الإشرافي المنحرف لدى

إشراف الأستاذ(ة): إشراف الأستاذ الدكتور بن عزوز حاتم

أصرح بشرفي أنني ألتزم بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في: 2025/05/12

إمضاء المعني بالأمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): سلامة السبتي

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 046055543

الصادرة بتاريخ: 06/06/2023 من دائرة/بلدية: تبسة

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الاوامر الاجتماعي و الشلوك الانحرافي المتكرر

إشراف الأستاذ(ة): بن عزوز حاتم

أصرح بشرفي أني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في 20/05/2025

إمضاء المعني بالأمر

تبسة في 20 ماي 2025

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبناء على تفويض منه

السكاوة نائب الرئيس

رئيس مكتب الإدارة العامة

ملخص الدراسة :

يواجه الموصومون اجتماعياً من السجناء السابقين تحديات متعددة الأبعاد تعيق إعادة اندماجهم في المجتمع وتزيد من احتمالية عودتهم للجريمة. يعانون من رفض منهجي في مجالات العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية، مع اشتراط شهادة عدم المحكومية كعائق جوهري للتوظيف، مما يؤدي إلى هشاشة اقتصادية ومهنية. نفسياً، يتعرضون لتحولات عميقة تتمثل في الانطواء والقلق المستمر وتشوه الصورة الذاتية واستيعاب النظرة المجتمعية الدونية. تتمحور انشغالاتهم الرئيسية حول البحث عن سبل للاندماج الاجتماعي من خلال العمل والالتزام الديني والتوجه للاستقلالية المهنية، مع الاعتماد على دعم العائلة (خاصة الأمهات) والإيمان كعوامل وقائية ضد العود للجريمة. يطالبون بنهج شمولي لمعالجة الوصم يجمع بين تعديل التشريعات، وتغيير النظرة المجتمعية، وإنشاء مؤسسات متخصصة للتأهيل، وتوفير فرص عمل وقروض ميسرة، معتبرين أن كسر حلقة الوصم والعود للجريمة مسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة.

Summary English

Former prisoners stigmatized by society face multidimensional challenges that hinder their reintegration and increase their likelihood of reoffending. They experience systematic rejection in employment, housing, and social relationships, with criminal record requirements creating a fundamental barrier to employment, leading to economic and professional vulnerability. Psychologically, they undergo profound transformations manifested in social withdrawal, persistent anxiety, distorted self-image, and internalization of society's negative perceptions. Their primary concerns revolve around finding pathways to social reintegration through employment, religious commitment, and professional independence, while relying on family support (especially from mothers) and faith as protective factors against recidivism. They advocate for a comprehensive approach to addressing stigmatization that combines legislative reforms,